



كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

أثر جودة التدقيق الداخلي في العلاقة بين ادارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركات الصناعية
المساهمة العامة الاردنية

**The Impact of Internal Audit Quality in the Relationship between Enterprise Risk
Management and Performance of Jordanian Industrial Public Shareholding Companies**

إعداد الطالبة

شذى سفيان محمد المصاروة

(1620504018)

أشراف الدكتور

سيف عبيد الشيبيل

رسالة قدمت إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

2018

تفويض

أنا شذى سفيان محمد المصاروة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: 1620504018

أنا الطالبة شذى سفيان محمد المصاروة

الكلية: كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

التخصص: محاسبة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر جودة التدقيق الداخلي في العلاقة بين ادارة مخاطر المشروع وأداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة:..... التاريخ: / /

قرار لجنة المناقشة

أثر جودة التدقيق الداخلي في العلاقة بين ادارة مخاطر المشروع وأداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية

The Impact of Internal Audit Quality in the Relationship between Enterprise Risk Management and Performance of Jordanian Industrial Public Shareholding Companies

إعداد الطالبة

شذى سفيان محمد المصاروة

(1620504018)

إشراف الدكتور سيف عبيد الشبييل

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....	رئيساً ومشرفاً	د. سيف عبيد الشبييل (جامعة آل البيت)
.....	عضواً داخلياً	د. نوفان حامد العليمات (جامعة آل البيت)
.....	عضواً داخلياً	د. عودة احمد بني احمد (جامعة آل البيت)
.....	عضواً خارجياً	أ.د. محمد عبدالله المومني (جامعة جدارا)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية/

قسم المحاسبة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإيجازها بتاريخ / /

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع.

أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير، جامعة آل البيت ممثلة برئيسها وأعضاء هيئة التدريس فيها على جهودهم الطيبة في رعاية الطلبة.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور سيف عبيد الشبيل، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، حيث كان لتوجيهاته ونصائحه المستمرة أكبر الأثر في إثرائها بأفكاره النيرة، ومعلوماته القيمة، وكان مثلاً للعالم المتواضع في توجيهاته وتشجيعه المتواصل، والذي واكب هذا الجهد منذ كان فكرة حتى أصبح حقيقة رأت النور، جزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان للأساتذة الكرام الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي المتواضعة، وعلى ما أبدوا من مقترحات قيمة بما يثري الرسالة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت قسم المحاسبة والإداريين والعاملين فيها على حسن المعاملة وطيبها، كما وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد بالتشجيع أو المساندة.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة أو ساهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي، فجزاهم الله خيراً عني.

شذى سفيان المصاروة

الإهداء

إلى قدوتي الأولى، ونبراسي الذي ينير دربي، إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود، إلى من رفعت رأسي عالياً
افتخاراً به أبي العزيز

إلى التي رأني قلبها قبل عينيها، وحضنتني احشاؤها قبل يديها، إلى شجرتي التي لا تذبل، إلى الظل الذي آوي إليه في
كل حين أمي الحبيبة

إلى الشموع التي تنير لي الطريق أخواني

إلى الجواهر المضيئة والدرر المصونة واللآلئ المكنونة أخواتي

لهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي ..»

شذى سفيان المصاروة

فهرس المحتويات

ب.....	تفويض.....
ج.....	إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها.....
د.....	قرار لجنة المناقشة.....
ه.....	الشكر والتقدير.....
و.....	الإهداء.....
ز.....	فهرس المحتويات.....
ي.....	قائمة الجداول.....
ل.....	قائمة الأشكال.....
ل.....	قائمة الملاحق.....
ل.....	قائمة الإختصارات.....
م.....	الملخص.....
س.....	Abstract.....
1.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة.....
2.....	1-1 المقدمة.....
4.....	1-2 مشكلة الدراسة.....
5.....	3-1 أهداف الدراسة.....
6.....	1-4 أهمية الدراسة.....
7.....	1-5 فرضيات الدراسة.....
8.....	1-6 امودج الدراسة.....
9.....	1-7 مصطلحات الدراسة.....

11	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
12	1-2 المبحث الأول: جودة التدقيق الداخلي
26	2-2 المبحث الثاني: إدارة المخاطر المؤسسية
51	3-2 المبحث الثالث: أداء الشركات
62	4-2 المبحث الرابع : الدراسات السابقة
82	5-2 ما يميز هذه الدراسة
83	الفصل الثالث منهجية الدراسة
84	3-1 تمهيد
84	3-2 مجتمع الدراسة وعينتها
85	3-3 مصادر جمع البيانات
85	3-4 اداة الدراسة
86	3-5 اختبار صدق وثبات اداة الدراسة
88	3-6 المعالجات الإحصائية
90	الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات
91	الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات
91	4-1 تمهيد
91	4-2 وصف خصائص عينة الدراسة
96	4-3 تحليل بيانات الدراسة
112	4-5 اختبار فرضيات الدراسة

125الفصل الخامس النتائج والتوصيات
1265-1 النتائج
1275-2 التوصيات
128المراجع
141الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول
1	أنواع المخاطر التي تواجه الشركات
2	الخدمات الإستشارية المقدمة من التدقيق الداخلي التي تدعم أصحاب المصلحة في إدارة المخاطر المؤسسية
3	دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسية وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي
4	قيم معامل الاتساق الداخلي لفقرات اداة الدراسة
5	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس
6	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر
7	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي
8	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة
9	توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات البيئة الداخلية
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات المعلومات والاتصالات
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات تقييم المخاطر
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات أنشطة المراقبة

14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات المراقبة
15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لأبعاد إدارة مخاطر المشروع
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات جودة التدقيق
17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات الأداء
18	مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة
19	نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة
20	نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى H01
21	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى
22	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية
23	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة
24	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة
25	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة
26	نتائج الانحدار الهرمي لبيان الدور المعدل لجودة التدقيق الداخلي على أثر أبعاد المخاطر المؤسسية مجتمعة في أداء الشركات

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل
1	اموذج الدراسة
2	مكونات إدارة المخاطر التقليدية
3	مكونات إدارة المخاطر المؤسسية

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	أداة الدراسة
2	أسماء محكمي الإستبانة

قائمة الإختصارات

المصطلح باللغة العربية	الإختصار	المصطلح باللغة الإنجليزية
إدارة المخاطر المؤسسية	ERM	Enterprise Risk Management
معهد المدققين الداخليين	IIA	Institute of Internal Auditors
إدارة المخاطر التقليدية	TRM	raditional Risk Management

أثر جودة التدقيق الداخلي في العلاقة بين ادارة مخاطر المشروع وأداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية

اعداد

شذى سفيان المصاروة

اشراف الدكتور

سيف عبيد الشبيب

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة التدقيق الداخلي في العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية بمكوناتها (البيئة الداخلية، المعلومات والاتصالات، تقييم المخاطر، أنشطة المراقبة، المراقبة) وأداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والبالغ عددها (63) شركة، أما وحدة المعاينة فتكونت من جميع الموظفين الذين يشغلون منصب مدير مالي، ومدير تدقيق داخلي، ورئيس قسم حسابات، مدير إدارة المخاطر في الشركات المذكورة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير إستبانة ذات علاقة بموضوع الدراسة بناء على الدراسات السابقة وتم توزيع ما مجموعه (252) استبانة، وقد تم استعادة (213) استبانة، كان منها (196) صالحة للتحليل، وقد تم استخدام اختبار الإنحدار الخطي البسيط لإختبار الفرضية الأولى، واختبار الإنحدار الهرمي لإختبار الفرضية الثانية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لإدارة المخاطر المؤسسية بمكوناتها (البيئة الداخلية، المعلومات والاتصالات، تقييم المخاطر، أنشطة المراقبة، المراقبة) على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وكذلك توصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي لجودة التدقيق الداخلي على العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

بناء على نتائج الدراسة توصي الباحثة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمواكبة التغيرات الحديثة المتعلقة بالتدقيق الداخلي وإستخدام التقنيات الحديثة في عمليات التدقيق الداخلي وتعزيز وظيفة التدقيق الداخلي والعمل على زيادة جودتها، بالإضافة إلى تعزيز التواصل بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الشركة.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر المؤسسية، أداء الشركات، جودة التدقيق الداخلي، الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

The Impact of Internal Audit Quality in the Relationship between Enterprise Risk Management and Performance of Jordanian Industrial Public Shareholding Companies

Abstract

Prepared by

Shatha Sufian Almusarweh

Supervisor

Seif O. Alshbeil

This study aimed to identify the impact of internal audit quality in the relationship between Enterprise Risk Management (ERM) and its components (internal environment, information and communication, risk assessment, control activities, monitoring) and Performance of Industrial Jordanian Public Shareholding Companies. To achieve the objectives of the study a questionnaire was developed related to the subject of the study based on the previous studies and was distributed to the sample unit in order to test its hypothesis, using the Simple & Hierarchical Linear Regression. Study population consisted of the Industrial Jordanian Public Shareholding Companies, which represent of (63) companies, while the sample unit consisted of the all staff members serving as financial manager, internal audit manager, head of accounts department, director of risk management in the mentioned companies. The number of the distributed questionnaire was (252) a total of (213) questionnaires were recovered, (196) of which were valid for analysis.

The result of this study showed there is an impact of Enterprise Risk Management (ERM) and its components (internal environment, information and communication, risk assessment, control activities, monitoring) on Performance of Industrial Jordanian Public Shareholding Companies, and there is a positive impact of the internal audit quality in the relationship between Enterprise Risk Management (ERM) and Performance of Industrial Jordanian Public Shareholding Companies.

Based on the results of the study, the researcher recommends Jordanian industrial companies to keep abreast of the recent changes related to internal auditing, the use of modern techniques in the internal audit process, enhancing the internal audit function and increasing its quality, as well as enhancing communication between the internal audit department and risk management in the company.

Keywords: Enterprise Risk Management (ERM), Firm Performance, Internal Audit Quality, Industrial Jordanian Public Shareholding Companies.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 نموذج الدراسة

1-7 مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

تسعى الشركات إلى تعزيز أدائها وتحقيق أقصى ربح ممكن للمساهمين والملاك، وذلك من خلال إتخاذ القرارات الملائمة، والتي تتضمن القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وهو ما يتطلب مشاركة جميع المستويات الإدارية في هذه القرارات وتظافر جهودها، إلا أن التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال قد تدفع الشركات الى تغيير أهدافها بشكل مستمر، وذلك لتجنب المخاطر المرتبطة بالعديد من القرارات، وهو ما يتطلب وجود إدارة فعالة لإدارة المخاطر عبر كافة المستويات الإدارية في الشركة، حيث أن لإدارة المخاطر تأثير كبير على ممارسات إدارة الشركة، إذ أن المفاضلة بين العائد والمخاطر يعد من أهم خطوات تقييم الفرص الإستثمارية الجديدة التي تتاح أمام الشركة، والفشل في تقييم المخاطر قد يسبب إخفاق الشركة ويمنعها من تحقيق أهدافها ويعرضها للعديد من الخسائر (Teoh et al., 2017).

وتوفر إدارة المخاطر المؤسسية Enterprise Risk Management (ERM) المرنة في إدارة الصعوبات والمخاطر التي تواجه الشركة وتعمل على حماية حقوق المالكين من خلال شفافية الأداء الإداري وممارسات الحاكمة المؤسسية في الشركات، إذ تعد أداة فعالة تسهم في مساعدة إدارات الشركات على تحمل مسؤولياتها تجاه مختلف أصحاب العلاقة وتمكن الشركة من التعامل مع حالة عدم التأكد المتعلقة بالأحداث أو النتائج المتوقعة مستقبلاً، والتي يحتمل أن تؤثر بشكل ملموس على أداء المنظمة، فإدارة المخاطر المؤسسية تتضمن مجموعة العمليات التي تتضمن توقع وتحديد وتحليل جميع الفرص والتهديدات تمارسها الشركة وجميع الأطراف المشاركة في العملية الإدارية فيها وذلك للتغلب على التهديدات والإستفادة من الفرص، حيث تعتمد نظرة شاملة لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة بأكملها من خلال التنسيق بين الأشخاص والعمليات والنطاقات (Yang et al., 2018).

فضلاً عن مساهمتها في تحديد بدائل الإستجابات للمخاطر، وتعزيز قدرة الشركة على المفاضلة بين هذه البدائل لإختيار البديل الأنسب، بالإضافة وذلك إلى توفير منهجيات وتقنيات لإتخاذ القرارات السليمة من خلال تصنيف المخاطر وفق طبيعتها وآثارها في عدة محافظ يسهل التعامل معها والجمع بينها وبين أهداف الشركة والعائد والمخاطرة، وكذلك التوفيق بين المخاطر التي يمكن للشركة تحملها وبين إستراتيجية الشركة (Agarwal, 2017).

كما تعتبر مهام وأنشطة قسم التدقيق الداخلي مرتبطة مع إدارة المخاطر المؤسسية ومكوناتها، إذ يتوجب على المدقق الداخلي أن يقوم بتحديد مخاطر مختلف الأحداث التي تتعرض لها الشركة، ويقيم هذه الأحداث ويحدد مستوى تأثيرها في تحقيق الأهداف، بالإضافة الى تقييم نظام الرقابة والضبط الداخلي في الشركة، وإعداد التقارير والإبلاغ عن إجراءات الإدارات المختلفة في الشركة، وأن يفهم البيئة الداخلية للشركة، وتعتبر جميع هذه الأنشطة متداخلة مع مكونات إدارة المخاطر المؤسسية (لخضر، 2017)، كما يعمل التدقيق الداخلي على خلق قيمة إضافية للشركة من خلال توفير المعلومات اللازمة لتحديد وفهم وتقييم المخاطر المحتملة، وتقييم مدى كفاية وفعالية عملية إدارة المخاطر المؤسسية، وبالتالي فإنه يشارك في تكوين الآراء وتقديم الاقتراحات لتحسين إدارة المخاطر المؤسسية، وعليه فأن جودة التدقيق الداخلي مرتبطة بتحسين تدفق المعلومات في الشركة وتحسين عمليات الرقابة مما يساعد مجلس الادارة في مراقبة أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية، وبالتالي زيادة كفاءة إدارة المخاطر المؤسسية، وعمليات الرقابة في الشركات، كما ويدعم التدقق الداخلي مجلس الإدارة في مراقبة أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية، وتحديد الأحداث التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف، وبالتالي خلق قيمة للشركة (عوماري واقاسم، 2017).

ومن هنا فقد جاءت فكرة هذه الدراسة لتحديد أثر التدقيق الداخلي في العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وذلك بإعتبار وظيفة التدقيق الداخلي متكاملة ومتداخلة مع إدارة المخاطر المؤسسية.

1-2 مشكلة الدراسة

يحظى الاداء بأهمية كبيرة لإدارة الشركات لأنه يمثل حقيقة وجود الشركة، ويجسد العامل المهم في تحقيق أهداف الشركات مثل الاستمرارية، كما ان الأداء بشقيه المالي وغير المالي يشكل حجر الأساس للشركات، فجميع الشركات تسعى الى الوصول لأفضل أداء من الناحيتين المالية وغير المالية من خلال اعتماد مقاييس مركبة مالية وغير مالية، حيث أن تعظيم ثروة حملة الأسهم يُعد أحد الأهداف الرئيسية لإدارة الشركات، وهو ما يعتمد على تحسينها لأدائها المالي وغير المالي، وتواجه الشركات أنواع مختلفة من التحديات والمخاطر في سبيل تحقيق هذه الهدف، لذلك فإنها بحاجة لإدارة هذه المخاطر بطريقة فعالة تمكنها من تحقيق أهدافها وتحسين أدائها، وهو ما أدى إلى ظهور إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) كمنهج حديث لإدارة المخاطر التي قد تواجه الشركات في سبيل تحقيقها لأهدافها، وبينت العديد من الدراسات أشارت إلى أن الفشل في إدارة المخاطر يعد أحد الأسباب الرئيسية لانهايار الشركات وفشلها في العديد من دول العالم (Alawattegama, 2018)، وهو ما دفع معظم الدول إلى إدراج إدارة المخاطر ضمن متطلبات الحاكمية المؤسسية، إذ تتضمن أنظمة وتعليمات الحاكمية المؤسسية فقرات خاصة بإدارة المخاطر، وتتطلب تشكيل لجنة المخاطر كأحدى اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة.

تلعب وظيفة التدقيق الداخلي دوراً هاماً ومستقلاً ضمن نموذج إدارة المخاطر المؤسسية، حيث تقوم بتقديم ضمان موضوعي ودور استشاري في تقييم ومراجعة تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية في الشركة، وبالتالي من المتوقع أن تكون ذات تأثير في العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركات، ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر ادارة المخاطر المؤسسية بمكوناتها على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل جودة التدقيق الداخلي. وعليه يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:

السؤال الرئيس الأول: هل يوجد أثر لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) بمكوناتها (البيئة الداخلية، والمعلومات والاتصالات، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، والمراقبة) على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ؟
ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر للبيئة الداخلية على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ؟
السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر للمعلومات والاتصالات على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ؟

السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد أثر لتقييم المخاطر على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ؟

السؤال الفرعي الرابع : هل يوجد أثر لأنشطة المراقبة على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ؟

السؤال الفرعي الخامس : هل يوجد أثر للمراقبة على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ؟

السؤال الرئيس الثاني: هل يوجد أثر لمكونات ادارة مخاطر المشروع (مجتمعة) على الأداء في ظل جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

1-3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

بيان أثر إدارة المخاطر المؤسسية بمكوناتها (البيئة الداخلية، والمعلومات والاتصالات، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، والمراقبة) على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

إلقاء الضوء على إدارة المخاطر المؤسسية.

بيان أثر ادارة المخاطر المؤسسية بمكوناتها (البيئة الداخلية، المعلومات والاتصالات، تقييم المخاطر، أنشطة المراقبة، المراقبة) على الأداء في ظل جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

1-4 أهمية الدراسة

الأهمية النظرية

تبرز الأهمية النظرية لهذه الدراسة في دعمها للدراسات والبحوث النظرية في مجال إدارة المخاطر المؤسسية وأثرها على أداء الشركات، بالإضافة إلى أثر جودة التدقيق الداخلي في العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية والأداء، وربما تضيف جانبا نظريا للاستفادة منها من قبل الباحثين في هذا المجال، وهي ستكون إضافة جديدة للمكتبة العربية إضافة لكل الباحثين الذين يريدون متابعة بحوثهم في هذا المجال مستقبلاً.

الأهمية التطبيقية

تتبع أهمية هذه الدراسة التطبيقية من كونها احد الدراسات الرائدة التي تناولت أثر جودة التدقيق الداخلي في العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركات في البيئة الأردنية، حيث شملت هذه الدراسة جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وعليه فإن هذه الدراسة ستقدم خدمة حيوية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بما ستكشفه من نتائج وما سيبنى عليها من توصيات يمكن الاستفادة منها في تطوير إدارة المخاطر المؤسسية وتحسين جودة وظيفة التدقيق الداخلي، مما يسهم في إنجاح هذه الشركات وتقدمها واستمرارها، كما تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية أداء الشركات وأهمية تحديد العوامل المؤثرة به، حيث تعتبر إدارة المخاطر المؤسسية والتدقيق الداخلي من أهم مقومات الحاكمية المؤسسية في الشركات، وبالتالي حماية مصالح أصحاب العلاقة وتعظيم منفعتهم.

1-5 فرضيات الدراسة

إستناداً الى مشكلة الدراسة، وبهدف الإجابة على أسئلتها وتحقيق أهدافها، فقد تم صياغة الفرضيات النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات ادارة المخاطر المؤسسية (ERM) مجتمعة (البيئة الداخلية، والمعلومات والاتصالات، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، والمراقبة) على اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة الداخلية على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعلومات والاتصالات على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

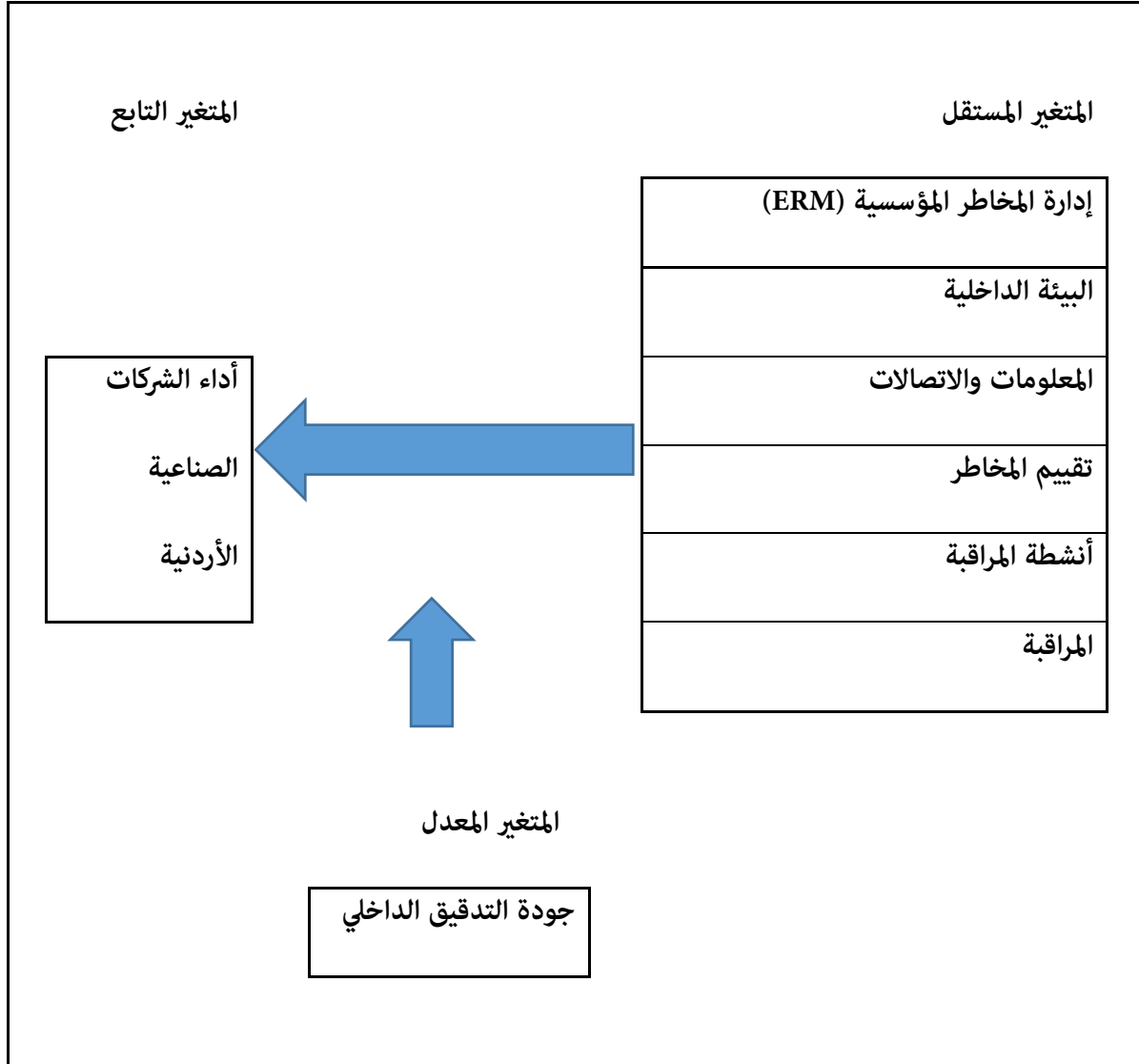
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقييم المخاطر على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنشطة المراقبة على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراقبة على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات ادارة المخاطر المؤسسية (مجتمعة) على الأداء في ظل جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

1-6 نموذج الدراسة



شكل رقم (1) نموذج الدراسة، من إعداد الباحثة بالإعتماد على دراسة (بوغازي وتومي، 2018)، ودراسة (بوسالم وصلاح، 2017)، ودراسة (عبد الرزاق، 2015) ودراسة (Anton, 2018)، ودراسة (Teoh et al., 2017).

1-7 مصطلحات الدراسة

لأغراض هذه الدراسة فقد تم تحديد معاني المصطلحات المستخدمة فيها، وهي كما يلي:

إدارة المخاطر المؤسسية (ERM): عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس الإدارة والإدارة والموظفين الآخرين، وتطبيقها في وضع الإستراتيجية لكافة اجزاء الكيان، والمصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على الكيان وإدارة المخاطر بحيث تكون في حدود مقبولة يمكن تحملها، وذلك بهدف توفير تأكيد معقول بما يتعلق بتحقيق أهداف الكيان (COSO, 2004).

الأداء: مدى قدرة الشركة على استخدام مواردها لتحقيق أهدافها التنظيمية وتعظيم القيمة السوقية وتحقيق النمو بطريقة فعالة وكفاءة (Daft, 2010).

جودة التدقيق الداخلي: الوفاء بمتطلبات الاطراف المختلفة المستفيدة من التدقيق الداخلي، والمتعلقة بخدمات التأكيد والاستشارات والتوصيات التي يقدمها التدقيق الداخلي، وتقديم تقرير التدقيق الداخلي في ضوء توافر مجموعة من المواصفات التي حددها المعايير المهنية الخاصة بتأهيل فريق التدقيق الداخلي، سواء العلمي أو العملي وموضوعيته، وأيضاً المواصفات المرتبطة بإجراءات الفحص والتحقق المتبعة داخل قسم التدقيق الداخلي، بما يسهم في اكتشاف الغش، وخلق قيمة للشركة (عبدالله، 2013).

البيئة الداخلية: وتشمل البيئة الداخلية للشركة فلسفة إدارة المخاطر والرغبة في المخاطرة والقيم الاخلاقية والنزاهة، والكفاءة والهيكل التنظيمي (COSO, 2004).

المعلومات والاتصالات: عملية تحديد المعلومات ذات الصلة وجمعها والإبلاغ عنها في شكل وإطار زمني يمكّن الأشخاص من القيام بمسؤولياتهم عبر جميع المستويات الإدارية في الشركة (COSO, 2004).

تقييم المخاطر: وهي عملية تحليل المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار إحصائية وقوع الحدث وتأثيره، وذلك كأساس لتحديد كيفية إدارة هذه المخاطر (COSO, 2004).

أنشطة المراقبة: وهي عملية وضع السياسات والإجراءات والتأكد من تنفيذها بهدف مساعدة الإدارة في التأكد وضمان تنفيذ استجابات المخاطر بفعالية وكفاءة (COSO, 2004).

المراقبة: وتتضمن أنشطة الإدارة المستمرة أو التقييمات المنفصلة أو كليهما حسب الضرورة والتي تهدف إلى مراقبة كامل إدارة المخاطر في الشركة وتعديلاتها من خلال أنشطة (COSO, 2004).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل المباحث الآتية:

1-2 المبحث الأول: جودة التدقيق الداخلي

2-2 المبحث الثاني: إدارة المخاطر المؤسسية

3-2 المبحث الثالث: أداء الشركات

4-2 المبحث الرابع: الدراسات السابقة

1-2 المبحث الأول: جودة التدقيق الداخلي

1-1-2 تمهيد

لقد كان لظهور الثورة الصناعية أثراً كبيراً على الأنشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها، وعملها، بحيث ظهر هذا جلياً من خلال انفصال الملكية الشركات عن إدارتها، على خلاف ما كان سابقاً، وبالتالي لم يعد لمالك الشركة قدرة مباشرة على تسييرها، ومراقبتها، وعليه أصبح من الضروري وجود طرف ثالث محايد يطلع من خلاله المتعاملون على حالة الشركة، وفي الوقت نفسه يقدم النصح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء والتلاعبات التي قد تحدث وهذا سوف يكون بلا شك عن طريق المدقق الداخلي الذي يكون أحد أركان الشركة الرقابية المهمة (أبو جبريل، 2015).

لذلك يعد التدقيق الداخلي أحد النظم الفعالة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة، ومراقبة أدائها وأداء موظفيها، حيث لا تغطي عملية التدقيق الداخلي المهام المالية للشركة فحسب، بل تغطي جميع العمليات والنظم الإدارية والتنفيذية في الشركة بما يضمن لأصحاب الشركات تطبيق السياسات، واللوائح، والقرارات التي تم إصدارها بكفاءة وفعالية (Mazlina, et al., 2015).

2-1-2 مفهوم التدقيق الداخلي

تطور تعريف التدقيق الداخلي وتطور عبر الزمن، وذلك تبعا الى التطور في مهام وواجبات المدققين الداخليين، حيث تعددت وتنوعت أشكال ومجالات التدقيق الداخلي منذ بداية ظهوره عام 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية كنشاط يهدف الى المساعدة في تخفيف العبء عن شركات ومكاتب التدقيق الخارجي، وخاصة بما يتعلق ببعض الأعمال الروتينية، إلا ان الاعتراف بدوره في الشركات قد جاء بعد إنشاء معهد المدققين الداخليين Institute of Internal Auditors (IIA) عام 1941، والذي أصدر أول تعريف للتدقيق الداخلي عام 1947

حيث نظر ذلك التعريف إلى أن التدقيق الداخلي على أنه نوع من الرقابة يهدف إلى تقييم فعالية الرقابة على الجوانب المالية والمحاسبية لعمليات الشركة، وذلك بإعتباره نشاط تقييمي يهدف إلى خدمة الإدارة (جعفري والعايب، 2017)، ومنذ ذلك التاريخ صدرت العديد من التعريفات للتدقيق الداخلي، منها ما صدر عن الكتاب والباحثين الأكاديميين، ومنها ما صدر عن الهيئات التنظيمية والمهنية.

فقد أشار (ALshbiel and AL-Zeaud (2012) إلى التدقيق الداخلي بإعتباره مجموعة من الوظائف الموكلة إلى قسم متخصص في الشركة الغرض منها هو فحص وتقييم العمليات المالية والإدارية المختلفة للتأكد من الامتثال للخطط والسياسات الموضوعية، كما عُرف التدقيق الداخلي بأنه نشاط مستقل داخل المنظمة يهدف إلى تقييم مراقبة العمليات من خلال تقدير وتقييم فعالية مختلف أشكال الرقابة الأخرى بهدف مساعدة إدارة المؤسسة في الممارسة الفعالة لمسؤولياتها من خلال تزويدها بالإقتراحات حول الأنشطة التي تم فحصها (صالح وكسري، 2017)، كما تم تعريفه بأنه وظيفة مستقلة داخل المؤسسة، يقوم بها شخص أو أشخاص تابعين للمؤسسة، أو من خارجها بممارسة مجموعة من النشاطات تتمثل في القيام بعملية الفحص الدوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف الإدارة قصد مراقبة وتسيير الشركة، والتدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، وأن العمليات شرعية والمعلومات صادقة وأن التنظيمات فعالة والهيكل واضحة ومناسبة، وكذلك مساعدة إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها المرسومة (نقاز، 2018).

كما أشار معهد المدققين الداخليين (IIA) في آخر تعريف له للتدقيق الداخلي بأنه نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات إستشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذه النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة (IIA, 2018)، وعرفه كحلولي وخير الدين (2018) بأنه يعتبر أداة رقابية فعالة لخدمة الإدارة، وضمانة أساسية لكفاءة النظم الرقابية المطبقة في الشركة، حيث يشتمل التدقيق المالي والمحاسبي والمجالات الإدارية والتشغيلية

من حيث تقييم خطط الشرك وسياساتها، واقتراح أفضل الطرق لإستغلال الموارد المتاحة بالشركة بكفاءة وفعالية، كما تم تعريف التدقيق الداخلي بأنه نشاطاً مستقلاً وموضوعياً للتأمين والاستشارات يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة، ويساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال اتباع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والتحكم فيها وعمليات الإدارة (Teoh et al., 2017).

وترى الباحثة ان التدقيق الداخلي يمثل إحدى الوظائف داخل الشركة والتي يقوم بها قسم مختص تهدف الى تقديم خدمات إستشارية وخدمات توكيدية لإدارة الشركة ومجلس إدارتها وأصحاب المصلحة للمساعدة في تعزيز وحماية قيمة الشركة.

3-1-2 أهداف التدقيق الداخلي

اقتصرت أهداف التدقيق الداخلي في بداية نشأته على اكتشاف الأخطاء والغش والتأكد من سلامة تسجيل المعاملات المالية، إلا أن هذه الأهداف تطورت بمرور الوقت وإتسعت لتشمل حماية أصحاب المصلحة من خلال مجموعة من الأنشطة الإستشارية والتوكيدية، بالإضافة الى الرقابة على مختلف عمليات الشركة، وأصبح المدقق الداخلي يهتم بالتركيز على الأنشطة الخطرة وذات الأهمية والمرتبطة بتوفير معلومات تدعم الإدارة في قراراتها الإستراتيجية بما يضمن تحقيق أهداف الشركة، كما أصبح من مسؤوليات المدقق الداخلي إجراء تدقيق مستمر وكامل لعمليات الشركة المحاسبية، ومراجعة نظام الرقابة والضبط الداخلي ومخاطر الشركة (كحلولي وخير، 2018).

لذلك تجد الباحثة أن أهداف التدقيق الداخلي عادة ما تشمل نشاطات التأكيد والاستشارات المصممة لتقييم وتحسين فعالية عمليات حوكمة الشركة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، حيث تختلف أهداف وظائف التدقيق الداخلي على نطاق واسع، وتعتمد على حجم المنشأة وهيكلها ومتطلبات الإدارة والمكلفين بالحوكمة.

وقد تتضمن معيار معيار التدقيق الدولي رقم 610 والصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد International assurance and auditing standards board (IAASB) المنبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC) مجموعة من الأهداف يسعى التدقيق الداخلي الى تحقيقها، وهي:

متابعة الرقابة الداخلية: حيث تهدف وظيفة التدقيق الداخلي إلى فحص أدوات الرقابة، ومتابعة عملها والتوصية بإدخال التحسينات الضرورية عليها.

اختبار المعلومات المالية والتشغيلية: إذ يكون هدف وظيفة التدقيق الداخلي القيام بفحص الوسائل التي تستخدمها الشركة في تحديد وقياس وتصنيف المعلومات المالية والتشغيلية والتقرير عنها، وإجراء إستفسار محدد لبعض البنود، بما في ذلك الإختبار التفصيلي للمعاملات والأرصدة والإجراءات.

فحص أنشطة الشركة التشغيلية: إذ يكون هدف وظيفة التدقيق الداخلي القيام بفحص جدوى وكفاءة وفاعلية الأنشطة التشغيلية في الشركة، بما في ذلك الأنشطة غير المالية للمنشأة.

فحص مدى الالتزام بالأنظمة واللوائح: إذ يكون هدف وظيفة التدقيق الداخلي القيام بفحص مدى الالتزام بالأنظمة واللوائح والمتطلبات التنظيمية الخارجية، وسياسات وتوجهات الإدارة بالإضافة الى مختلف المتطلبات الداخلية.

إدارة المخاطر: حيث يهدف التدقيق الداخلي الى المساعدة في التعرف على الحالات التي قد تتعرض فيها الشركة الى المخاطر، وتقويم هذه الحالات، والمساهمة في تحسين نظم الرقابة وإدارة المخاطر.

الحوكمة: حيث تهدف وظيفة التدقيق الداخلي الى تقويم عملية الحوكمة في الشركة ومساعدتها في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمعايير الأخلاقية والقيم، وإدارة الأداء والمساءلة والإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة إلى الجهات المعنية بالشركة وفعالية الاتصال بين كافة الأطراف المكلفة بالحاكمة المؤسسية والمدققين الخارجيين والداخليين والإدارة.

4-1-2 نطاق عمل التدقيق الداخلي

يتضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي كافة المجالات في الشركة وهو يشمل ما يلي:

1. تدقيق الالتزام:

ويهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعة من الشركة، وتقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي (عبدالله، 2013):

التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها الشركة.

الإمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة.

رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إداراتهم.

2. التدقيق المالي:

هو النشاط الذي يتضمن فحص للجوانب المالية ونظم الضبط والرقابة في الشركة، وذلك يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من توفير الحماية الكافية للأصول والسجلات والعمل على اكتشاف ومنع الأخطاء والغش، ويعد التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي (حميدوش، 2018).

3. التدقيق الداخلي التشغيلي:

ويعرف أنه الفحص والتقييم الشامل لعمليات الشركة لإعطاء معلومات للإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً للسياسات الموضوعية التي تتعلق مباشرة بأهداف الإدارة ويشمل ذلك تقييم كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية، وتقييم الإجراءات المتبعة في مختلف العمليات، مع تقديم التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل واقتراح الطرق الكفيلة بزيادة الكفاءة والربحية (منى، وتيجاني، 2017).

4. تدقيق نظم المعلومات:

إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وصحيحة وكاملة ومفيدة (عبدالله، 2013).

5. تدقيق الأداء (الإداري):

ويهدف إلى التأكد من الفعالية والكفاءة والاقتصادية لأداء الموظفين، ومدى الإلتزام بالأنظمة والقوانين، وكذلك الفحص الشامل للإجراءات والأساليب الإدارية (منى، وتيجاني، 2017).

6. التدقيق البيئي:

ويهدف إلى قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث، وما يمكن أن يواجهه الشركة والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية ومواردها (بوغازي وتومي، 2018).

2-1-5 أهمية التدقيق الداخلي والخدمات التي يقدمها

أكدت الهيئات المهنية، والتنظيمية على أهمية التدقيق الداخلي، كونه يساهم بشكل كبير في منع حالات الغش والتزوير واكتشافها، وتحقيق وظيفة التدقيق الداخلي لأهدافها، وتكمن أهمية التدقيق الداخلي في أنه الجهة الوحيدة المستقلة بالشركة، والتي تستطيع تقديم توكيد معقول لمجلس الإدارة بأن الشركة تسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق الأهداف، والإستراتيجيات التي حددها، ووضعها مجلس الإدارة (حميدوش، 2018).

وتبرز أهمية التدقيق الداخلي من طبيعة الخدمات التي يقدمها، وتتضمن ما يلي (مزياني ولخضاري، 2010):

خدمات التأكيد: والغاية منها التأكد من حسن سير العمل وفحص مختلف أنشطة الشركة، والتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي يخص عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر سواء كانت هذه المخاطر متعلقة بدقة المعلومات المالية أو ضياع الأصول أو الاستخدام غير الكفء للموارد أو الفشل في تحقيق أهداف الشركة وأن تضمن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالشركة مفهومه ويتم التعامل معها بشكل مناسب (الوردات، 2015).

لذلك تتبلور الخدمات التأكيدية بما يلي (IIA, 2017):

الفحص والتدقيق للبيانات المالية والمحاسبية وحماية أصول الشركة.

تقييم نظم الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بها.

التأكد من التزام المستويات الإدارية المختلفة بالسياسات والإجراءات المحددة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى.

تقييم وفحص الأداء المالي والتشغيلي والبيئي والاجتماعي للشركة بهدف تقييم الأداء الكلي لها.

الخدمات الاستشارية: والهدف منها تزويد الإدارة بالاستشارات والتوصيات والدراسات والتحليلات اللازمة لاتخاذ القرارات، وأيضاً تحقيق قيمة مضافة للشركة من خلال تقديم التوصيات والاستشارات للمستويات الإدارية المختلفة فيما يتعلق بالرقابة وتحسين مستويات الأداء دون المشاركة في التنفيذ، مع تقييم المخاطر وكيفية إدارتها والتحقق من الالتزام بالحوكمة، ويتولى المدققون الداخليون تقديم الخدمات الاستشارية بحيث تكون مرتبطة بالعمليات التي تقع في نطاق مسؤولياتهم، وأن أداء هذه الخدمات لا تضعف استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي (IIA, 2017).

ويمكن إبراز أهم ما تتضمنه هذه الخدمات بما يلي (IIA, 2017):

تقديم الاستشارات والتوصيات للمستويات الإدارية المختلفة فيما يتعلق بتحسين مستويات الأداء والرقابة عليها دون المشاركة في التنفيذ للحفاظ على استقلاليته.

تقييم مدى الالتزام بإطار حوكمة الشركات ومبادئ الشفافية من خلال التعاون مع الإدارة العليا ولجنة التدقيق.

المشاركة في تحديد وتقييم مصادر المخاطر في الشركة وأساليب إدارتها.

6-1-2 جودة التدقيق الداخلي

من أجل التوصل الى تعريف شامل لجودة التدقيق الداخلي يجب تحليل مكونات هذا المصطلح، فمصطلح جودة التدقيق الداخلي يتكون من ثلاثة مستويات، وكل مستوى له معنى ومفهوم مستقل، وتتمثل هذه المستويات في:

المستوى الاول: مفهوم الجودة بشكل عام

ويمكن تعريف الجودة بشكل عام على أنها تحقيق مواصفات ومقاييس معينة من المنتج، او الخدمة ترضي وتشبع رغبات العميل، كما تشير جودة الخدمة الى مقدرة الشركة على أداء أعمالها الخدمية بشكل صحيح من أول مرة(سليمان والحاكم، 2015).

المستوى الثاني: مفهوم جودة التدقيق

حتى هذا اليوم لا يوجد إتفاق بين الباحثين والهيئات المهنية للتدقيق على تعريف محدد لجودة التدقيق، أو تقنية واضحة مقبولة عالمياً لقياسه (AbdelGhany, 2012)، ويعود سبب عدم وجود تعريف محدد الى الأدوار المتضاربة للأطراف المشاركة في ماهية التدقيق، ونظرة كل من هذه الاطراف الى عملية التدقيق بمنظورها الخاص (Saputra, 2015).

وقد عرف (Arens, et al. (2011, p: 105) جودة التدقيق بأنها: "مدى نجاح التدقيق في الكشف عن التحريفات المادية في القوائم المالية والابلاغ عنها، وأن إكتشاف هذه التحريفات يعكس كفاءة المدقق، في حين أن الابلاغ عنها يعكس أخلاقيات ونزاهة مدقق الحسابات، وخاصة الاستقلالية"، كما عرفتھا (De Angelo (1981 : p186 بأنها " قدرة المدقق على إكتشاف الأخطاء والتجاوزات في النظام المحاسبي للعميل والإبلاغ عن هذه الأخطاء"، وترى راضي (2010، ص 330) أن جودة التدقيق مرهونة بإتباع المدققين للإجراءات والاساليب المحاسبية التي تتفق مع متطلبات المعايير المهنية المتعارف عليها للتدقيق، ومتطلبات معايير الرقابة على جودة الأداء المهني.

المستوى الثالث: مفهوم جودة التدقيق الداخلي

لم تتطرق الكثير من الدراسات لوضع تعريف محدد وشامل لجودة التدقيق الداخلي، وقد كانت دراسة Gramling and Hermanson من الدراسات الهامة التي حاولت الوصول الى تعريف عملي لجودة التدقيق الداخلي من منطلق النظر اليه كنظام معلومات، له ثلاث مكونات، وهي: المدخلات، وعمليات التشغيل، والمخرجات، كما ان جودة أي نظام تكمن في جودة مخرجاته، وبالتالي فقد عرف جودة التدقيق الداخلي من خلال جودة مخرجات عملية التدقيق الداخلي، والتي تنعكس في القيمة المضافة لتقارير المدققين الداخليين، ومدى تنفيذ الشركات للتوصيات الواردة في تقارير المدققين، والنتائج المترتبة على تنفيذ هذه التوصيات (Gramling and Hermanson, 2009).

ولكن نجد ان عبدالله (2013، ص:51) قدمت تعريفاً شاملاً لجودة التدقيق الداخلي، إذ تم تعريفها بأنها: " الوفاء بمتطلبات الاطراف المختلفة المستفيدة من التدقيق الداخلي، والمتعلقة بخدمات التأكيد والاستشارات والتوصيات التي يقدمها التدقيق الداخلي، وتقديم تقرير التدقيق الداخلي في ضوء توافر مجموعة من المواصفات التي حددتها المعايير المهنية الخاصة بتأهيل فريق التدقيق الداخلي، سواء العلمي أو العملي وموضوعيته، وأيضاً المواصفات المرتبطة بإجراءات الفحص والتحقق المتبعة داخل قسم التدقيق الداخلي، بما يسهم في اكتشاف الغش، وخلق قيمة للشركة"، كما عرف لخضر (2017) جودة التدقيق الداخلي على أنها تمثل التزام المدقق الداخلي بمعايير الممارسة المهنية وقواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي.

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحثة تعريف جودة التدقيق الداخلي على انها قيام الموظفين في قسم التدقيق الداخلي والذين يتمتعون بالاستقلالية والتأهيل العلمي والعملي، بإصدار تقارير سليمة وصحيحة تلبى احتياجات المستفيدين من هذه التقارير ك لجنة التدقيق، ومجلس الادارة، والمدقق الخارجي، وتساعدهم في اتخاذ قرارات سليمة، تؤدي في نهاية الأمر الى تعظيم قيمة الشركة وتقليل المخاطر الخاصة بها.

2-1-7 مقاييس جودة التدقيق الداخلي

لا يوجد مقاييس محددة لجودة التدقيق الداخلي، فقد تعددت طرق قياس الباحثين الأكاديميين لجودة التدقيق الداخلي، قام الباحثون الأكاديميون بتحديد جودة التدقيق الداخلي عن طريق قياس مدى تمتع أنشطة التدقيق الداخلي بمجموعة من الخصائص مثل كفاءة المدققين الداخليين والمستوى التعليمي والشهادات وعلاقتها بالتعيين، والاستقلالية والتي تم قياسها في معظم الدراسات بعلاقة تقارير التدقيق بإنهاء خدمات المدققين الداخليين، وجودة نتائج عمل المدققين الداخليين التي تقاس من خلال مدى قدرة برامج التدقيق على أداء العمل (Teoh et al., 2017)، وفي هذا السياق فقد قام علي والجوهر (2017) بقياس جودة التدقيق الداخلي بثمانية مقاييس تضمنت الغرض والسلطة والمسؤولية، والاستقلالية والموضوعية، والكفاءة والعناية المهنية، وبرامج تأكيد الجودة وتحسينها، وإدارة نشاط التدقيق الداخلي، وتخطيط عملية التدقيق وتنفيذها، وإيصال النتائج،

ومراقبة التقدم المحرز والتواصل مع إدارة المخاطر، فيما قام (ALshbiel, 2017) بقياس جودة التدقيق بمستوى تحقيق وإنجاز أهداف التدقيق الداخلي، والتواصل بين التدقيق الداخلي والخارجي، وكفاءة أعمال التدقيق الداخلي، والتبرير المناسب لنتائج التدقيق الداخلي، وأهمية توصيات التدقيق الداخلي، وعقلانية ومنطقية تقرير التدقيق الداخلي.

وفي عام 1994 أصدر المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكد International assurance and auditing standards board (IAASB) المنبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFCA) معيار التدقيق الدولي رقم (610) بعنوان "استخدام عمل المدققين الداخليين" ضمن المعايير الخاصة باستخدام عمل الآخرين، والذي عدل في 2009 ودخل حيز النفاذ لعمليات تدقيق البيانات المالية للفترات التي تبدأ في 2009/12/15 أو بعد ذلك، ثم عدل مرة أخرى في 2014، وركز المعيار على تنظيم استخدام المدقق الخارجي لعمل التدقيق الداخلي (Dumitrescu & Bobițan, 2016). إذ تناول المعيار مسؤوليات المدقق الخارجي في حال استخدام عمل قسم التدقيق الداخلي الحصول على أدلة تدقيق، ويتلخص الهدف منه في توفير إرشادات للمدققين الخارجيين لتحديد ما إذا كان يمكن استخدام عمل قسم التدقيق الداخلي، بناءً على مستوى جودة التدقيق الداخلي، حيث يجب على المدقق الخارجي ان يقوم بتقييم مجموعة واسعة من مقاييس جودة عمل قسم التدقيق الداخلي، والتي يمكن حصرها في أربعة مقاييس رئيسية هي:

إستقلالية المدقق الداخلي

يمكن النظر إلى مفهوم الاستقلالية أنه مسألة ذهنية أو فكرية، بمنى أن المدقق يجب أن يكون مستقلاً في تفكيره وفي إبداء رأيه بنزاهة وأمانة، وألا يسمح لأي اعتبارات مهما بلغ من شأنها التأثير على رأيه (Abbass & Aleqab, 2013). وتتعلق الاستقلالية من كون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة ضمن الهيكل التنظيمي للشركة، وأن تكون تبعية التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، وأن يتم تعيين أو عزل مدير التدقيق الداخلي من خلال مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، وأن يتمتع التدقيق الداخلي بالصلاحيات الكافية التي تعزز الاستقلالية، خاصة فيما يتعلق بعمليات التدقيق وتقارير وتوصيات المدققين، وأن يحصل المدققين الداخليين على دعم الإدارة العليا ومجلس الإدارة (العابد، 2015).

كفاءة العاملين في قسم التدقيق الداخلي:

وتشير كفاءة قسم التدقيق الداخلي إلى اكتساب معارف ومهارات القسم ككل والحفاظ عليها بالمستوى المطلوب، للمساعدة على أداء المهام المحددة باجتهاد ووفقاً للمعايير المعمول بها (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2015) وأن يكون المدقق الداخلي مؤهلاً تأهيلاً كافياً للقيام بعملية التدقيق والاستجابة للمتغيرات والتطورات في محيط مهنة التدقيق (Abbass & Aleqab, 2013).

وقد نصت معايير التدقيق الداخلي في المعيار (1210) "الكفاءة" ضرورة تمتع المدققين الداخليين بالمعرفة والمهارات اللازمة لأداء مسؤولياتهم، وأن يكون لدى قسم التدقيق الداخلي المعرفة والمهارات والاختصاصات المطلوبة لأداء وتنفيذ مسؤولياته، وفي حالة عدم توفر المعرفة والمهارات أو التخصصات المطلوبة يجب على مدير التدقيق الداخلي الحصول على المشورة والمساعدة حتى يتمكن من الوفاء بمسؤولياته.

وقد ذكر معيار التدقيق (610) عدة عوامل والتي قد تؤثر على تقييم المدقق الخارجي لكفاءة التدقيق الداخلي وكما نص عليها وكالآتي:

ما إذا كان يتم توفير موارد قسم التدقيق الداخلي بشكل وافي ومناسب ومقارنة بحجم الشركة وطبيعة عملياتها. ما إذا كان المدققين الداخليين قد تلقوا تدريباً فنياً وافياً وأصبحوا يجيدون مهنة التدقيق. وقد تشمل المعايير ذات الصلة التي يمكن للمدقق الخارجي النظر فيها عند إجراء التقييم على سبيل المثال، امتلاك المدققين الداخليين للمسميات والخبرات المهنية ذات الصلة.

ما إذا كان المدققين الداخليين يتمتعون بالمعرفة المطلوبة في مجال إعداد التقارير المالية للشركة، وإطار إعداد التقارير المالية المطبق وما إذا كان قسم التدقيق الداخلي يتمتع بالمهارات الضرورية على سبيل المثال المعرفة الخاصة بصناعة معينة لأداء العمل المرتبط بالبيانات المالية للشركة.

ما إذا كان المدققين الداخليين هم أعضاء في هيئات مهنية ذات علاقة تفرض عليهم الامتثال للمعايير المهنية ذات العلاقة بما في ذلك متطلبات التطور المهني المستمر.

نطاق عمل التدقيق الداخلي:

نتيجة للتوسع الذي حدث في نطاق ومهام المدقق الداخلي من خلال قيامه بفحص وتقييم كافة عمليات الشركة (IIA, 2017)، فقد أصبح من الضروري تطبيق منهج منظم في تخطيط وأداء والإشراف على فحص وتوثيق نشاطات التدقيق الداخلي، والتي تساعد في تمييز نشاطاته عن نشاطات الرقابة الأخرى التي قد يتم أدائها داخل الشركة (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2015). ويجب على المدقق الخارجي الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان نطاق عمل التدقيق الداخلي يعتبر ملائماً، وأن برامج التدقيق الخاصة به كافية، وما إذا كانت أوراق التدقيق الخاصة به توثق بطريقة كافية (Alzeban and Nedal, 2016).

لذلك يشمل نطاق التدقيق الداخلي على ما يلي (الذئبات، 2015):

الإشراف على نظام الرقابة الداخلية وعملية تشغيله وتقديم التوصيات للإدارة لتحسينه.

فحص البيانات المالية والتشغيلية، بما فيها النظام المحاسبي والاختبارات التفصيلية للعمليات وأرصدة الحسابات والإجراءات.

مراجعة اقتصادية وكفاءة وفعالية العمليات والأنشطة.

مراجعة الامتثال للقوانين والأنظمة.

العناية المهنية للعاملين في قسم التدقيق الداخلي:

نصت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي على ضرورة بذل المدققين الداخليين للعناية المهنية أثناء تأديتهم لعملهم. فقد جاء في معيار التدقيق الداخلي الفرعي رقم (1220) "بذل العناية المهنية" يجب على المدققين الداخليين بذل العناية والمهارة المتوقعة من شخص عادي عاقل، ومدقق داخلي كفؤ، ولا يتضمن بذل العناية المهنية العصمة من الخطأ. وأن بذل العناية المهنية يعني استخدام المهارة والكم السليم في أداء عملية التدقيق (IIA, 2017).

وهناك عدة عوامل والتي قد تؤثر على تقييم المدقق الخارجي للعناية المهنية المقدمة من قبل المدقق الداخلي، وكما يلي (IFCA, 2017).

مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة.

قيام إدارة التدقيق الداخلي بالتخطيط الجيد لعملية التدقيق.

وجود إشراف كاف من قبل مدير التدقيق الداخلي على موظفيه أثناء قيامهم بعملية التدقيق بالإضافة إلى وجود رقابة مستمرة على عمل موظفي التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي.

وجود وكفاية برامج عمل التدقيق الداخلي.

قيام المدققين الداخليين بتوثيق عملهم من خلال أوراق العمل وجمع الأدلة الكافية أثناء عملية التدقيق.

2-2 المبحث الثاني: إدارة المخاطر المؤسسية

1-2-2 تمهيد

تعد إدارة المخاطر إضافة جديدة نسبياً للمفهوم الواسع للحاكمة المؤسسية، وذلك لكل من القطاع الخاص والقطاع العام، إذ تعتبر إدارة المخاطر أداة فعالة تسهم في مساعدة إدارات الشركات على تحمل مسؤولياتها تجاه مختلف أصحاب العلاقة، وهو ما دفع الجهات التنظيمية في الاردن الى الإهتمام بإدارة المخاطر من خلال تضمينها في مختلف تعليمات وقوانين الحاكمة المؤسسية للشركات، مثل تعليمات الحاكمة المؤسسية للبنوك، وتعليمات الحاكمة المؤسسية، وتعليمات الحاكمة المؤسسية للشركات المساهمة العامة وغيرها، وفي هذا المبحث سيتم مناقشة أهم المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر المؤسسية.

2-2-2 مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية

قبل التطرق الى تعريف إدارة المخاطر لا بد من الوقوف على مفهوم الخطر، حيث ان إدارة المخاطر هي الإدارة المعنية بإدارة الخطر، والذي يتم تعريفه بشكل عام على أنه مصطلح يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد المتعلقة بالأحداث أو النتائج المتوقعة مستقبلاً، والتي يحتمل أن تؤثر بشكل ملموس على أداء المنظمة، وتكون عائقاً أما تحقيقها لأهدافها (Agarwal, 2017)، كما عرفه Annamalah et al. (2018) احتمال التعرض الى تهديد أو أي احداث سلبية تكون ناتجة عن عوامل داخل المنظمة أو خارجها، وتلحق الضرر للمنظمة، وتعيقها في تحقيق أهدافها، ويعرف الخطر أيضاً على أنه حدث محتمل وقوعه في المستقبل نتيجة حادث مفاجئ يترتب عليه خسارة مادية أو معنوية تعيق تحقيق الأهداف (Gupta, 2011).

كما تم تعريف المخاطر بأنها مجموعة من الفرص والتهديدات التي تواجه الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها (Ilhang & Sorah, 2017)، وأشار (Salaudeen et al. (2018 إلى أن المخاطر تعبر عن حالة من عدم التأكد والتي يمكن أن تؤثر إيجاباً أو سلباً في قدرة الشركة على تحقيق أهدافها، من خلال تسببها في العديد من النتائج المترابطة، حيث أن المخاطر مرتبطة بتحقيق أهداف الشركة، وهي ضرورة من ضرورات النجاح، ولا يمكن تحقيق الأهداف دون قبول مستوى معين من المخاطر.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن للباحثة أن تعرف الخطر على أنه احتمال مواجهة الشركة لظروف مرتبطة بعوامل داخلية أو خارجية غير معروفة أو غير متوقعة تؤثر في تحقيقها لأهدافها في المستقبل.

وقد برزت إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) كنموذج حديث لإدارة مختلف أنواع المخاطر التي تواجهها الشركات، حيث تعمل على تحسين مستوى رقابة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين على المخاطر، وذلك من خلال العمل على تجميع وتحليل جميع أنواع المخاطر التي قد تواجه الشركة مستقبلاً والعمل على مواجهتها بشكل متكامل، فيما كان نظام إدارة المخاطر التقليدي يعتمد بشكل كبير على معالجة البيانات الإحصائية التاريخية للمخاطر، ولذلك وفق افتراض أن الأحداث الماضية كانت ستحدث مرة أخرى في المستقبل، إلا أنه فشل في التفكير في إمكانية ظهور سيناريو جديد غير متوقع لأنواع جديدة من المخاطر، بالإضافة إلى التعامل مع كل نوع من أنواع المخاطر بشكل منفصل، وهو ما يؤدي إلى ضعف قدرة الشركة على التعامل مع الأنواع الجديدة من المخاطر، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة في إدارة المخاطر (Ilhang and Sorah, 2017).

وقد اوردت الجهات التنظيمية والأدبيات العديد من التعريفات لإدارة مخاطر المؤسسات في المؤلفات، حيث عرفت لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO) إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) "عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس الإدارة والإدارة والموظفين الآخرين، وتطبيقها في وضع الإستراتيجية لكافة اجزاء الكيان، والمصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على الكيان وإدارة المخاطر بحيث تكون في حدود مقبولة يمكن تحملها، وذلك بهدف توفير تأكيد معقول بما يتعلق بتحقيق أهداف الكيان" (COSO, 2004, p. 2) ،

كما عرفت إدارة المخاطر المؤسسية وفق المعيار (ISO 31000) بأنها مجموعة أنشطة منسقة لتوجيه ورقابة مخاطر المنظمة، تهدف المساهمة في اتخاذ القرارات من خلال الأخذ بعين الاعتبار عدم التأكد وإمكانية حدوث أحداث أو ظروف مستقبلية (مقصودة أو غير مقصودة) وتأثيراتها على الأهداف بشكل جماعي (ISO 31000:2010)، ووفقا للتعريف الذي قدمته جمعية الحوادث الاكتوارية (CAS) Casualty Actuarial Society فإن إدارة المخاطر المؤسسية بأنها "العملية التي تقوم بها المؤسسات عبر جميع الصناعات بتقييم ومراقبة واستغلال وقبول ومراقبة المخاطر من جميع المصادر، بهدف زيادة قيمة الشركة وتعظيم منفعة أصحاب المصلحة على المدى القصير والمدى الطويل (CAS, 2003).

وعلى الصعيد الأكاديمي تُعرّف إدارة المخاطر المؤسسية بأنها مجموعة العمليات التي تمارسها إدارة الشركة، بالإشتراك مع جميع الأطراف فيها بهدف توقع وتحديد وتحليل جميع الفرص والتهديدات التي قد تواجهها وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها، وذلك لمواجهة التهديدات والتغلب عليها، او تخفيض آثارها السلبية، والإستفادة من الفرص وتنميتها (Arnold et al., 2011)، كما عُرِّفت على أنها منهجية حديثة متكاملة تتبنى المنهج الهجومى في إدارة المخاطر بدلاً من المنهج الدفاعي بحيث تمكن الشركة من إدارة مجموعة واسعة من المخاطر على مستوى الشركة بطريقة متكاملة وشاملة بدلاً من التركيز على كل نوع من المخاطر بمعزل عن الأنواع الأخرى (Togok, 2016)، ويرى Yang et al. (2018) إدارة المخاطر المؤسسية تقوم بدمج المخاطر وتعتمد نظرة شاملة لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة بأكملها من خلال التنسيق بين الأشخاص والعمليات والنطاقات مما يسهم في تخفيض المخاطر الكلية وزيادة قيمة المنظمة، كما وصف (abbasi and Moazen 2015) إدارة المخاطر المؤسسية بأنها طريقة منهجية تضمن فعالية إدارة المخاطر من خلال توفير البيئة التنظيمية التي تتضمن الإلتزام المثالي من مجلس الإدارة والإدارة العليا في المنظمة بفلسفة واضحة لإدارة المخاطر، مع توفر القيم الأخلاقية والبنية التحتية لإدارة مخاطر المؤسسات، والرغبة في الحد من المخاطر.

كما عُرفت إدارة المخاطر المؤسسية بأنها طريقة لتحديد وتحليل الاستجابات بشكل استباقي لمجموعة واسعة من المخاطر في المنظمة، من خلال عملية مستمرة لقياس ومراقبة المخاطر وتطوير الاستراتيجيات المناسبة أو الإجراءات التصحيحية لإدارة المخاطر، وفق نهج منسق وتفاعلي يقوم بتقييم وإدارة جميع المخاطر معاً على مستوى المنظمة ككل (Annamalah et al., 2018)، وأشار Florio and Giulia (2017) إلى أن إدارة المخاطر المؤسسية هي عملية إدارية تتكون من مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق هدفين، الأول هو تحقيق الأهداف التنظيمية وتعظيم قيمة المنظمة من خلال تحسين أدائها، وذلك من خلال التركيز على إطار تنظيمي واسع يتضمن مشاركة الإدارة والموظفين الآخرين وتطبيقه في صياغة الإستراتيجية التنظيمية، والثاني هو دمج المخاطر المؤسسية وإدارتها بشكل متكامل من خلال تنسيق مختلف أنشطة إدارة المخاطر وعدم التعامل معها منفردة، مع الإخذ بعين الاعتبار الإستخدام الفعال من الموارد النادرة.

واستناداً إلى النقاط الرئيسية المشتركة المحددة في التعريفات السابقة فإن الباحثة ترى أن أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية تتضمن مجموعة من الإجراءات تشمل تحديد المخاطر التي يحتمل أن تواجهها المنظمة وتقييم هذه المخاطر، وتحديد إجراءات التخفيف منها، أو تحويلها إلى فرص أخرى تسهم في خلق قيمة للمنظمة، وذلك من خلال دمج جميع المخاطر في المنظمة بطريقة منتظمة ومتسقة وفعالة وفق نظرة شاملة ومتكاملة على مستوى المنظمة ككل.

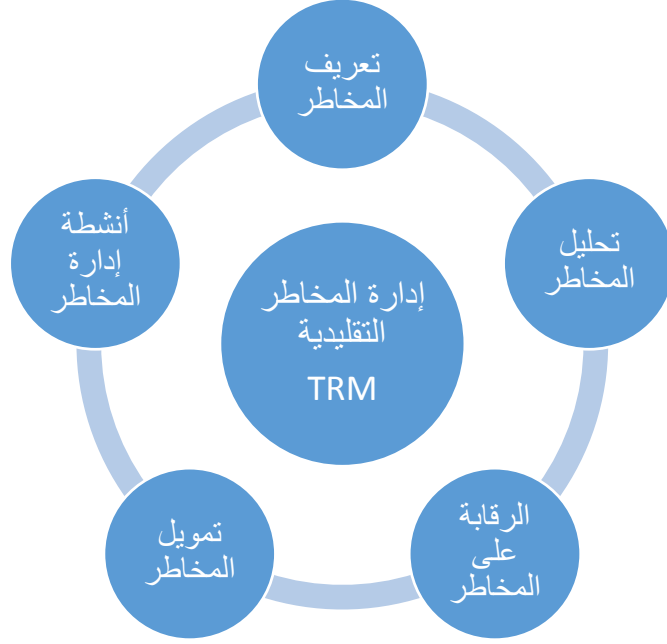
3-2-2 إدارة المخاطر التقليدية وإدارة المخاطر المؤسسية

تنقسم إدارة المخاطر إلى إدارة المخاطر التقليدية (TRM) وإدارة المخاطر المؤسسية (ERM)، وهما طريقتان مختلفتان تستخدمان لتحقيق الأهداف نفسها (Dionne, 2013)، ويمكن تلخيص هاتان الطريقتان كالآتي:

أولاً: إدارة المخاطر التقليدية (TRM)

كان يتم التعامل مع المخاطر وإدارتها تقليدياً من خلال تجزئة إدارة المخاطر في الشركة وعدم ربطها معاً، إذ تم إدارة المخاطر بالتركيز على المخاطر النقية (pure risks) وذلك من خلال تتبع كل مخاطرة على حدة، بمعنى تقسيم المخاطر إلى خطر يترتب عليه خسارة مادية ملموسة وخطر لا يترتب عليه خسارة مادية ملموسة، وبالتالي يقوم كل مدير قسم أو دائرة بتتبع المخاطر التي يمكن أن تسبب خسارة في قسمه ويتعامل معها وإدارتها بمعزل عن إدارة المخاطر التي تواجه الأقسام الأخرى في المنظمة، وقد تم تقسيم إدارة المخاطر وفق النهج التقليدي في خمسة مكونات تتضمن: تعريف المخاطر، وتحليل المخاطر، والرقابة على المخاطر وتمويل المخاطر وإدارة أنشطة المخاطر (Ogutu, 2018).

ووفق المنهج التقليدي فإن تعريف المخاطر يشير إلى عملية تتضمن إستكشاف المخاطر المحتملة وتصنيفها في فئات محددة مثل مخاطر تشغيلية ومخاطر مرتبطة بالأصول، ويتضمن تحليل المخاطر عملية فحص الخسائر المحتملة التي تم تعريفها واقتراح الإجراءات والبدائل من خلال عملية الرقابة عليها، فيما تتضمن الرقابة على المخاطر الإجراءات الوقائية السابقة لوقوع الخسارة التي تم تحديدها والتخفيض من آثارها المحتملة، ويتضمن تمويل المخاطر تحديد تكلفة الإجراءات الوقائية مثل تكاليف تعيين موظفين جدد أو التأمين على الأصول أو التأمين ضد خيانة الأمانة ومقارنة هذه التكاليف مع المنافع التي سيتم الحصول عليها من هذه الإجراءات، فيما يشير المكون الأخير وهو إدارة أنشطة المخاطر إلى الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتنفيذ القرارات التي تم إتخاذها للحد من المخاطر أو تخفيف آثارها السلبية (Pagura, 2016)، والشكل رقم (2) يبين مكونات إدارة المخاطر التقليدية.



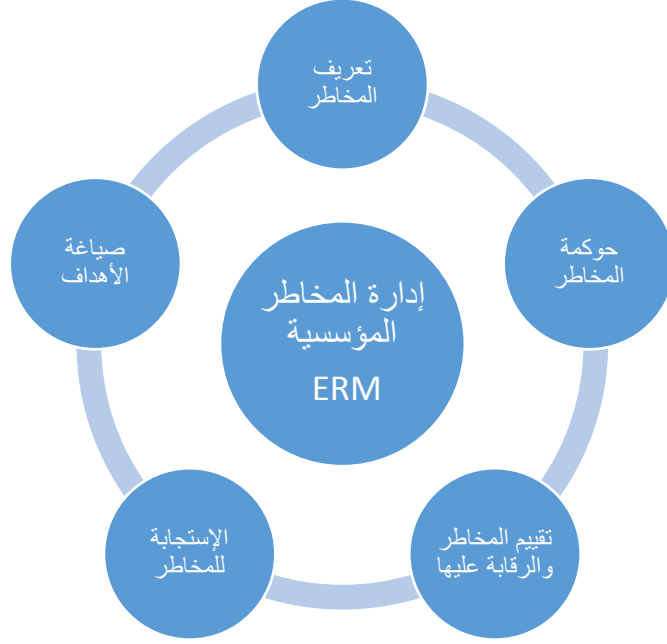
الشكل رقم (2) مكونات إدارة المخاطر التقليدية، المصدر (Ogutu, 2018)

ثانياً: إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)

تعتبر إدارة مخاطر المؤسسة نظام حديث لإدارة المخاطر بدأ العمل بهذ في تسعينيات القرن الماضي، إذ يركز على جميع المخاطر المحتملة في الشركة، سواء كانت آثار هذه المخاطر سلبية أو إيجابية، حيث يمكن ان يترتب على تحمل بعض أنواع المخاطر منافع محتملة للشركة وهي ما يطلق عليها المخاطر المرغوب بها (Risk appetite)، حيث قد تقوم الشركة بتحمل بعض المخاطر في سبيل تحقيق أهدافها، كما أنها تتعامل مع مخاطر إضافية مثل المخاطر التشغيلية أو الإستراتيجية (Lundqvist, 2015)، ويتمثل الهدف إدارة مخاطر المؤسسة في الإدارة المنسقة لجميع المخاطر التي تواجهها الشركة، سواء كانت ذات صلة بالحاكمة المؤسسية أو التدقيق أو سلاسل التوريد أو أنظمة التوزيع أو تكنولوجيا المعلومات أو الموارد البشرية، أو غيرها (Hoyt and Liebenberg, 2011).

وتحاول إدارة مخاطر المؤسسة الوصول إلى آلية ومنهجية تمكن الإدارة من تحديد وتعريف مختلف المخاطر التي تواجه الشركة، وتجميع المخاطر في محافظ المخاطر حسب طبيعتها، ثم التحوط لهذه المخاطر وإدارتها حسب المحفظة وبشكل مترابط، مما يزيد من كفاءة وفعالية إدارتها، ويؤدي إلى زيادة قيمة الشركة، وذلك لأن مخاطر المحفظة الإجمالية تكون في العادة أقل من مجموع المخاطر الفردية إذا كانت المخاطر غير مرتبطة بنسبة كبيرة جداً (Ogutu, 2018)، وبمقارنة إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) مع إدارة المخاطر التقليدية (TRM) فإن إدارة المخاطر المؤسسية تقدم للشركات نهجاً أكثر شمولية وفعالية لإدارة المخاطر، وذلك من خلال دمج اعتبارات المخاطر في جدول أعمال المنظمة وعمليات صنع القرار وإشراك مختلف أصحاب العلاقة (stakeholders) في خطط وإجراءات إدارة المخاطر، وتتضمن إدارة المخاطر المؤسسية خمسة مكونات، وهي تعريف المخاطر وتقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر والرقابة عليها، وحوكمة المخاطر وتحديد الأهداف وصياغتها (Pagura, 2016)، والشكل رقم (3) يبين مكونات إدارة المخاطر المؤسسية.

حيث يتم تعريف المخاطر عملية تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة في كافة أقسامها ومستوياتها الإدارية، وبعد تعريف المخاطر يتم حوكمتها، إذ تمثل حوكمة المخاطر المكون الرئيسي لتعريف المخاطر وفق إدارة المخاطر المؤسسية، حيث يتضمن مزيجاً من الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر، ويتضمن هذا المكون تحديد المسؤوليات والسلطة والمسئولية، بالإضافة إلى قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات في إدارة المخاطر، والتي تتمثل بالمخاطر البيئية ومخاطر الامتثال ومخاطر التمويل والمخاطر الاستراتيجية والتشغيلية، ثم يتم تقييم المخاطر وراقبتها بهدف الإستجابة لها (Ogutu, 2018).



الشكل رقم (3) مكونات إدارة المخاطر المؤسسية، المصدر (Ogutu, 2018)

وقد أشار (Hoyt and Liebenberg (2011 إلى أن الإستجابة للمخاطر وفق إدارة المخاطر المؤسسية تكون بالطرق الآتية:

تجنب المخاطر عن طريق إيقاف الإجراءات التي تسهم وتزيد من هذه المخاطر.

تخفيض المخاطر عن طريق العمل على التحوط للآثار المترتبة عليها.

تشارك المخاطر عن طريق نقل جزء من المخاطر أو مشاركته عبر مختلف أقسام الشركة

قبول المخاطر ويكون ذلك من خلال عدم اتخاذ أي إجراء بسبب قرار التكلفة / الفائدة.

وتعتبر عملية صياغة الأهداف المكون الأخير من إدارة المخاطر المؤسسية، حيث يتم ربط آثار المخاطر بالأهداف الإستراتيجية للشركة، بحيث تكون آليات إدارة المخاطر المؤسسية في البنية التحتية لتحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية والتشغيلية وإعداد التقارير والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، وتتضمن آليات إدارة المخاطر المؤسسية إقرار الشركة بشكل صريح بالمخاطر التي تواجهها، وإجراءات رسمية وموثقة للتعامل مع هذه المخاطر والرقابة عليها والإستجابة لها، والموارد البشرية والتقنية والمادية المطلوبة للتعامل مع هذه المخاطر وتتبعها لكشف الارتباطات بينها عبر الشركة بأكملها (Farrell & Gallagher, 2015).

2-2-4 مزايا وفوائد إدارة المخاطر المؤسسية

تتضمن البيئة التي تعمل بها الشركات العديد من المخاطر، ولا يوجد أي كيان يعمل في بيئة خالية من المخاطر، وبالتالي لا بد من تبني نظام محدد لإدارة هذه المخاطر، ولكن لا يتوقع من نظام إدارة المخاطر أن يولد مثل هذه البيئة، إلا أنه يمكن من إلى إدارة مخاطر فعالة وكفوءة، وفي هذا السياق تتميز إدارة مخاطر المؤسسية بتمكينها للإدارة من العمل بفعالية أكبر في بيئات العمل المليئة بمخاطر متنوعة، ويمكن تليخيص المزايا الرئيسية لإدارة المخاطر المؤسسية بالآتي:

التوفيق بين الرغبة بتحمل المخاطر وإستراتيجية الشركة: إن الرغبة في المخاطرة هي درجة المخاطرة التي تكون الشركة على استعداد لقبولها لتحقيق أهدافها، وتمكن إدارة المخاطر المؤسسية من تقييم الأخطار المرتبطة بالإستراتيجيات المختلفة المتاحة أم الشركة، والآثار المترتبة على كل من هذه المخاطر، وبالتالي تحديد الآليات المناسبة للتعامل مع كل نوع من هذه المخاطر (Connair, 2013).

الجمع بين أهداف الشركة والعائد والمخاطر: تقوم الشركات في العادة بتقبل المخاطر كجزء من قرارات النمو وتعظيم العوائد، بحيث يتم المفاضلة بين العائد والمخاطرة التي يمكن تحملها لتحقيق ذلك العائد، وفي هذا المجال فإن إدارة المخاطر المؤسسية تعزز من قدرة الشركة على تحديد المخاطر وتصنيفها وتقييمها، وتحديد مستويات المخاطر المقبولة المتعلقة بأهداف النمو والعائد (Annamalalah et al., 2018).

دعم الشركة في قرارات الإستجابة للمخاطر: توفر إدارة المخاطر المؤسسية القدرة للشركة على تحديد بدائل الإستجابات للمخاطر، وتعزز من قدرة الإدارة على المفاضلة بين هذه البدائل لإختيار البديل الأنسب، بالإضافة الى مساعدتها الإدارة على تجنب آثار المخاطر والحد منها ومشاركتها على مستوى الشركة ككل، وتحديد المستوى المقبول منها، وذلك لأنها توفر منهجيات وتقنيات لإتخاذ القرارات السليمة من خلال تصنيف المخاطر وفق طبيعتها وآثارها في عدة محافظ يسهل التعامل معها (Agarwal, 2017).

التقليل من التكاليف والخسائر التشغيلية: إذ تعزز إدارة المخاطر المؤسسية من قدرة الشركات على تحديد الأحداث المحتملة، وتقييم المخاطر ووضع الردود المناسبة لها، وبالتالي تقليل حدوث المفاجآت والتكاليف أو الخسائر ذات الصلة بتلك المخاطر (Agarwal, 2017).

تحديد وإدارة المخاطر المداخلة: تواجه كل شركة العديد من المخاطر التي تؤثر على أجزاء مختلفة منها، وهو ما يتطلب من الشركة إدراك الآثار المترتبة على تداخل هذه المخاطر مع بعضها، وتعمل إدارة المخاطر المؤسسية على تحسين قدرة الشركة على فهم وإدراك كيفية تداخل هذه المخاطر عبر أقسام الشركة المختلفة، وبالتالي إمكانية مواجهتها كمجموعة مترابطة (Annamalah et al., 2018).

تقديم استجابات متكاملة لمخاطر متعددة: تتضمن العمليات التجارية على العديد من المخاطر الكامنة، ويمكن إدارة المخاطر المؤسسية من إيجاد حلول متكاملة لإدارة هذه المخاطر المتعددة (Farrell & Gallagher, 2015).

اغتنام الفرص: توفر إدارة المخاطر المؤسسية أسلوباً إدارياً يأخذ في الاعتبار جميع الأحداث المحتملة، وليس المخاطر فقط ، وبالتالي فإنه من خلال أخذ كامل من الأحداث بعين الإعتبار يمكن لإدارة الشركة ان تكتشف بعض الفرص المتاحة التي يمكن إستغلالها لتعظيم المنافع (Agarwal, 2017).

ترشيد وتحسين تخصيص رأس المال: تزيد إدارة المخاطر المؤسسية من المعلومات الهامة المتوفرة لإدارة الشركة عن إدارة المخاطر الإجمالية فيها، وهو ما يتيح للشركة تقييم الاحتياجات الرأسمالية بشكل أكثر فعالية وتحسين تخصيص رأس المال (Agarwal, 2017).

2-2-5 إطار (COSO) لإدارة المخاطر المؤسسية

يقوم إطار (COSO) لإدارة المخاطر المؤسسية على افتراض رئيس وهو كل كيان موجود لتوفير قيمة لأصحاب المصلحة، ويتمثل التحدي الرئيس لإدارة هذه الكيانات في تحديد مستوى المخاطرة الذي يمكن قبولها في سعيها لزيادة قيمة أصحاب المصلحة، حيث تنجح الإدارة في تعظيم القيمة عندما تتمكن من تحقيق توازن مثالي بين أهداف النمو والعائد والمخاطر ذات الصلة، وتحقق كفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

ووفق إطار (COSO) لإدارة المخاطر المؤسسية فإن جميع الشركات تتعرض الى مجموعة من الأحداث التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي أو إيجابي أو كليهما على الكيان، وتمثل الأحداث ذات التأثير السلبي مخاطر، والتي يمكن أن تمنع إضافة القيمة للشركة أو تضعف من قيمته الحالية، فيما قد تعمل الأحداث ذات التأثير الإيجابي على تعويض الآثار السلبية أو تمثل الفرص، وهي الأحداث التي تؤثر تأثيراً إيجابياً في تحقيق الأهداف، وإضافة القيمة أو الحفاظ عليها.

ويعتبر تعريف (COSO) لإدارة المخاطر المؤسسية واسع للغاية، حيث يجسد المفاهيم الأساسية الأساسية لكيفية إدارة الشركات والمؤسسات للمخاطر، مما يوفر أساساً للتطبيق في مختلف المؤسسات والصناعات والقطاعات، ويركز بشكل مباشر على تحقيق الأهداف التي حددها كيان معين ويوفر أساساً لتحديد فعالية إدارة المخاطر في المؤسسة، ومن خلال تعريف (COSO) فإن إدارة المخاطر المؤسسية تتصف بالآتي (COSO, 2004):

لا تعتبر إدارة المخاطر المؤسسية غاية في حد ذاتها، وإنما تمثل عملية ووسيلة لتحقيق غاية محددة.

لا تقتصر إدارة المخاطر المؤسسية السياسات والاستطلاعات والنماذج فقط، وإنما هي عملية ديناميكية تتأثر بالقائمين عليها، والموظفين في كل مستوى ووحدة تنظيمية داخل الشركة.

يتم تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية وإدراجها عند تصميم وصياغة الإستراتيجية.

يتم تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية عبر المؤسسة، على جميع المستويات والوحدات التنظيمية، من خلال دمج جميع المخاطر في محفظة واحدة على مستوى الشركة ككل.

يتم تصميم إدارة المخاطر المؤسسية لتحديد الأحداث التي يحتمل أن تؤثر على الشركة وإدارة المخاطر، وكذلك تحديد مستوى المخاطر المرغوب بها التي يمكن ان تتحملها الشركة.

قدرة إدارة المخاطر المؤسسية على توفير تأكيدات معقولة لكل من إدارة الشركة ومجلس الإدارة.

تعتبر إدارة المخاطر المؤسسية موجهة لتحقيق الأهداف في فئة واحدة منفصلة أو أكثر من فئة متداخلة.

2-2-6 أنواع المخاطر التي تواجه الشركات

أشارت غالبية تعريفات إدارة المخاطر وإدارة المخاطر المؤسسية الى أن الهدف الرئيس من إدارة المخاطر هو العمل على تحقيق أهداف الشركة، وبالتالي فإنه يمكن تقسيم المخاطر التي تواجهها الشركات حسب الأهداف التي تسعى الى تحقيقها، حيث تسعى الشركات الى تحقيق أهداف إستراتيجية، وأهداف تشغيلية، وأهداف مرتبطة بالإبلاغ عن نتائج أعمال الشركة، وأهداف مرتبطة بمستوى الإمتثال، وبالتالي فإنه يمكن تقسيم المخاطر الى مخاطر إستراتيجية، ومخاطر تشغيلية، ومخاطر الإبلاغ عن نتائج أعمال الشركة، ومخاطر الإمتثال (COSO, 2004)، ويمكن بيان هذه المخاطر كالآتي:

جدول رقم (1) أنواع المخاطر التي تواجه الشركات

الرقم	أهداف الشركة	فئة المخاطر المقابلة للأهداف
1	الأهداف الاستراتيجية: تتعلق بأهداف الشركة وغاياتها الاستراتيجية مثل النمو والربحية وتعظيم ثروة الملاك	المخاطر الاستراتيجية: خطر الفشل في تحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية، ويعود ذلك لأن عملية التخطيط الاستراتيجي أو القيادة والإدارة أو تنفيذ الخطة الاستراتيجية غير فعالة بشكل كامل. يمكن أن تتأثر المخاطر الإستراتيجية بالتغيرات في بيئة عمل الشركة وظروفها الإدارية مثل التغيرات في الإدارة والتغيرات الناجمة في الأولويات الإستراتيجية. يمكن أيضا أن تنشأ المخاطر الإستراتيجية من خلال إجراءات أصحاب المصلحة الرئيسيين أو او من خلال التغيرات القانونية والتشريعية.
2	الأهداف التشغيلية: تتعلق بكفاءة وفعالية إستخدام الموارد المتاحة، وهو مرتبطة بالسياسات الإدارية والتشغيلية في الشركة، ومن هذه الأهداف منع الإحتيال والغش.	المخاطر التشغيلية: مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة أو غيرها من التأثيرات السلبية على أي شركة بسبب عدم كفاية العمليات الداخلية أو فشلها، أو من أحداث خارجية تؤثر على العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة. يشمل الخطر التشغيلي مجموعة واسعة من المخاطر (مثل استمرارية العمل، ورأس المال البشري، والتكنولوجيا) والتي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على العمليات اليومية للشركة..
3	هدف الإبلاغ: ويتعلق هذه الهدف بكفاءة التقارير بإيصال المعلومات لمختلف أصحاب المصلحة في الشركة (موثوقية الإبلاغ).	مخاطر الإبلاغ: وهي المخاطر المرتبطة بدقة وتوقيت المعلومات المطلوبة داخل الشركة لدعم اتخاذ القرار وتقييم الأداء، وكذلك خارج الشركة للوفاء بالمعايير واللوائح وتوقعات أصحاب المصلحة.

4	أهداف الامتثال: وهي الأهداف المتعلقة بامتثال الشركة للقوانين واللوائح السارية، سواء خارجية او داخلية.	مخاطر الامتثال: وهي المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها وعدم الإفصاح عن الأنشطة التي لا تتوافق مع المتطلبات القانونية أو التشريعية أو التنظيمية والإبلاغ عنها، وتتضمن مخاطر الامتثال المخاطر الناجمة عن نقص الوعي أو الجهل بسلامة القوانين واللوائح المعمول بها، وهو ما قد يعرض الشركة للعقوبات والغرامات.
---	-------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إطار (COSO) لإدارة المخاطر المؤسسية.

2-2-7 مكونات إدارة المخاطر المؤسسية

تتكون إدارة المخاطر المؤسسية من ثمانية مكونات مترابطة، وهي مشتقة من الطريقة التي تُدار بها الشركات، ومتكاملة مع العمليات الإدارية بها، هذه المكونات هي (COSO, 2004):

البيئة الداخلية: وتشمل البيئة الداخلية للشركة، وتعد أساس تعامل الشركة مع المخاطر ومعالجتها، وتتضمن فلسفة إدارة المخاطر والرغبة في المخاطرة والقيم الاخلاقية والنزاهة، والكفاءة والهيكل التنظيمي.

تحديد الأهداف: يجب أن تكون أهداف الشركة مُحددة قبل أن تتمكن الإدارة من تحديد الأحداث المحتملة التي يمكن ان تؤثر على تحقيقها، وأن تكون أهداف إدارة المخاطر المؤسسية منسجمة مع إهداف الشركة ومنتسقة مع رغبتها في تحمل المخاطر.

تحديد الأحداث: يجب تحديد الأحداث الداخلية والخارجية التي قد تؤثر في تحقيق أهداف الشركة، مع ضرورة التمييز بين المخاطر والفرص، حيث يتم إرجاع الفرص إلى إستراتيجية الإدارة أو عمليات وضع وصياغة الأهداف.

تقييم المخاطر: يتم تحليل المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار احتمالية وقوع الحدث وتأثيره، وذلك كأساس لتحديد كيفية إدارة هذه المخاطر، ويتم تقييم المخاطر على أساس تقسيمها الى مخاطر ملازمة ومخاطر غير ملازمة.

الإستجابة للمخاطر: تقوم الإدارة بتحديد الإستجابات التي ستقوم بها لكل نوع من أنواع المخاطر، حيث قد تكون الإستجابة على أستس تجذب المخاطر أو قبولها، أو تقليلها، أو تقاسمها، ووفق الإستجابات المقررة تعمل على تطوير مجموعة من الإجراءات لتنسيق المخاطر وتحديد آلية لقياس مستوى المخاطر المقبولة.

أنشطة المراقبة: يتم وضع السياسات والإجراءات وتنفيذها بهدف مساعدة الإدارة في التأكد وضمان تنفيذ استجابات المخاطر بفعالية وكفاءة.

المعلومات والاتصالات: يتم تحديد المعلومات ذات الصلة وجمعها والإبلاغ عنها في شكل وإطار زمني يمكّن الأشخاص من القيام بمسؤولياتهم، ويكون التواصل فعالاً بتدفق المعلومات عبر جميع المستويات الإدارية في الشركة.

المراقبة: تتم مراقبة كامل إدارة المخاطر في الشركة وتعديلاتها من خلال أنشطة الإدارة المستمرة أو التقييمات المنفصلة أو كليهما حسب الضرورة.

2-8 هيكمل ومستويات إدارة المخاطر المؤسسية

لا تعتبر إدارة المخاطر المؤسسية عملية إدارية متسلسلة في الشركة، وذلك لأنها عملية متعددة الاتجاهات ومتكررة يمكن لأي مكون من مكوناتها أن يؤثر على المكونات الأخرى، كما يتحمل ويتقاسم جميع الأفراد في جميع المستويات الإدارية في الشركة المسؤولية عن إدارة المخاطر المؤسسية (Abbasi and Moazen, 2015)، ولكن تعتبر الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن تبني إدارة المخاطر المؤسسية، وتحديد فلسفتها، وهي من يدفع ويوجه الإدارات التنفيذية الأخرى مثل إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي على تبني إستراتيجية إدارة المخاطر المؤسسية وتنفيذها، ويقوم مجلس الإدارة بالإشراف على إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة على تنفيذها، وتحديد مستوى المخاطر المقبولة التي يمكن تحملها، وبالنسبة للأطراف الخارجية مثل العملاء والموردين وشركاء الأعمال والمدققين الخارجيين والهيئات التنظيمية والمحليلين الماليين، فيتمثل دورهم بتقديم معلومات مفيدة حول تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية، إلا أنهم غير مسؤولين عن فعاليتها، ولا هم جزء منها (COSO, 2004)، وفيما يلي أهم مسؤوليات ومستويات إدارة المخاطر المؤسسية في الشركات:

أولاً: مجلس الإدارة

يوفر مجلس الإدارة البيئة التنظيمية المناسبة لتنفيذ آليات ومبادئ الحاكمية المؤسسية، كما يقوم بالرقابة والتوجيه والإشراف على إدارة الشركة، حيث يكون لمجلس الإدارة دور هام في تحديد النزاهة والقيم الأخلاقية من خلال إختياره لإدارة الشركة وتحديد سياساتها العامة، كما يلعب مجلس الإدارة دوراً هاماً في وضع إستراتيجية الشركة، وصياغة أهدافها وتخصيص الموارد المتاحة، وفيما يتعلق بإدارة المخاطر المؤسسية فإن مجلس الإدارة يوفر الإشراف على إدارة المخاطر المؤسسية من خلال (Yang et al., 2018):

التأكد من قيام الإدارة العليا في الشركة بإنشاء إدارة فعالة للمخاطر المؤسسية في الشركة.

الإلمام بالقواعد الخاصة بالمخاطر المقبولة، والمستوى الذي يمكن تحمله من المخاطر لتحقيق أهداف الشركة، وتوجيه الإدارة العليا بما يتعلق بذلك.

إستعراض محفظة المخاطر الموجودة في الشركة، وتقييم هذه المخاطر والمفاضلة بينها وبين الأهداف المرجوة من قبولها.

تقييم مستوى إستجابة الإدارة لمختلف أنواع المخاطر.

يعتبر مجلس الإدارة جزءاً من مكون البيئة الداخلية، ويجب أن يكون له التركيب والتركيز المطلوبين للوصول الى إدارة مخاطر مؤسسية فعالة.

ثانياً: الإدارة التنفيذية

المدير التنفيذي الرئيسي هو المسئول في النهاية عن إدارة المخاطر المؤسسية في الشركة، وهو من يقترح هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها ويحدد منهجية الشركة الرئيسية (tone at the top) والتي تؤثر على النزاهة والأخلاق وغيرها من العوامل في البيئة الداخلية، ويمارس المدير التنفيذي دوره من خلال توفير القيادة والتوجيه لكبار المديرين ومراجعة الطريقة التي يديرون بها العمل، وتقع على عاتقه مسؤولية تحديد ووضع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر في الوحدات والاقسام في المستويات الوسطى والدنيا في الشركة، بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات إدارة مختلف أنواع المخاطر (Agarwal, 2017).

ثالثاً: لجنة المخاطر

تتكون لجنة المخاطر من أعضاء من مجلس الإدارة، وتقع على عاتقها مراجعة إدارة المخاطر في الشركة، حيث تقوم بمراجعة هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها والتي سبق إقترحها من قبل الادارة التنفيذية، كما عليها مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل الشركة، وتقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس حول تلك التطورات (Lundqvist, 2015).

رابعاً: إدارة المخاطر

تكون إدارة المخاطر مسؤولة عن الرقابة على كيفية إدارة المخاطر لدى مختلف الادارات والاقسام في الشركة، وترفع دائرة إدارة المخاطر تقاريرها إلى لجنة المخاطر، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير التنفيذي، وتتضمن مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات، وتطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر، والتوصية للجنة المخاطر بسقوف للمخاطر، والموافقات، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر، بالإضافة إلى تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر في الشركة (Risk Profile)، وتحديد معلومات المخاطر التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية (Agarwal, 2017).

خامساً: المدققين الداخليين

يلعب المدققون الداخليون دوراً هاماً في مراقبة إدارة المخاطر المؤسسية ونوعية الأداء كجزء من واجباتهم العادية أو بناء على طلب خاص من الإدارة العليا أو المديرين التنفيذيين الفرعيين أو الإداريين. ويمكن أن يساعدوا كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو لجنة التدقيق من خلال المراقبة والتحقق والتقييم والإبلاغ وتقديم التوصيات بإجراء تحسينات على مدى كفاية وفعالية عمليات إدارة مخاطر المؤسسات في الإدارة (Fredrick et al., 2014).

وفي بيئة الأعمال الحالية، تستجيب مهام التدقيق الداخلي للتحديات والتغيرات والتوقعات الجديدة، وتعتبر عنصراً أساسياً في إطار الحوكمة المؤسسية، وقد برز التدقيق الداخلي باعتباره نشاطاً مستقلاً وموضوعياً للاستشارات وإضافة القيمة وتحسين العمليات في الشركة، ويعمل التدقيق الداخلي الفعال على تسهيل تحقيق أهداف الشركة الرئيسية من خلال وضع منهجية منظمة ومنضبطة لتقييم وتحسين فعالية الحوكمة المؤسسية وإدارة مخاطر المؤسسات وعمليات الرقابة الداخلية (Bonic and Dorčević, 2012).

سادساً: الموظفون في كافة المستويات الإدارية

تقع مسؤولية إدارة المخاطر المؤسسية مسؤولية على كل موظف في الشركة، وبالتالي يجب أن تكون جزءاً صريحاً أو ضمناً من الوصف الوظيفي لكافة العاملين، ومن ناحية عملية يجب على جميع الأفراد إنتاج المعلومات المستخدمة في إدارة المخاطر المؤسسية أو اتخاذ الإجراءات الأخرى الضرورية لإدارة المخاطر، كما أن جميع الأفراد مسؤولون عن الإبلاغ عن المخاطر الصاعدة مثل المشاكل في العمليات، وعدم الامتثال لمدونة قواعد السلوك، أو انتهاكات السياسة الأخرى أو الإجراءات غير القانونية (Nabulsi and Haidoura, 2018).

2-2-9 دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسية

تترابط وتتداخل أنشطة التدقيق الداخلي مع إدارة المخاطر المؤسسية ومكوناتها، حيث على المدقق الداخلي أن يفهم البيئة الداخلية للشركة، وأن يقوم بتحديد مخاطر مختلف الأحداث التي تتعرض لها الشركة، ويقيم هذه الأحداث ويحدد مستوى تأثيرها في تحقق الأهداف، بالإضافة إلى تقييم نظام الرقابة والضبط الداخلي في الشركة، وإعداد التقارير والإبلاغ عن إجراءات الإدارات المختلفة في الشركة، وتعتبر جميع هذه الأنشطة متداخلة مع مكونات إدارة المخاطر المؤسسية (لخضر، 2017)، كما يركز التدقيق الداخلي بشكل خاص على المخاطر، أي على خلق قيمة إضافية من خلال توفير المعلومات اللازمة لتحديد وفهم وتقييم المخاطر المحتملة، ويتم منحه الدور الرئيسي في تقييم مدى كفاية وفعالية عملية إدارة المخاطر المؤسسية، وبالتالي فإنه يشارك في تكوين الآراء وتقديم الاقتراحات لتحسين إدارة المخاطر المؤسسية (Fredrick et al., 2014).

ويبرز دور التدقيق الداخلي في تطوير إدارة المخاطر المؤسسية وزيادة كفاءتها بالطرق الآتية:

يقوم التدقيق الداخلي بمراقبة الطريقة التي يتم بها وضع وتنفيذ نظم إدارة المخاطر وتحديد ما إذا كانت موثوقة وواضحة وتلائم احتياجات الشركة، حيث تتضمن مسؤوليات المدقق الداخلي تقديم تقرير محايد حول حالة إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة (Bonic and Dorđević, 2012).

يقوم التدقيق الداخلي بتقديم الخدمات الإستشارة والتوصيات لمجلس الإدارة حول إدارة المخاطر المؤسسية وسبل تطويرها (Fredrick et al., 2014).

يقوم التدقيق الداخلي بعقد ورش العمل المتعلقة بالرقابة على التقييم الذاتي وإيصال رسائل المخاطر المقدره عبر جميع مستويات الهيكل التنظيمي، حيث يركز المدققون على المهارات التي تزيد من سلاسة العمليات، وتنسيق مجموعات وفرق العمل، ومساعدة هذه الفرق في إنشاء وثائق كافية تحدد المخاطر ذات الأولوية وخطط العمل (Nabulsi and Haidoura, 2018).

يسهم المدققون الداخليون في جمع المعلومات المتعلقة بجميع الأنشطة القائمة على المخاطر في الشركة، وبالتالي إنشاء قاعدة بيانات تستخدم في إدارة المخاطر المؤسسية (لخضر، 2017).

يتضمن دور مدققي الحسابات الداخليين تقييم أنشطة الرقابة على مخاطر مختلف الأنشطة في الشركة (Nabulsi and Haidoura, 2018).

مما سبق ترى الباحثة أن التدقيق الداخلي الفعال يعمل على تحسين تدفق المعلومات عبر الشركات، وبالتالي زيادة كفاءة إدارة المخاطر المؤسسية، وعمليات الرقابة في الشركات، ويدعم مجلس الإدارة في مراقبة أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية، كما ان جودة التدقيق الداخلي تسهم في إعداد التقارير في الوقت المناسب، مما يساعد مختلف الإدارات في الشركة على تحديد الإحداث التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف وبالتالي الإستجابة لها في الوقت المناسب، والعمل على الحد من الآثار السلبية لها.

وكما تبرز أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسية من خلال إستجابته لمختلف إحتياجات أصحاب المصلحة ودعمهم في إدارة المخاطر من خلال قيامه بالأنشطة المتعلقة بتقديم الخدمات الإستشارية، والتي تعزز من قدرة الشركة على تحقيق أهدافها، ويبين الجدول رقم (2) بعض هذه الخدمات الإستشارية.

جدول رقم (2) الخدمات الإستشارية المقدمة من التدقيق الداخلي التي تدعم أصحاب المصلحة في إدارة المخاطر المؤسسية

أصحاب المصلحة	الخدمات الإستشارية المقدمة من التدقيق الداخلي
مجلس الادارة ولجنة التدقيق	تقديم حلول كيفية إدارة المخاطر في العمل. تقديم آلية تبين كيفية التأكد من أن مختلف المستويات التنظيمية في الشركة تقوم بإدارة المخاطر بشكل مناسب. تحديد حجم الموارد الكافية لإدارة المخاطر التي تواجهها الشركة. تحديد الإجراءات التي يمكن القيام بها لتقليل الإلتزامات القانونية والتنظيمية وضمان الامتثال للقوانين واللوائح. توصيل معلومات حول مدى إدراك الإدارة العليا للمخاطر. توصيل معلومات حول قدرة الشركة على إدارة المخاطر عند ظهورها.
المدير التنفيذي	تحديد الأحداث غير المتوقعة التي قد تعطل إستراتيجية الشركة ومنعها من تحقيق أهدافها.
المدير المالي	تحديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر جوهريا على النتائج المالية.
مدراء الإدارات الفرعية في الشركة	تحديد مقدار المخاطرة المسموح بها والتي يمكن تحملها. تحديد مسؤولياتهم عن إدارة المخاطر المؤسسية.
مدير المخاطر ولجنة المخاطر	تحديد مدى كفاءة إستراتيجية تمويل المخاطر الحالية. تحديد مدى كافية وقدرة استراتيجية إدارة المخاطر الحالية على الإساتجابة للمخاطر المحتملة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الدراسات السابقة

2-2-10 دور معايير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسية

يتم تنفيذ التدقيق الداخلي وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية، والتي تقدم مجموعتان من المعايير، وهي معايير الخصائص ومعايير الأداء، حيث أن معايير الخصائص تحدد الخصائص التي يجب توفرها في المؤسسات والأشخاص الذين يمارسون التدقيق الداخلي، فيما تتناول معايير الأداء طبيعة التدقيق الداخلي وتحدد كيفية قياس جودة الخدمات المقدمة (IIA, 2017)، وقد أشارت معايير الأداء صراحة إلى دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسية، وذلك من خلال تناول المخاطر في عدد من هذه المعايير، والجدول رقم (3) يبين معايير التدقيق الداخلي التي أبرزت دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسية.

جدول رقم (3) دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسية وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

المعيار	نص المعيار المرتبط بإدارة المخاطر المؤسسية
(2000) التخطيط	على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع خطة مبنية على المخاطر من أجل تحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع أهداف المؤسسة.
(2010, A,1)	يجب أن تركز خطة مهمات نشاط التدقيق الداخلي على تقييم موثق للمخاطر، يتم مرة في السنة على الأقل.
(2010, C,1)	عند قبول مهمة استشارية ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يأخذ في الاعتبار إمكانيات تحسين إدارة المخاطر، وإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة.
(2060) إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة	يجب أن يشمل ذلك الإبلاغ على المخاطر الهامة والقضايا المتعلقة بالرقابة، بما في ذلك مخاطر الإحتيال، ومسائل الحوكمة، وجاء في تفسير المعيار: (يجب ان تتضمن الإبلاغات على إستجابة الإدارة في مواجهة المخاطر التي قد تكون غير مقبولة للمؤسسة بحسب رأي الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي).

<p>يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة والإسهام في تحسينها وذلك من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم وقائم على المخاطر.</p>	<p>(2100) طبيعة العمل</p>
<p>يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة في المؤسسة واقتراح التوصيات المناسبة لتحسين أساليب الحوكمة في المؤسسة بما يكفل الإشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة، وإبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة إلى الجهات المناسبة في المؤسسة.</p>	<p>(2110) الحوكمة</p>
<p>يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها، كما جاء في تفسير المعيار أن تحديد ما إذا كانت عمليات إدارة المخاطر فعالة هو حكم ناتج عن تقييم المدقق الداخلي بأن: أهداف المؤسسة تساند و تتفق مع مهمة المؤسسة. المخاطر الهامة يتم تحديدها وتقييمها. يتم اختيار الإستجابة المناسبة للمخاطر بحيث يكون مستوى المخاطر في انسجام مع قابلية المؤسسة للمخاطر. يتم التقاط المعلومات المتعلقة بالمخاطر والإبلاغ عنها في الوقت المناسب عبر المؤسسة. تتم مراقبة عمليات إدارة المخاطر من خلال الأنشطة الإدارية المستمرة، أو من خلال تنفيذ تقييمات منفصلة، أو كليهما.</p>	<p>(2120) إدارة المخاطر</p>

<p>يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيّم مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة والعمليات التشغيلية وأنظمة المعلومات بالنظر الى: تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية، فعالية وكفاءة العمليات والبرامج، حماية الأصول، الإمتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.</p>	(2120,C,1)
<p>يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم احتمال حدوث عمليات احتيال وكيفية إدارة المؤسسة لمخاطر الإحتيال.</p>	(2120,C,2)
<p>أثناء المهمات الإستشارية يجب على المدققين الداخليين تناول المخاطر ذات العلاقة بأهداف هذه المهمات، كما يجب أن يكونوا متنبهين لإحتمال وجود مخاطر أخرى هامة.</p>	(2120,A,1)
<p>يجب على المدققين الداخليين استعمال معرفتهم بالمخاطر المكتسبة من خلال انجازهم للمهمات الإستشارية وذلك عند تقييم عمليات إدارة مخاطر المؤسسة.</p>	(2120,A,2)
<p>عندما يساعد المدققون الداخليون الإدارة في وضع أو تحسين عمليات إدارة المخاطر فإنه يجب عليهم أن يمتنعوا عن الإضطالع بأي مسؤولية إدارية من خلا قيامهم بإدارة المخاطر فعليا.</p>	(2120,A,3)
<p>يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى كفاية وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة والعمليات التشغيلية وأنظمة المعلومات.</p>	(2130,A,1)
<p>يجب أن تأخذ الخطة في الإعتبار استراتيجيات وأهداف ومخاطر المؤسسة ذات الصلة بالمهمة.</p>	(2200) تخطيط مهمة التدقيق الداخلي

<p>عند وضع خطة مهمة التدقيق، يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار المخاطر الهامة التي يحتمل أن يتعرض لها ذلك النشاط وأهدافه وموارده وعملياته، بالإضافة الى الوسائل التي من خلالها يتم الإبقاء على التأثيرات الناجمة عن هذه المخاطر في مستوى مقبول، ومدى كفاية وفاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر، وفرص إدخال تحسينات هامة على عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر.</p>	(2201)
<p>يجب على المدققين الداخليين إجراء تقييم أولي للمخاطر المتصلة بالنشاط الذي يتم التدقيق عليه، ويجب أن تعكس اهداف مهمة التدقيق نتائج ذلك التقييم.</p>	(2210,C,1)
<p>يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تحديد أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود أخطاء هامة أو عمليات احتيال أو حالات عدم تقييد أو مخاطر أخرى.</p>	(2210,C,2)
<p>من الضروري وجود مقاييس كافية لتقييم الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية.</p>	(2210,C,3)
<p>يجب أن تتناول أهداف المهمة الإستشارية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.</p>	(2210,A,1)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

3-2 المبحث الثالث: أداء الشركات

1-3-2 تمهيد

تحتاج جميع الشركات إلى تقييم أدائها على فترات منتظمة من أجل قياس ما تم احرازه من تقدم في سبيل تحقيق أهدافها قصيرة وطويلة الأجل، إذ يلعب قياس الأداء أدواراً مهمة، مثل ترجمة الإستراتيجية إلى السلوكيات والنتائج المرجوة، والتواصل مع هذه التوقعات، ورقابة التقدم، وتوفير التغذية الراجعة، وتحفيز الموظفين من خلال المكافآت والعقوبات القائمة على الأداء (Chow and Van der Stede 2006)، وتعد مقاييس الأداء مثل مؤشرات تبن صحة أو مرض المنظمة، كما تظهر الأعراض في حالة وجود مشاكل في الشركة، وبالتالي، يستطيع ان يتخذ المدبرون المسؤولون الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لحل المشاكل (Paulson Gjerde and Hughes 2007).

وتصنف الأدبيات المتعلقة بقياس الأداء أدوات قياس الأداء بأدوات تقليدية تشمل المقاييس المالية، وأدوات حديثة تشمل المقاييس غير المالية، وحتى أواخر القرن العشرين، استخدمت المقاييس التقليدية بشكل رئيسي لقياس أداء المنظمات، إلا أنه بسبب عدم كفاية المقاييس المالية في قياس الأداء، تم الإعراب عن الحاجة إلى المقاييس غير مالية في السنوات الأخيرة. حيث ظهرت مقاييس الأداء غير المالي لسد الفجوة الناجمة عن الأدوات التقليدية. إلا انه يجب النظر إلى المقاييس المالية وغير المالية على أنها مكملة لبعضها البعض، حيث تستند الطرق التقليدية لتقييم نشاط الشركات إلى إحتساب المؤشرات المالية وتقييمها، ولا تحدد جميع العوامل التي تؤثر على تنمية الشركة، وبالتالي فإن تحليل أداء الشركة استناداً إلى المؤشرات المالية فقط يقدم تقييماً غير مكتمل لأداء الشركة حيث لا تؤخذ العوامل الداخلية والتي تصف إمكانات الشركة الداخلية وآفاقها المستقبلية بعين الاعتبار (Ibrahim & Lloyd, 2011).

2-3-2 تعريف الأداء

يمكن النظر الى أداء اي شركة من خلال قدرتها على توليد ربحية مستدامة (European Central Bank, 2010). ووفق هذا المفهوم يقاس أداء الشركات بمقدرتها على تحقيق أقصى ربح ممكن للمساهمين والملاك، من خلال القرارات المالية الملائمة، والتي تتضمن قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (حمدان والقضاة، 2013)، ويعزى أداء أي شركة الى عدة عوامل من أهمها الارباح المحققة ومكوناتها والتقلبات فيها، بالإضافة الى الكفاءة، والتي تشير إلى القدرة على تحقيق الربح بالأعتماد على الموارد المتاحة (Gabriel, 2016).

ويمكن تعريف الأداء بطرق عديدة، إذ تشير هذه الطرق إلى وجهات نظر وظيفية، فعند التفكير في وحدة ما أو شركة، فإنه من الصعب جدا محاولة تحديد الأداء، لأنه يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار جميع أجزاء هذه الشركة والفرق في آراء المشاركين فيها، وفي كثير من الأحيان قد تكون أهداف الشركات غامضة، وفي تغير مستمر، وأحيانا متناقضة، وبالتالي الأداء هو ظاهرة ذاتية لها العديد من الجوانب، مما يؤدي الى ظهور العديد من وجهات النظر المتعلقة بالأداء، وقد تطور مفهوم الأداء عبر الزمن، حيث يمكن تقسم تطور مفهوم الأداء كما يلي (Pintea, 2011):

في فترة الخمسينيات الى بداية الثمانيات من القرن الماضي، لم يكن هناك تعريف واضح لمفهوم الأداء، وكان يتم تقييم الأداء بإعتماد على العديد من المعايير مثل: الإنتاجية والمرونة والقدرة على التكيف، والقدرة، والرقابة البيئية، ودوران، وتكاليف الإنتاج.

فإن نهاية الثمانيات وحتى منتصف تسعينيات القرن الماضي كان يتم تحديد وقياس الأداء على أساس نسبة وكيفية تحقيق الأهداف.

في الفترة من 1995 ولغاية 2000 كان يتم قياس الأداء تحديد الأداء وفقا لكفاءة وفعالية الكيان الاقتصادي. من عام 2000 حتى الوقت الحالي، أصبح يتم تحديد الأداء وفقا للقيمة.

من خلال النظر في التطور التاريخي لمفهوم الاداء نلاحظ زيادة المعايير المطلوبة، كما أنه لا توجد رؤية موحدة لمفهوم الأداء، إذ توجد عدة تعريفات عامة أو خاصة لهذا المفهوم، فقد تم تعريف الأداء على أنه قدرة الشركة على استخدام مواردها (مثل المعرفة والأشخاص والمواد الخام) لتحقيق الأهداف التنظيمية بطريقة فعالة وكفاءة (Daft, 2010)، كما تم تعريف الاداء بأنه مدى قدرة الشركة على الربحية وتعظيم القيمة السوقية وتحقيق نمو الشركة (Sosiawani et al., 2015)، في حين يرى (Santos & Brito (2012 أن رضا العملاء ورضا الموظفين والابتكار والجودة والسمعة هي بعض الجوانب الهامة في قياس الأداء، وتقسّم مقاييس الأداء عادة إلى ثلاث فئات، فئتين منها تعبر عن مقاييس مالية للأداء معبر عنها إما بالمقاييس السوقية أو المحاسبية. والفئة الثالثة هي مقاييس الأداء غير المالية (Merchant and Van der Stede, 2012).

3-3-2 مقاييس الأداء

يوجد العديد من المقاييس المالية التي تستخدم لتقييم أداء شركة منها المقاييس أو المؤشرات التي تقيس الأداء المالي مثل معدل العائد على الاستثمار، والقيمة الاقتصادية المضافة، وكذلك المقاييس التي تقيس الأداء التشغيلي المتمثل بفعالية الشركة في استغلال مواردها المتاحة، مثل العدل العائد على الأصول، كما يمكن تصنيف المتغيرات التي تمثل أداء الشركات في مجموعتين، هما: مقاييس على أساس السوق والمقاييس المحاسبية (Carini et al., 2017).

أولاً: مقاييس الأداء المحاسبية

تنوع مقاييس الاداء المحاسبية، إذ تشمل مؤشرات الربحية والكفاءة والمديونية والسيولة (Carini et al., 2017)، ومن هذه المقاييس:

العائد على الأصول (Return on Assets):

يقيس هذا المعدل الفعالية الكلية للشركة في تحقيق الربح من خلال الاستثمارات والموجودات المتاحة لديها، وكلما زاد هذا المعدل كلما كانت الربحية أكبر، وهذا المعدل مؤشر على الربحية الكلية للشركة ذات الرأسمال المتوفر من خلال الأسهم والديون الرأسمالية. والمستثمرون حريصون على النظر إلى هذا المعدل لأنه يعطي صورة واضحة عن ربحية الشركة، يستخدم هذا المقياس عادة لمقارنة الأداء بين مختلف الأعمال والتحقق مما إذا كانت العائدات المتولدة كافية لتسديد تكلفة رأس المال (Gabriel, 2016).

معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) (Return on Equity ROE):

ويقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، وأن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفؤ، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلاً للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض (Gabriel, 2016).

ج) هامش إجمالي الربح (Gross Profit Margin):

هو أحد النسب الأكثر أهمية لقياس ربحية الشركة، ويحتسب هامش إجمالي الربح من خلال طرح تكلفة المبيعات من صافي المبيعات. وهذا المعدل يعكس العلاقة بين إجمالي المبيعات وتكلفة المبيعات. وهامش إجمالي الربح الناتج يقسم على المبيعات للوصول إلى نسبة هامش إجمالي الربح. وهذه النسبة تشير إلى الهامش المتوفر لامتناع تكاليف البيع والإدارة وغيرها من المصاريف والخسائر للوصول إلى صافي الربح (Hakeem & Bambale, 2016).

هامش الربح التشغيلي (Operating Profit Margin):

يعتبر الربح التشغيلي مؤشر آخر لقياس الربحية الناتجة فقط عن النشاط الرئيسي للشركة، وهذا المعدل يعكس العلاقة بين الربح التشغيلي والمبيعات. ويظهر في الغالب العائد من النشاط الأساسي قبل المصاريف غير التشغيلية والإيرادات والضرائب قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أعمالها الأساسية (Gabriel, 2016).

ثانياً: مقاييس الأداء القائمة على السوق

تختلف مقاييس الاداء القائمة على السوق عن المقاييس المحاسبية، إذ تعطي مؤشراً حول قيمة الشركة، وما تم إضافته من قيمة للمساهمين، إذ أنها تقيس مدى قدرة الشركة على تعظيم ثروة الملاك، وهي لا تتأثر بشكل مباشر بالارقام المحاسبية (Carini et al., 2017)، ومن أشهرها:

نسبة توبين Q (Tobin's Q):

تعتبر نسبة توبين Q مؤشراً للتنبؤ بالربحية المستقبلية، وتم تعريفها بأنها نسبة القيمة السوقية للشركة إلى تكلفة الإحلال، ان أهم مزايا نسبة توبين Q هي الحد من أي تشوهات بسبب القوانين الضريبية والسياسات المحاسبية المستخدمة، وذلك لإستخدامها للقيمة السوقية لرأسمال الشركة الذي يشمل عوامل الخطر والربحية في المستقبل (Hakeem & Bambale, 2016)

بيتا (Beta):

وتمثل قيمتها مقياساً لمخاطر الشركة، وهي إحدى مكونات نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM)، وهي تصف العلاقة بين العائد المتوقع للسوق بأسره والعائد المتوقع لمحفظة مالية أو سهم واحد، أي أنها تقيس مخاطرة السهم بالنسبة لمخاطرة السوق ككل (Tahir et al., 2013).

ج. قيمة الشركة السوقية (MKTCAP):

ويمكن تحديد قيمة الشركة أو قيمة أسهمها بطرق عديدة ومختلفة، والطريقة الأساسية لقياس هذه القيمة هي مضاعفة جميع أسهم الشركة القائمة بالسعر الحالي للسهم الواحد في السوق (Carini et al., 2017).

د. القيمة السوقية المضافة (MVA):

تمثل القيمة المضافة الثروة الحقيقية التي أضافتها الشركة بفعل عمليات تم استغلالها، وتقيس الوزن الاقتصادي للشركة، وتمثل مقياساً جوهرياً وهاماً يعبر عن أداء الشركة ومدى نجاحها في إدارة مواردها واستثمارها، وهي المؤشر الثاني الذي سوقته شركة Stern Stewart كمؤشر لتقييم الأداء في الشركات، وتشير القيمة السوقية المضافة إلى الفرق بين القيمة السوقية الحالية للشركة ورأس المال الذي يساهم به المستثمرون، كما في الميزانية العمومية (Carini et al., 2017). وتتفق الباحثة مع (Carini et al., 2017) بأنه عندما تكون القيمة السوقية المضافة إيجابية يعني يكون ذلك مؤشراً على تعظيم قيمة المساهمين، بينما في حال كانت سلبية فهي مؤشر على تخفيض القيمة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المقياس يعتبر من المقاييس التي تجمع مقاييس الأداء السوقية مع المقاييس المحاسبية.

ثالثاً: مقاييس الأداء غير المالية

يعد تعظيم ثروة حملة الأسهم أحد الأهداف الرئيسية لإدارة الشركات، ويتم قياس مدى نجاح الشركات في ذلك باستخدام المقاييس المالية للأداء، إلا أن تحسين الأداء المالي للشركات يعتمد بشكل أساسي على قدرتها على المنافسة، وبالتالي تعظيم حصتها السوقية، وهو ما يرتبط بالأداء غير المالي، حيث على الشركات ان تعمل على تحسين أدائها من خلال تطوير منتجاتها ورفع انتاجية العاملين لديها، والإهتمام بخدمات العملاء، وبالتالي فإن مقاييس الأداء المالية غير المالية تعتبر مؤشراً هامة للمقاييس المالية في المستقبل، وتقيس مقاييس الأداء غير المالية الجوانب غير المالية للشركة، ومن أمثلة مقاييس الأداء غير المالية مقاييس مثل تنمية القوى العاملة وجودة المنتج ورضا العملاء والتسليم في الوقت المحدد ومقاييس الابتكار وتحقيق الأهداف الاستراتيجية وحصص السوق والكفاءة والإنتاجية والقيادة ورضا الموظفين (Ibrahim & Lloyd, 2011).

ولمقاييس الأداء غير المالي عدة فوائد ومميزات هامة مقارنة بمقاييس الأداء المالي، منها:

يرتبط الأداء العالي لمقاييس الأداء غير المالية بشكل إيجابي مع الأداء المالي في المستقبل، وبهذه الطريقة، يمكن لمقاييس الأداء غير المالي أن تدفع إدارة الشركات الى اتخاذ إجراءات تفيد الشركة على المدى الطويل (Ittner et al., 2003).
تقلل مقاييس الأداء غير المالي من حجم إدارة الأرباح، وبالتالي فهي غير متحيزة، إلا ان هذه المقاييس غالباً ما تختلف بين الشركات، مما يعوق مقارنة الأداء بين الشركات، كما أن هذه المقاييس غير المالية أسهل في التلاعب بها من المقاييس المالية نظراً لصعوبة التحقق منها (Ibrahim & Lloyd, 2011).

والمقابل هذه المميزات يوجد العديد من المحددات التي تؤثر على نوع مقاييس الأداء المستخدمة في الشركات، ومن هذه المحددات:

استراتيجية الشركة: حيث تحدد الاستراتيجية الجوانب التي تريد الشركة أن تتفوق على منافسيها، إذ أن الشركات التي تتبع استراتيجية "البناء" تعتمد بشكل أكبر على المقاييس غير المالية، في حين أن الشركات التي تتبع استراتيجية "الحصاد" تستخدم بشكل أكبر من المقاييس المالية. وبما أن اعتماد إدارة الجودة الشاملة يتطلب زيادة الاعتماد على مقاييس الجودة غير المالية، فإن الشركات التي تتبع استراتيجية موجهة نحو الجودة تضع وزناً أكبر لمقاييس الأداء غير المالي (Yudong, 2017).

مقدار التنظيم: إذ أن الشركات الأكثر تنظيمًا تعتمد بشكل أكبر نسبيًا على مقاييس الأداء غير المالية، وهذا يدل على أن تلك الشركات تميل إلى خلق المزيد من الحواجز أمام تحويل العملاء من خلال توفير مستويات أعلى من جودة الخدمة ورضا العملاء (Akben, 2016).

من أهم مقاييس الأداء غير المالية:

مصارييف البحث والتطوير

تشير أنشطة البحث والتطوير إلى السلوكيات المؤسسية المستمرة والمنهجية بهدف اكتساب معارف جديدة في مجال العلوم التكنولوجية، وتطبيق هذه المعرفة الجديدة في تحسين التقنيات والمنتجات (الخدمات)، والمهارات (زريقات وزريقات، 2010). كما تم تعريف نفقات البحث والتطوير بأنها النفقات الحالية والرأسمالية التي تنفق على العمل الإبداعي التي تجري بانتظام لزيادة المعرفة (Yudong, 2017). ووفقًا للمجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الاتحادية في الولايات المتحدة (United States Federal Accounting Standards Advisory Board (FASAB) يشير مصطلح "الاستثمار في البحث والتطوير" إلى المصروفات المتكبدة لدعم البحث عن معارف وأفكار جديدة أو منقحة ولتطبيق أو استخدام هذه المعارف والأفكار

من أجل تطوير منتجات وعمليات جديدة أو محسنة مع توقع الحفاظ على القدرة الإنتاجية الاقتصادية الوطنية أو زيادة قدرتها أو تحقيق فوائد أخرى في المستقبل، ومن هنا فإن مصاريف البحث والتطوير تساهم وتحدث الابتكارات الإضافية في شكل تحسينات في المنتجات والخدمات والابتكارات الجذرية تؤدي إلى إنشاء منتجات وخدمات جديدة (Yudong, 2017).

يعد الاستثمار في البحث والتطوير استثماراً في الأصول غير الملموسة التي تساهم في نمو شركة على المدى الطويل، ولذلك، فإن القيمة السوقية للمؤسسة تعكس القيمة الحالية للموجودات غير الملموسة، مثل الأصول المادية وتؤدي الإستثمارات الناجحة في مجال البحث والتطوير إلى منتج أو خدمة جديدة تمكن الشركة من التمييز بين الشركات الأخرى، وتتباين احتياجات العملاء باستمرار مع استمرار تطور طلبهم لتحسين السلع الجديدة، لذلك، من أجل تحقيق رغبات العملاء، تقوم الشركات بتخصيص مبلغ كبير من ميزانيتها التشغيلية لأنشطة البحث والتطوير لتحسين وتصميم منتجات جديدة، ويمكن هذه المنتجات الجديدة الشركات من أن تكون الأولى في الأسواق الناشئة، مما يمنحها ميزة في الأسواق القائمة ويضمن التدفقات النقدية المستقبلية (Doh and Prince, 2015).

كما أن قيمة حقوق الملكية للشركة تمثل قيمة صافي أصول الشركة، سواء كانت أصول ملموسة، أو غير ملموسة، وتعتبر مصاريف البحث والتطوير التي يتم رسملتها أحد أنواع الأنشطة الإستثمارية، ويعود ذلك إلى أن هذا الإنفاق يهدف إلى توليد التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي فإن حجم الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير قد يكون مؤشراً مهماً حول أداء الشركة في المستقبل، ومن هنا فقد تم التركيز على هذا المقياس من قبل المستثمرين في الأسواق المالية بشكل كبير جداً، إذ ينظرون إليه كمؤشر على زيادة الإنتاجية، وبالتالي تحسين ربحية الشركة، وتعظيم السعر السوقي لها (Peterson & Jeong, 2010).

انتاجية العاملين:

يمكن تعريف الإنتاجية بأنها جودة أو حجم المنتج أو الخدمات الرئيسية التي توفرها المنظمة، وترتبط انتاجية العاملين بالاداء بعدة طرق، حيث تؤدي كفاءة العاملين الى انخفاض تكاليف التدريب، وانخفاض معدلات دوران الموظفين وتحسين جودة المنتجات، وبالتالي زيادة الحصة السوقية، مما يكون له أثر على مقاييس الاداء المالية، وهو ما يعزز من قيمة الشركة، ويؤثر في القيمة السوقية لأسهمها (Akben, 2016).

كما ان انتاجية العاملين تساهم في تحسين الفعالية والاستفادة من الفرص وتحديد التهديدات، وبالتالي تخفيض التكاليف، وهو ما يساهم في تحسين مؤشرات الاداء المالية وتعظيم قيمة الشركة، كما أن تحسين انتاجية العاملين ترتبط بتنمية رأس المال البشري، والذي له تأثير مباشر على أصول رأس المال الفكري الذي سيؤدي إلى نتائج مالية أعلى وتحسين العائد على الاستثمار للشركات (Okoye & Ezejiofor, 2013).

بالإضافة الى ان إنتاجية العاملين تعبر عن عمليات الشركة الداخلية، حيث أن مقاييس أداء المنظمة من وجهة نظر العمليات الداخلية ستظهر للمدراء كيفية تنفيذ العمليات، وما إذا كان المنتج أو الخدمة تتواءم مع متطلبات متلقي الخدمة. ويرتبط هذا الجانب بكلاً من جانب متلقي الخدمة، عن طريق خلق قيمة للعملاء، والجانب المالي، من خلال زيادة ثروة المساهمين. ويتكون جانب العمليات الداخلية من ثلاثة أبعاد فرعية هي (زريقات وزريقات، 2010):

- 1- عملية الإبداع والابتكار، والتي تتعلق بإيجاد المنتجات والخدمات والعمليات التي تقابل احتياجات متلقي الخدمة.
- 2- عملية التشغيل، وتمثل عمليات إنتاج المنتج وتوصيله للعملاء، والمبادرات الإستراتيجية الأساسية للمنظمات الرائدة في تحسين جودة التصنيع، وتقليل وقت التوصيل للعملاء، ومقابلة أوقات التوصيل المحددة.
- 3- الخدمات المساندة، وتعمل على توفير الخدمة ومساندة متلقي الخدمة بعد البيع أو توصيل الخدمة أو السلعة.

تحسين خدمات العملاء:

يعد الزبائن شريان الحياة لأي منظمة، وبدون العملاء، لا تملك الشركة عائدات، ولا أرباح، وبالتالي لا توجد قيمة سوقية لها، وتعتبر جودة المنتج ورضا العملاء من العوامل الرئيسية المحددة لأداء الشركة، وهما ترتبطان إلى درجة كبيرة، فمن خلال تحسين الجودة، يتم الوصول إلى رضا العملاء، حيث يتحقق رضا العملاء من خلال العديد من الجوانب المتعلقة بالخدمات التي يتم تقديمها، مثل وقت التسليم، السعر، المطابقة، الاحتراف، أو أنها عادة ما تكون مجرد استجابة لطلبات العملاء (زريقات وزريقات، 2010).

تقوم الفلسفة الحديثة للإدارة على إعطاء المزيد من الأهمية لتحقيق رضا متلقي الخدمة وإشباع حاجاتهم ورغباتهم. ويكمن السبب في ذلك أنه لم يتم إرضاء متلقي الخدمة، فسيتجهون لموردين آخرين (المنافسين) لإشباع حاجاتهم ورغباتهم. وتبرز أهمية هذا المنظور أنه يعطي فكرة كبيرة عن الأداء المستقبلي المتوقع، حيث أن الأداء السيء من وجهة نظر متلقي الخدمة يعتبر مؤشر رئيسي للإحذار المستقبلي، حتى ولو كانت الصورة المالية الحالية للشركة جيدة. ويركز هذا الجانب على قياس أداء الشركة من خلال استعراض مدى رضا متلقي الخدمة، وذلك من خلال تحليل حصص الشركة السوقية، وأنواع متلقي الخدمة، وعدد متلقي الخدمة الحاليين والمتوقعين، وأنواع العمليات التي تؤديها المنظمة لخدمة متلقي الخدمة، ومستويات رضا متلقي الخدمة (زريقات وزريقات، 2010).

4-2 المبحث الرابع : الدراسات السابقة

1-4-2 الدراسات باللغة العربية

دراسة بوغازي وتومي (2018) بعنوان: "مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة دراسة ميدانية على البنوك التجارية النشطة في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى إستكشاف دور وظيفة التدقيق الداخلي مساهمتها في دعم الحاكمية المؤسسية، وذلك من خلال تحديد أثر وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر المؤسسية، وإبراز التفاعل بين مختلف أطراف الحاكمية المؤسسية ووظيفة التدقيق الداخلي، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتم توزيعها على عينة تتكون من (39) مدققاً داخلياً في (12) بنك تجاري في الجزائر، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لوظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وفي إدارة المخاطر المؤسسية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسية يكون عن طريق اعطاء تأكيدات حول طريقة إدارة مخاطر المؤسسة وطرق الإستجابة لها ومشاركته في مختلف خطوات ادارة المخاطر المؤسسية، كما بينت النتائج إتفاق على الدور الجوهرية التي تؤديه وظيفة التدقيق الداخلي كآلية لتفعيل الحاكمية المؤسسية، لكن ذلك يرتكز أيضا على حتمية تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين وظيفة التدقيق الداخلي وأداء المدققين الداخليين من خلال تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية.

وتم الاستفادة من الدراسة في تطوير إستبانة الدراسة، بالإضافة إلى إستخدامها في الإطار النظري.

دراسة حميدوش (2018) بعنوان: " دور التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة بشركات التأمين "

هدفت هذه الدراسة الى إستكشاف دور التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة بشركات التأمين، وتحديد أثر جودة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المؤسسية، بإعتبارها من أهم الإدارات في شركات التأمين، وقد إتبعَت الدراسة المنهج الوصفي من خلال وصف لمفهوم الحوكمة وتبيان مبادئها وآلياتها في شركات التأمين، ومن تم التطرق إلى مفهوم جودة التدقيق الداخلي كأحد آليات الحوكمة وعنصر فعال من عناصر الرقابة على أداء المخاطر في شركات التأمين. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتم توزيعها على عينة تتكون من (75) مدققاً داخلياً في (15) شركة تأمين في الجزائر، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة وطيدة بين جودة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في شركات التأمين، حيث أصبح التدقيق الداخلي أحد الأدوات الرئيسية للرفع من فعالية وكفاءة إدارة المخاطر بهذه الشركات، بالإضافة الى ان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر يكمن في مساعدة شركة التأمين على التعرف على المخاطر وتقييمها والمساعدة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر ومراقبتها، ويزيد تأثير هذا الدور بزيادة جودة التدقيق متمثلة بمدى إلتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي، ومستوى إستقلاليتهم وموضوعيتهم.

دراسة لخضر (2017) بعنوان: " طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في ظل المعيار رقم 2100 (طبيعة العمل)"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في إطار المعيار الدولي رقم 2100 (طبيعة عمل التدقيق الداخلي)؛ ودورها في تطوير أداء الشركات وإحكام الرقابة عليها، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال مراجعة الأدبيات المرتبطة بجودة التدقيقي الداخلي وعلاقتها بإدارة المخاطر المؤسسية وفق إطار COSO، وتحليل أثر هذه العلاقة على أداء الشركات نظرياً.

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: أن وظيفة التدقيق الداخلي تساعد الشركة في تحقيق أهدافها بإيجاد ثقافة واتجاه منظم وملتزم لتقييم وتحسين فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالشركة، بالإضافة الى أن جودة التدقيق الداخلي تعد عنصرا مهما في إحكام الرقابة الداخلية وزيادة قدرة الشركة على إدارة المخاطر التي تواجهها، مما يساهم في تحقيق أهدافها وتحسين أدائها، وتوفير ميزة تنافسية لها. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على ضمان الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي والسياسات المرسومة من طرف إدارة التدقيق الداخلي، وكذلك برامج التدقيق المخططة، وكذلك إجراء عمليات تقويم مستمرة لعمل نشاط التدقيق الداخلي.

دراسة عوماري واقاسم (2017) بعنوان: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك العمومية بولاية أدرار"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المدقق الداخلي في إدارة ومعالجة المخاطر المؤسسية من خلال قبول، تجنب، أو تخفيف تلك المخاطر، بالإضافة الى معرفة أثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية من وجهة نظر موظفين البنوك، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تصميم نموذج استبانة وتم توزيعها على البنوك التجارية العاملة في ولاية أدرار، وتم تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: ان المدقق الداخلي يقوم بتقديم خدمات استشارية للتقليل من المخاطر البنكية، ووجود وعي جيد بين موظفي البنوك في ولاية أدرار بالدعم والدور الذي يعمله التدقيق الداخلي في عمليات ادارة المخاطر، وأن التدقيق الداخلي يساهم في كيفية الاستجابة للمخاطر البنكية. وأوصت الدراسة بالعمل على إنشاء قسم للتدقيق الداخلي في جميع فروع البنوك، وعدم اقتصارها فقط على المديرية العامة للبنك من اجل ممارسة مهامها بكل حرية ومصداقية، وضرورة تطوير كفاءة المدققين الداخليين بما يتعلق بإدارة المخاطر، وتفعيل التعاون بين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في البنوك.

دراسة منى، وتيجاني (2017) بعنوان " الأدوار الحديثة للتدقيق الداخلي على ضوء مستجدات الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية"

هدفت هذه الدراسة الى إبراز الأدوار الحديثة للتدقيق الداخلي في ضوء إصدارات معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة، وتحديد مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية والحاكمة المؤسسية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف معايير التدقيق الداخلي وتحليل مساهمتها في الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية والحاكمة المؤسسية من الناحية النظرية، ودون إجراء دراسة تطبيقية لها، وبما يتعلق بإدارة المخاطر المؤسسية قامت الدراسة بتحليل علاقة معايير التدقيق الداخلي مع إطار COSO لإدارة المخاطر المؤسسية من خلال الإشارة الى المعايير التي تربط وظيفة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر، وتحديد معيار التخطيط رقم 2010، ومعيار إدارة المخاطر رقم 2120، ومعيار أهداف المهمة رقم 2210، ومعيار قبول الإدارة العليا للمخاطر رقم 2600.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها ان معايير التدقيق الداخلي الدولية قد أدت الى تطور واضح في دور التدقيق الداخلي في الشركات، وزادت من مساهمته في الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية والحاكمة المؤسسية، وبما يتعلق بإدارة المخاطر المؤسسية أشارت نتائج الدراسة الى أن مسؤولية إدارة المخاطر المؤسسية تقع على عاتق الإدارة العليا في الشركة، وان دور التدقيق الداخلي يرتبط بتقييم مدى فعالية وملائمة عمليات إدارة المخاطر ويساهم في تحسينها ، وإعطاء تأكيدات للإدارة العليا بأن المخاطر المهمة مفهومة ويتم التحكم فيها، وتقديم إستشارات حول سبل تطويرها.

دراسة هادي (2017) بعنوان: "ستراتيجية الدور الحوكمي للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمنشآت المالية، دراسة ميدانية في عينة من المصارف الأهلية العراقية"

هدفت هذه الدراسة الى بيان استراتيجية الدور الحوكمي للتدقيق الداخلي في ادارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية العراقية ومساهمة في الحد من هذه المخاطر، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم تطوير إستبانه تضمنت ثلاثة محاور تم توزيعها على العاملين في اقسام الرقابة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية العراقية البالغ عددها (8) بنوك، مع فروعها داخل العراق حيث بلغت عدد الإستبانات الموزعة 120 إستبانه كان منها 105 إستبانه صالحة للتحليل، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها ان استراتيجية الدور الحوكمي للتدقيق الداخلي يساهم في الحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية العراقية من وجهة نظر عينة الدراسة وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات كان اهمها ضرورة تفعيل ودعم استراتيجية الدور الحوكمي للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية العراقية بما يتعلق بإدارة المخاطر فيها ومنحها الصلاحيات لتحقيق الإشراف المناسب على فعالية ممارسة الحوكمة المؤسسيه فيها لضمان تحقيق استمراريته وتحقيق الميزة التنافسية في الأسواق المالية.

دراسة بوسالم وصلح (2017) بعنوان: "التدقيق الداخلي ضمن إطار الحوكمة ودوره في إدارة المخاطر المصرفية"

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بإعتباره أحد الركائز الرئيسية للحاكمية المؤسسية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وظائف التدقيق الداخلي وأهميتها وأهدافها، وتحليل علاقتها بإدارة المخاطر المؤسسية مع التركيز على المخاطر المالية والتشغيلية التي تتعرض لها البنوك التجارية.

وتوصلت الدراسة الى أن المدقق الداخلي يلعب دوراً هاماً في تحقيق أهداف إدارة المخاطر المؤسسية من خلال قيامه بعدة وظائف تتمثل في: إعطاء تأكيدات بشأن سير عملية إدارة المخاطر، وإعطاء تأكيدات بشأن صحة تقييم إدارة المخاطر، وتقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية، وأوصت الدراسة بضرورة تجنب أي نشاط يهدد إستقلالية وموضوعية المدقق الداخلي، والقيام بالأنشطة التي تحسن من نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

دراسة نوال (2016) بعنوان: "التدقيق الداخلي مدخل لإدارة المخاطر في ظل التوجه الجديد للمعايير الدولية، دراسة حالة مجموعة من الشركات في الشرق الجزائري"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في مجموعة من الشركات الجزائرية، وبشكل أكثر تحديداً فقد هدفت الدراسة الى تحديد مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم كفاءة إدارة المخاطر المؤسسية وعمله على تحسينها خلال عملية التخطيط لمهمة التدقيق وتنفيذها والإبلاغ عن نتائجها، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة وتم توزيعها على عينة مكونة من (89) مدققاً داخلياً في (50) شركة جزائرية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها وجود دور إيجابي لوظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر خلال مراحلها الثلاث الرئيسية (التخطيط والتنفيذ والإبلاغ)، كما ان أشارت نتائج الدراسة الى أن المدقق الداخلي يقوم بالإعتماد على نظام إدارة المخاطر لتحديد وفهم المخاطر المحيطة بالشركة عند تخطيط عملية التدقيق، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تحسين جودة التدقيق الداخلي من خلال تطوير الكفاءة والمهنية للمدققين الداخليين والتركيز على إستقلاليتهم.

دراسة العمودي وبن كليب (2015) بعنوان: "العوامل المؤثرة على دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر في المصارف اليمنية"

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مستوى إدارة المخاطر في البنوك اليمنية، وإستكشاف دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في هذه البنوك، ودراسة العوامل التي تؤثر على قيام المدقق الداخلي بدوره تجاه إدارة المخاطر، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة وتم توزيعها على عينة مكونة من (62) مدققاً داخلياً في البنوك اليمنية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أبرزها أن للمدقق الداخلي دوراً هاماً في إدارة المخاطر في البنوك اليمنية، كما أشارت النتائج الى تأثير جودة التدقيق الداخلي متمثلةً بكل من العوامل التنظيمية والعوامل الشخصية على قيام المدقق الداخلي بدوره تجاه إدارة المخاطر. وأوصت الدراسة بضرورة توفير دعم الإدارة والتأهيل العلمي والعملي للمدققين الداخليين لرفع جودة التدقيق الداخلي وزيادة درجة تأثيره على إدارة المخاطر المؤسسية في البنوك اليمنية. دراسة عبد الرزاق (2015) بعنوان: "دور المراجع الداخلي في تفعيل نظام إدارة المخاطر وانعكاساته على الأداء المالي للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة (دراسة تطبيقية)"

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المؤسسية وإنعكاساته على الأداء المالي في الشركات المساهمة مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة تتكون من (33) شركة من الشركات المساهمة العامة المصرية غير المالية خلال الفترة من عام 2007 الى عام 2011، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث تم الحصول على المعلومات المالية من خلال القوائم المالية للشركات عينة الدراسة، فيما تم جمع البيانات الوصفية باستخدام إستبانة تم توزيعها على العاملين في أقسام التدقيق الداخلي في الشركات عينة الدراسة، وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أبرزها إدراك المدققين الداخليين في الشركات لأهمية إدارة المخاطر المؤسسية، وأهمية دورهم في تحسينها، إلا انه يوجد فجوة بين ما هو مدرك وبين ما يتم تطبيقه، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي للمعلومات التي يقدمها المدققين الداخليين حول إدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المالي للشركات عينة الدراسة مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بالإضافة الى ان نظام إدارة المخاطر المؤسسية يساعد في الحد من التكاليف والمخاطر المرافقة لوقوع الخطر وإكتشاف الفرص غير المتوقعة لدعم النمو وتحسين وتخصيص رأس المال، ويحسن من الاداء والربحية.

دراسة (2018) Alawattagama بعنوان:

"The Effect of Enterprise Risk Management (ERM) on Firm Performance: Evidence from the Diversified Industry of Sri Lanka"

الدراسة التجريبية هو استكشاف تأثير اعتماد نظام إدارة المخاطر المؤسسية على أداء الشركات في سريلانكا، حيث تم قياس مدى اعتماد الشركات لنظام إدارة المخاطر المؤسسية ERM على أساس مكونات إدارة المخاطر المؤسسية الثمانية وفق إطار COSO ، وتم استخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر لقياس أداء الشركة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات الأولية الخاصة بمتغيرات إدارة المخاطر المؤسسية عن طريق توزيع استبيان على عينة مكونة من (56) موظفاً من الموظفين الذين يشاركون في وظائف إدارة المخاطر المالية في الشركات عينة الدراسة، وتم جمع البيانات المالية لإحتساب المتغير التابع المتمثل بالعائد على حقوق الملكية (ROE) باستخدام البيانات المالية للشركات، وتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد والارتباط لاختبار النموذج.

وتوصلت هذه الدراسة أن ست وظائف من الوظائف الثمانية إدارة مخاطر المؤسسية لا تؤثر بشكل كبير على أداء الشركات عينة الدراسة، حيث أشارت نتائج الدراسة الى وجود أثر إيجابي هام إحصائياً لكل من متغير المعلومات والاتصالات ومتغير المراقبة على أداء الشركات، كما أشارت النتائج الى أن البيئة الداخلية وتحديد الأهداف وتحديد الأحداث التي قد تؤثر في تحقيق أهداف الشركة والإستجابة للمخاطر تظهر تأثيراً إيجابياً على أداء الشركة، إلا ان ذلك التأثير لم يكن ذو دلالة إحصائية، كما أشارت النتائج الى أن تقييم المخاطر وأنشطة الرقابة لها تأثير سلبي على الأداء، ولكن هذا التأثير كان ليس ذو دلالة إحصائية. وأوصت الدراسة الباحثين في المستقبل القيام بتقييم أهمية قيمة إدارة المخاطر المؤسسية باستخدام دراسة قوية ومتعمقة.

"Making a Difference through Internal Audit Leadership and Enterprise Risk Management"

هدفت هذه الدراسة الى إستكشاف أثر تفاعل وظائف التدقيق الداخلي مع ممارسات ادارة المخاطر المؤسسية في تحقيق الشركات لأهدافها الإستراتيجية وتحقيقها لأهداف أصحاب المصلحة وتعظيم ثروتهم، بالإضافة الى دور خصائص وظائف التدقيق الداخلي مثل الكفاءة والفعالية والإستقلالية والموضوعية في تحسين ممارسات ادارة المخاطر المؤسسية، وأداء الشركات المالي والتشغيلي، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق جمع البيانات من خلال العديد من المقالات ودراسات الحالة المستخدمة من قبل شركات التدقيق الأربعة الكبرى والمنظمات المهنية الأخرى حول إدارة المخاطر المؤسسية والتدقيق الداخلي في إيرلندا.

وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير هام للتدقيق الداخلي وادارة المخاطر المؤسسية في تحقيق الشركات لأهدافها الإستراتيجية وتحسين أدائها، وتحقيق أهداف أصحاب المصلحة، بالإضافة الى إن التواصل الفعال للتدقيق الداخلي مع ادارة المخاطر المؤسسية يعمل على تحسين معرفة المنظمة بالمخاطر الحالية والناشئة وفهمها، وزيادة قدرتها على الإستجابة لها، كما أشارت نتائج الدراسة الى دور التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المؤسسية في تحسين الأداء المالي وغير المالي للشركات الإيرلندية ومساعدتها في تحقيق الميزة التنافسية من خلال تحديد مواطن الخطر لديها، وتحسين قدرتها على الاستجابة لها. وأوصت الدراسة أصحاب المصلحة بضرورة دعم التدقيق الداخلي وزيادة جودته لتحويله إلى مستشار استراتيجي يدعم إدارة المخاطر المؤسسية في تحقيق أهدافها، بالإضافة الى التعامل مع التدقيق الداخلي وادارة المخاطر المؤسسية كشركاء إستراتيجيين وعدم فصل وظائفهم.

"Enterprise Risk Management and Performance of Selected Listed Consumer Goods Companies in Nigeria"

هدفت هذه الدراسة إلى إستكشاف العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية ERM وأداء الشركة، حيث تم قياس إدارة المخاطر المؤسسية من خلال عدة أبعاد، وهي وجود لجنة إدارة المخاطر، ووجود الخبراء الماليين في مجلس الإدارة، ووجود لجنة التدقيق، ووجود مدير لأدارة المخاطر المؤسسية وحجم مجلس الإدارة، فيما تم قياس أداء الشركات بمعدل العائد على الأصول، وتكونت عينة الدراسة من (20) شركة من شركات السلع الإستهلاكية المدرجة في بورصة نيجيريا، وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم الحصول على المعلومات من خلال مراجعة التقارير المالية للشركات عينة الدراسة، وقامت الدراسة بإستخدام الانحدار الخطي المتعدد لإختبار الفرضيات والوصول الى اهداف الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها وجود تأثير إيجابي كبير لوجود لجنة المخاطر ووجود الخبراء الماليين في مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة على الأداء، إلا أن وجود لجنة التدقيق كان ذو أثر سلبي كبير على الأداء، كما أشارت النتائج أيضاً الى أن تأثير أن إدارة مخاطر المؤسسات يمكن أن تعزز أداء الشركات من خلال ضمان نشر الموارد الكافية لتعزيز أنظمة إدارة المخاطر عبر الشركة. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة تقييم الدور الإشرافي للسلطات التنظيمية بهدف تحسين إدارة المخاطر المؤسسية، بالإضافة الى ضرورة عدم إنخفاض عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء لما لذلك من أثر في أداء الشركات.

دراسة Anton (2018) بعنوان:

"The Impact of Enterprise Risk Management on Firm Value: Empirical Evidence from Romanian Non-Financial Firms"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين مستوى تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركات، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات المالية لعينة تبلغ (65) شركة غير مالية مدرجة في بورصة رومانيا للأوراق المالية خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2011، حيث تم إجراء التحليل قبل فترة الأزمة المالية العالمية وخلالها، وتم قياس قيمة الشركة باستخدام نسبة توبين Q، فيما تم قياس مستوى تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية باستخدام مؤشر خاص تم تطويره بالإعتماد على فحص محتوى التقارير المالية للشركات عينة الدراسة، كما تم استخدام معدل العائد على الأصول والرافعة المالية وحجم الشركة ونسبة السيولة كمؤشرات ضابطة. وقامت الدراسة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد واختبار t (T-test) واختبار f (F-test) ومعامل التحديد (R2) لاختبار نموذج الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركات في الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2001-2007)، بالإضافة إلى وجود تأثير لكل من حجم الشركة ورافعتها المالية على مستوى تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية فيها، إلا أن نتائج التحليل أشارت إلى عدم وجود علاقة هامة إحصائية بين مستوى تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركات خلال فترة الأزمة المالية (2008-2011). وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث مع توسيع العينة واستخدام البيانات الأولية المبنية على المقابلات والاستدامة نظراً لعدم إفصاح العديد من الشركات عن ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية، وبالتالي صعوبة قياسها بالإعتماد على البيانات الثانوية.

دراسة (Alaa et al. (2018 بعنوان:

“The long term relationship between enterprise risk management and bank performance: the missing link in Nigeria”

تبحث هذه الدراسة في العلاقة السببية بين تبني إدارة المخاطر المؤسسية وتنفيذها وأداء البنوك في المدى طويل الأجل باستخدام عينة من أربعة بنوك مدرجة في البورصة النيجيرية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم قياس أداء الشركات باستخدام معدل العائد على متوسط حقوق الملكية وقيمة الشركة، فيما تم قياس ممارسات إدارة المخاطر باستخدام مؤشر خاص تم بناءه لقياس ممارسات إدارة المخاطر، وتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لإختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى تأثير هام ودال إحصائياً لتبني إدارة المخاطر وتنفيذها على أداء البنوك، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية بين ممارسات إدارة المخاطر وبين أداء الشركات في المدى طويل الأجل.

دراسة (Ali (2018 بعنوان:

"Factors influencing the effectiveness of internal audit on organizational performance"

هدفت هذه الدراسة الى إختبار أثر جودة التدقيق الداخلي وفعالته على الأداء التنظيمي في الشركات، حيث تم قياس جودة التدقيق الداخلي باختصاص قسم التدقيق الداخلي وحجم قسم التدقيق الداخلي ودعم الإدارة للتدقيق الداخلي واستقلالية التدقيق الداخلي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم إستبانة تتكون من (139) فقرة لجمع المعلومات اللازمة للتحليل الإحصائي، وتم توزيع الإستبانة على عينة عشوائية من الموظفين في الشركات في كردستان، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع أبعاد جودة التدقيق الداخلي متمثلة بإختصاص قسم التدقيق الداخلي وحجم قسم التدقيق الداخلي ودعم الإدارة للتدقيق الداخلي واستقلالية التدقيق الداخلي وبين الأداء التنظيمي للشركات عينة الدراسة، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث حول تأثير جودة التدقيق على أداء الشركات مع التوسع بمتغيرات جودة التدقيق.

دراسة (2018) Annamalah et al. بعنوان:

"Implementation of Enterprise Risk Management (ERM) Framework in Enhancing Business Performances in Oil and Gas Sector"

هدفت هذه الدراسة الى إختبار أثر إدارة المخاطر المؤسسية على أداء الشركات المالي وغير المالي، وذلك من خلال تخفيض إدارة المخاطر المؤسسية لكل من المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والمخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة، حيث تم الإعتماد إطار COSO 2004 في قياس إدارة المخاطر المؤسسية، كما تم قياس أداء الشركات بإستخدام القيمة الإقتصادية المضافة (EVA) وتكلفة رأس المال والربحية والأداء الإستراتيجي، وقد إتبعَت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تصميم إستبانة تضمنت مكونات إدارة المخاطر المؤسسية تم توزيعها على عينة مكونة من (120) مستجيب في (15) شركة من شركات البترول والغاز في ماليزيا، وتم إستخدام الانحدار الخطي المتعدد ومعامل التحديد ومعامل التحديد (R2) لإختبار نموذج الدراسة وفرضياتها.

وتوصلت الدراسة الى أن إدارة المخاطر المؤسسية تعمل على تخفيض المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والمخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة، كما تؤدي الى تخفيض تكلفة رأسمال الشركة وتحسين أدائها الإستراتيجي وبالتالي زيادة ربحيتها والقيمة الإقتصادية المضافة. وأوصت الدراسة بضرورة وجود لجنة داخلية لإدارة المخاطر المؤسسية في الشركات بهدف تحديد عوامل الخطر وأهداف إدارة المخاطر المؤسسية.

"The Impact of Enterprise Risk Management, Strategic Agility, and Quality of Internal Audit Function on Firm Performance"

هدفت هذه الدراسة الى إستكشاف العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية والأداء المالي وغير المالي المدرجة للشركات المدرجة في بورصة ماليزيا، والدور الوسيط لكل من جودة وظائف التدقيق الداخلي (QIAF) والرقابة الإستراتيجية في هذه العلاقة، وتم قياس مستوى إدارة المخاطر المؤسسية من خلال مكونات إطار COSO لإدارة المخاطر المؤسسية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم إستبانة لجمع المعلومات الوصفية، إذ تم جمع (137) إستبانة صالحة للتحليل فيما تم جمع البيانات الكمية اللازمة لقياس مؤشرات الأداء المالية من موقع بورصة ماليزيا، وتم إستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لإختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج من أبرزها وجود علاقة إيجابية هامة بين إدارة المخاطر المؤسسية والأداء المالي وغير المالي المدرجة للشركات المدرجة في بورصة ماليزيا، حيث ان إدارة المخاطر المؤسسية توفر للشركات ميزة تنافسية على المدى الطويل بالإضافة الى وجود تأثير للرقابة الإستراتيجية في هذه العلاقة، إلا ان النتائج أشارت الى عدم وجود أي تأثير جوهري دال إحصائياً لجودة وظائف التدقيق الداخلي (QIAF) في العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية والأداء المالي وغير المالي. وأوصت الدراسة كل من لجنة الأوراق المالية ومعهد المدققين الداخليين في ماليزيا بالاستفادة من نتائج هذه الدراسة وإستخدامها في تطوير ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية.

Valuation of enterprise risk management in the manufacturing industry

هدفت هذه الدراسة الى إستكشاف أثر إدارة المخاطر المؤسسية على تكاليف الشركات الصناعية وأدائها المالي وموهرها، وذلك لعينة من الشركات الصناعية الصينية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات المالية لعينة تبلغ (333) شركة صينية صناعية مساعمة عامة، خلال الفترة من عام 2005 الى عام 2015، حيث تم قياس متغير إدارة المخاطر المؤسسية من خلال القيام بناء مؤشر لقياس مستوى إدارة المخاطر المؤسسية، وتم فحص محتوى للتقارير المالية لهذه الشركات لتحديد مستوى الإفصاح عن ممارسات ادارة المخاطر المؤسسية وفق إطار COSO 2004، حيث تم البحث عن عبارات تشمل كلمات رئيسية مثل "إدارة المخاطر المؤسسية"، "مسؤول المخاطر"، "لجنة المخاطر"، "إدارة المخاطر الاستراتيجية"، "إدارة المخاطر الموحدة"، "إدارة المخاطر الشاملة"، و"الإدارة المتكاملة للمخاطر"، فيما تم قياس أداء الشركات المالي بإستخدام العائد على حقوق الملكية ومستوى تذبذب الأرباح، وتم قياس نموها بإستخدام نسبة النمو في المبيعات خلال فترة الدراسة، كما تم إستخدام مجموعة من المتغيرات الضابطة مثل الحجم وهيكل الملكية وتوزيعات ارباح الاسهم، والرافعة المالية، وتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد والارتباط واختبار t (T-test) واختبار f (F-test) ومعامل التحديد (R-square) ومعامل التحديد المعدل (adjusted R-square) لاختبار نموذج الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، من أبرزها وجود أثر لإدارة المخاطر المؤسسية في الحد من تذبذب الأرباح وزيادة معدل العائد على حقوق الملكية، وخاصة في الشركات كبيرة الحجم، بالإضافة الى ان فعالية إدارة المخاطر المؤسسية تضيف قيمة الى الشركة من خلال تخفيف تكاليف الشركة وتعزيز كفاءتها، من خلال ارتباطها بإدارة التكاليف وإدارة المخزون وإدارة الأصول.

"The Impact of the Adoption of Enterprise Risk Management on the Industrial Financial Performance: Evidence from Sri Lanka"

هدفت هذه الدراسة إلى إستكشاف أثر إدارة المخاطر المؤسسية على أداء الشركة، وذلك من خلال دراسة تأثير اعتماد الشركات لإطار COSO على العائد على حقوق الملكية (ROE)، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتضمن مجتمع الدراسة (129) شركة مدرجة في بورصة كولومبو في قطاعات البنوك والتمويل والتأمين والمنتوعة والصناعات التحويلية والأغذية والمشروبات والكيمائيات والأدوية، وتم جمع البيانات الأولية والثانوية عن طريق توزيع استبانة، وتحليل البيانات المالية المنشورة للشركات عينة الدراسة. وتم إستخدام الانحدار الخطي المتعدد والارتباط في تحليل بيانات الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير دال إحصائياً لمكونات إدارة المخاطر المؤسسية على أداء الشركات مقاساً بالعائد على حقوق الملكية بإستثناء أنشطة الرقابة التي كان لها تأثير هام إحصائياً على أداء الشركات.

دراسة (2017) Mamai & Yinghua بعنوان:

“Enterprise Risk Management Best Practices for Improvement Financial Performance in Manufacturing SMEs in Cameroon”

هدفz هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية والأداء المالي للشركات، وتكون مجتمع الدراسة من 86 شركة صناعية صغيرة ومتوسطة في الكاميرون، وتم قياس الأداء المالي للشركات بالعائد على حقوق الملكية ونسبة المديونية، فيما تم قياس ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية بثقافة المخاطر في الشركات عينة الدراسة، ووجود لجنة للمخاطر، وإستقلالية اللجنة عن الإدارة التنفيذية، وإستقلالية مجلس الإدارة. وتم إستخدام استخدام الانحدار الخطي المتعدد ومعامل التحديد (R-square) ومعامل التحديد المعدل (adjusted R-square)) لإختبار نموذج الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثيراً كبيراً وإيجابياً لثقافة المخاطر على الأداء المالي بينما لا يؤثر استقلال مجلس الإدارة على الأداء المالي، بالإضافة إلى وجود تأثير لوجود لجنة للمخاطر، وإستقلالية اللجنة عن الإدارة التنفيذية على الأداء المالي.

دراسة (2017) Wang et al. بعنوان:

"An Empirical Study on the Relationship between Enterprise Risk Management and Corporate Value—From the Perspective of Top Executives Incentives"

هدفت هذه الدراسة الى إختبار أثر حوافز الإدارة التنفيذية في العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية والقيمة السوقية للشركات المالية، وذلك من منظور تكاليف الوكالة وحماية حقوق أصحاب المصلحة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إستخدام البيانات الثانوية بالرجوع الى التقارير المالية لعينة تتكون من (44) شركة في بورصة شنغهاي في الصين، وذلك خلال الفترة من عام 2008 الى عام 2013.

وتم قياس إدارة المخاطر المؤسسية من خلال مؤشر تم بناءه بالإعتماد على مكونات إطار COSO 2004 فيما تم قياس القيمة السوقية بإستخدام توبين Q، وتم قياس حوافز الإدارة التنفيذية باللوغاريتم الطبيعي لتعويضات الإدارة التنفيذية، وتم إستخدام الانحدار الخطي المتعدد والارتباط واختبار t (T-test) واختبار f (F-test) ومعامل التحديد square (R-) ومعامل التحديد المعدل (adjusted R-square) لاختبار النموذج.

وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر المؤسسية والقيمة السوقية للشركات المالية عينة الدراسة، كما أشارت نتائج الدراسة الى أن لحوافز الإدارة التنفيذية تأثيراً هاماً في العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية والقيمة السوقية للشركة. وأوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بحوافز الإدارة التنفيذية لما لها من دور هام في تخفيض مشاكل الوكالة وتعظيم منفعة أصحاب المصلحة، وحماية حقوقهم.

دراسة (2016) Agustina and Baroroh بعنوان:

"The Relationship Between Enterprise Risk Management (ERM) And Firm Value Mediated Through The Financial Performance"

هدفت هذه الدراسة الى دراسة أثر إدارة المخاطر المؤسسية على قيمة الشركات السوقية بإستخدام أداء الشركات المالي كمتغير وسيط، وذلك بالإعتماد على البيانات الثانوية من خلال دراسة التقارير السنوية لعينة تتكون من (53) تقريراً سنوياً لعينة من البنوك الأندونيسية خلال الفترة من عام 2011 الى عام 2013، حيث تم قياس إدارة المخاطر المؤسسية بالرجوع الى التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي الاندونيسي والتي تتكون من (106) بند، فيما تم قياس الأداء المالي بالعائد على حقوق الملكية، وقيمة الشركة بالإعتماد على تغيرات أسعار الأسهم السوقية خلال فترة الدراسة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

وتوصلت نتائج الدراسة الى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المؤسسية على قيمة الشركة وربحيته، ووجود أثر كبير ذو دلالة إحصائية للربحية على قيمة الشركة، كما أشارت نتائج الدراسة الى أن الأداء المالي ليس له القدرة على التوسط في العلاقة بين تنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة وقيمة الشركة لأن تنفيذ إدارة مخاطر المؤسسات في البنوك هو محاولة للوفاء بالالتزام بالأنظمة والتعليمات فقط. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تأخذ بعين الإعتبار ممارسات ادارة المخاطر المؤسسية الإختيارية بعين الإعتبار باستخدام البيانات الأولية.

دراسة (2015) Ramlee and Ahmad بعنوان:

"Panel Data Analysis on the Effect of Establishing the Enterprise Risk Management on Firms' Performances"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية على الأداء المالي للشركات، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم قياس الأداء المالي باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الأصول (ROA) و توبين Q (Tobin Q)، وتم قياس ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية باستخدام مؤشر خاص تم بناءه لهذه الغاية، وشملت عينة الدراسة (74) شركة غير مالية مدرجة في ماليزيا. وتم تحليل البيانات باستخدام الانحدار الخطي المتعدد والارتباط واختبار t (T-test) واختبار f (F-test) ومعامل التحديد (R-square) ومعامل التحديد المعدل (adjusted R-square) لاختبار النموذج.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركات مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، ووجود علاقة إيجابية بين ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركات مقاساً بتوبين Q (Tobin Q).

"An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study of State Corporations in Kenya"

هدفت هذه الدراسة الى إستكشاف دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) من خلال تقديم أدلة تجريبية على شركات القطاع العام الكينية، وذلك من خلال فحص أثر مشاركة المدققين الداخليين في إدارة المخاطر المؤسسية واستعدادهم للإبلاغ عن وجود مشاكل في إجراءات إدارة المخاطر، وتأثير علاقتهم مع لجنة التدقيق تؤثر على استعدادهم للإبلاغ عن أية ممارسات غير مناسبة مرتبطة بنظام إدارة المخاطر المؤسسية، درست الدراسة أيضا استخدام إدارة المخاطر المؤسسية ودور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المؤسسية، حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إعداد إستبانة تم توزيعها على عينة مكونة من (99) مستجيبًا من تسع شركات حكومية تعمل بموجب قانون الشركات الحكومية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، أبرزها أن إدارة المؤسسة الحكومية بحاجة إلى تحسين البيئة الداخلية بما يضمن الإلتزام والدعم للتدقيق الداخلي، حتى يتمكن من القيام بمسؤولياته بفعالية للوصول الى تميز وفعالية إدارة المخاطر المؤسسية، كما أشارت الى عدم إدراك الأفراد داخل الشركات عينة الدراسة لدور وأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية. وأوصت الدراسة بضرورة تعديل أدوار التدقيق الداخلي المتعلقة بإدارة المخاطر المؤسسية، واقترحت الدراسة إجراء مزيد من البحوث لمعرفة كيفية مساهمة المدققين الداخليين أنفسهم في فعالية وظيفة التدقيق الداخلي، مثل الكفاءة والحالة التعليمية وغيرها.

5-2 ما يميز هذه الدراسة

من خلال إستعراض الباحثة للدراسات السابقة تبين ان العديد من الدراسات ركزت على أثر إدارة المخاطر المؤسسية في الأداء مثل دراسة (عبد الرزاق، 2015; Anton, 2018; Salaudeen et al., 2018; Alawattagama, 2018; Alaa et al., 2018; Xiang et al., 2017) دون التطرق الى أثر التدقيق الداخلي في هذه العلاقة، كما هدفت بعض الدراسات الأخرى إلى إستكشاف العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المؤسسية مثل دراسة (حميدوش، 2018; عوماري واقاسم، 2017; هادي، 2017; Ali, 2018) كما هدفت بعض الدراسات الى إستكشاف دور إدارة المخاطر المؤسسية والتدقيق الداخلي مجتمعة على الإداء مثل دراسة (بوغازي وتومي، 2018; عبد الرزاق، 2015; هادي، 2017; Nabulsi & Haidoura, 2018; Fredrick et al., 2014)، فيمل لم يتطرق إلى أثر التدقيق الداخلي في العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركات سوى دراسة واحدة - حسب علم الباحثة - وهي دراسة (Teoh et al., 2017) إلا أن هذه الدراسة تم إجراءها في ماليزيا.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات القليلة والنادرة التي تقوم بإستكشاف أثر جودة التدقيق الداخلي في العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركات، كما وتتميز هذه الدراسة من حيث تطبيقها في السياق الأردني إذ تعتبر - حسب علم الباحثة - الدراسة الأولى في الأردن التي تتطرق الى هذا الموضوع، وكذلك تتميز من حيث اعتمادها على إطار COSO لإدارة المخاطر المؤسسية، وذلك خلافاً للعديد من الدراسات التي اعتمدت على إدارة المخاطر المؤسسية وفق مقررات لجنة بازل.

الفصل الثالث منهجية الدراسة

3-1 تمهيد

3-2 مجتمع الدراسة وعينتها

3-3 مصادر جمع البيانات

3-4 اداة الدراسة

3-5 اختبار صدق وثبات اداة الدراسة

3-6 المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 تهييد

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية في حل المشكلات الميدانية وتطوير أساليب العمل وإنتاجيته في المجالات المحاسبية. وتتبنى الدراسة المنهج الوصفي التحليلي التي تهدف إلى وصف الظواهر أو الأحداث وجمع المعلومات عنها كما توجد عليه في الواقع، وتهتم أيضاً بتقرير ما يجب أن تكون عليه الظواهر أو الأحداث التي تتناولها الدراسة، ويكون ذلك باقتراح الخطوات والأساليب التي يمكن أن تتبع للوصول إلى الصورة التي ينبغي أن تكون عليها.

3-2 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والبالغ عددها (63) شركة وذلك حسب موقع سوق عمان المالي (www.ase.jo) وذلك في نهاية عام 2017، وتكونت وحدة المعاينة من جميع الموظفين الذين يشغلون منصب مدير مالي، ومدير تدقيق داخلي، ورئيس قسم حسابات، مدير إدارة المخاطر في الشركات المذكورة، إذ تم توزيع الاستبانة على الموظفين المذكورين وبواقع أربع إستبانة في كل شركة، أي ما مجموعه (252) إستبانة، وقد تم استعادة (213) إستبانة، كان منها (196) صالحة للتحليل.

3-3 مصادر جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يشير هذا المنهج إلى محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة لعناصر ظاهرة معينة من خلال جمع البيانات اللازمة من مجموعة من المبحوثين المرتبطين بالظاهرة محل البحث، وأسلوب الدراسة الميدانية، واعتمدت الدراسة لجمع البيانات اللازمة على مصدرين هما:

أولاً: المصادر الثانوية

حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة الى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في المراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

ثانياً: المصادر الأولية

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، فقد لجأ الباحث الى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للدراسة، والتي تم تطويرها خصيصاً لهذا الغرض وتوزيعها على مجتمع الدراسة.

3-4 اداة الدراسة

تشكل الاستبانة اداة الدراسة والخطوة الاساسية الاولى لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وهي تسبق عملية التحليل الاحصائي، وتتكون من مجموعة من الاسئلة التي توضح متغيرات الدراسة. وقد تم اعداد الاستبانة وبنائها وتطويرها اعتمادا على الدراسات العربية والأجنبية السابقة والرسائل الجامعية والأبحاث العلمية، حيث تم الإعتماد في بناء وتطوير الإستبانة لهذه الدراسة على إطار (COSO) لإدارة المخاطر المؤسسية بالإضافة إلى دراسة (عبد الرزاق، 2015; حميدوش، 2018; عوماري واقاسم، 2017; هادي; Alawattegama, 2018; Salaudeen et al., 2018). وقد تكونت الإستبانة من قسمين، تضمن القسم الأول البيانات الشخصية، فيما تضمن القسم الثاني الاسئلة حول متغيرات الدراسة

3-5 اختبار صدق وثبات اداة الدراسة

أولاً: الصدق الظاهري

تم التأكد من صدق اداه الدراسة (الاستبانة) من خلال عرضها على مجموعه من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص في المجال الأكاديمي في جامعة آل البيت والجامعات الأردنية الأخرى كما هو مبين في الملحق رقم (2)، وتم الأخذ بملاحظاتهم واقتراحاتهم حول الاستبانة من حيث مدى كفاية اداة الدراسة وضوحها وارتباطها وقماسها ومدى تطابق الأسئلة للمتغيرات المنشودة.

وقد تم اعتبار عملية تدقيق واستعراض الاستبانة من قبل المحكمين والاخذ بملاحظاتهم، واجراء التعديلات المشار اليها من قبلهم، بمثابة اختبار للصدق الظاهري للأداة، ومن هنا اعتبرت الباحثة أن اداة الدراسة صالحة لقياس ما صممت له، وقد خرجت الاستبانة بصورتها النهائية كما هو موضح في الملحق رقم (1)

ثانياً: اختبار ثبات أداة الدراسة

لقد قامت الباحثة باختبار مدى ثبات الاداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها باستخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient)، حيث تكون نتيجة المقياس مقبولة احصائياً إذا كانت قيمة كرونباخ ألفا أكبر من (0.70) (Sekaran, 2016)، وكلما اقتربت القيمة من 100% دل هذا على درجات ثبات اعلى لأداة الدراسة، وبالنظر الى البيانات الواردة في الجدول رقم (4)

وقد جرى قياس معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient)، لمتغيرات الدراسة ولأبعادهما ولأداة الدراسة ككل، لمعرفة مدى الاتساق في الإجابات؛ وذلك على النحو التالي:

جدول (4) قيم معامل الاتساق الداخلي لفقرات اداة الدراسة

الرقم	البعد	قيمة ألفا
1	البيئة الداخلية	0.881
2	المعلومات والاتصالات	0.800
3	تقييم المخاطر	0.794
4	أنشطة المراقبة	0.853
5	المراقبة	0.821
6	إدارة المخاطر المؤسسية	0.949
7	جودة التدقيق الداخلي	0.861
8	أداء الشركات	0.905
9	جميع الفقرات	0.893

نلاحظ ان قيم معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لفقرات أداة الدراسة تراوحت (0.794 - 0.949)، كما كانت قيمته لجميع الفقرات (0.893)، وبالتالي تكون جميع القيم أكبر من (0.70) وهذا مؤشر على الاتساق بين فقرات أداة الدراسة، وموثوقية أداة الدراسة وامكانية الاعتماد عليها لاجراء التحليل الاحصائي.

3-6 المعالجات الإحصائية

قامت الباحثه باستخدام الاساليب الاحصائية التاليه:

لقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences- SPSS) في التحليلات الإحصائية المختلفة التالية:

الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics: لقد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديم وصف شامل لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المختلفة. إجراءات الإحصاء الوصفي، من خلال النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية. معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) Cronbach Alpha لقياس ثبات أداة الدراسة وهي الاستبانة. اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

تحليل الانحدار الخطي البسيط والهرمي Simple & Hierarchal Linear Regression.

الأهمية النسبية تم تحديدها طبقاً للصيغة التالية ووفقاً للمقياس الخماسي لبدائل الاجابة لكل فقرة

$$\text{طول الفترة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبيدول} - \text{الحد الأدنى للبيدول}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5 - 1}{3} = 1.33$$

حيث عدد المستويات هي : منخفض ، متوسط ، ومرتفع، وبذلك يكون (Sekaran, 2016):

المستوى المنخفض إذا بلغ الوسط الحسابي من 1 إلى أقل من 2.33

المستوى المتوسط إذا بلغ الوسط الحسابي من 2.33 إلى أقل من 3.66

المستوى المرتفع إذا بلغ الوسط الحسابي من 3.66 لغاية 5.00

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 تمهيد

4-2 وصف خصائص عينة الدراسة

4-3 تحليل بيانات الدراسة

4-4 اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

4-5 اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 تهييد

يعرض هذا الفصل وصفا وتحليلا لبيانات الدراسة، حيث يقدم وصفاً لخصائص عينة الدراسة، ووصفاً لمتغيراتها، والأهمية النسبية لفقرات الدراسة، ثم تحليلاً للإجابات عن أسئلة الدراسة، واختبار الفرضيات والتعليق عليها.

4-2 وصف خصائص عينة الدراسة

يتضمن هذا الجزء وصفاً للخصائص التعريفية، والديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وهي: (الجنس، والعمر، المؤهل العلمي، والخبرة العملية، والمسمى الوظيفي). ولأجل وصف خصائص عينة الدراسة، فقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولاً: الجنس

الجدول (5): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	143	73.0
	أنثى	53	27.0
	المجموع	196	100

يتضح من الجدول (5) بأن الذكور يشكلون نسبة (73.0%) من عينة الدراسة، بينما تشكل الإناث نسبة

(27.0%) من العينة، وهذا قد يعود لسبق الرجل للمرأة لسوق العمل، وبالتالي الوصول إلى المناصب الإدارية بشكل

أسرع.

ثانياً: العمر

الجدول (6): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	30 سنة فأقل	18	9.2
	35-31 سنة	35	17.9
	40 - 36 سنة	57	29.1
	45-41 سنة	47	24.0
	46 سنة فأكثر	39	19.9
	المجموع	196	100

نلاحظ من الجدول (6) أن الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) قد شكلت النسبة الصغرى من مجموع أفراد

العينة، وبنسبة (9.2%)، وهذا يشير إلى الفترة العمرية اللازمة للوصول إلى المناصب الإدارية في الشركات الصناعية.

ثالثاً: المؤهل العلمي

الجدول (7): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	145	74.0
	دبلوم عالي	11	5.6
	ماجستير	33	16.8
	دكتوراة	7	3.6
	المجموع	196	100

نلاحظ من الجدول (7) أن حملة شهادة البكالوريوس قد شكلوا النسبة الكبرى، والبالغة نسبة (74.0%)،

وهذا يتوافق مع التوجه العام في القطاعين العام والخاص، لتوظيف حملة البكالوريوس كحد أدنى. كما نلاحظ أن حملة

الشهادات العليا قد شكلوا بقية عينة الدراسة، وهذا يدل على تمتع المدراء بالشركات الصناعية بالمعارف اللازمة.

رابعاً: سنوات الخبرة

الجدول (8): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	5.1
	5 - أقل من 10 سنوات	56	28.6
	10 - أقل من 15 سنة	82	41.8
	15 سنة فأكثر	48	24.5
	المجموع	196	100

نلاحظ من الجدول (8) أن أفراد العينة من ذوي الخبرة (أقل من 5 سنوات) قد شكلوا النسبة الصغرى، والتي

بلغت (5.1%)، وهذا يشير إلى تمتع الإداريين بالشركات الصناعية بالخبرات اللازمة لتولي المناصب، والقيام بالواجبات الموكولة إليهم.

خامساً: المسمى الوظيفي

الجدول (9): توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	مدير مالي	51	26.0
	مدير تدقيق داخلي	60	31.6
	رئيس قسم حسابات	48	24.5
	مدير إدارة المخاطر	37	18.9
	المجموع	196	100

نلاحظ من الجدول (9) أن أفراد العينة قد توزعوا على جميع المسميات الوظيفية.

4-3 تحليل بيانات الدراسة

تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية، والانحرافات النسبية، والأهمية النسبية، في وصف متغيرات الدراسة،

وقد كانت النتائج على النحو التالي:

أولاً: وصف المتغيرات المستقلة: إدارة مخاطر المشروع

البيئة الداخلية

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات البيئة الداخلية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	تقوم إدارة الشركة بالتأكد من مدى التزام الموظفين بالنزاهة والقيم الأخلاقية في إجراءات التعامل الداخلية والخارجية.	3.622	0.992	4	متوسطة
2	تقوم إدارة الشركة بالتأكد من مدى امتلاك الموظفين الكفاءة والخبرة والمهارة والتدريب لأداء وظائفهم.	3.500	0.936	5	متوسطة
3	يوجد ضمن الهيكل التنظيمي في الشركة دائرة خاصة بإدارة المخاطر	3.694	0.986	3	مرتفعة
4	تقوم إدارة الشركة بالتأكد من وجود سياسات فاعلة للتوظيف في الشركة.	3.296	1.059	8	متوسطة
5	تقوم إدارة الشركة بالتأكد من مدى وجود قواعد إرشادية والامتثال للقوانين والأنظمة .	3.286	1.081	9	متوسطة
6	تقوم إدارة الشركة بإطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة.	3.347	1.068	7	متوسطة

متوسطة	6	1.029	3.383	تقوم إدارة الشركة بالتأكد من واقعية أهداف الأداء وقابليتها للتحقق.	7
مرتفعة	1	1.030	3.837	تقوم إدارة الشركة بمراقبة المعاملات والأنشطة والفعاليات المرتبطة بالأحداث ومقارنتها بمعايير محددة مسبقاً.	8
مرتفعة	2	1.039	3.791	تقوم إدارة الشركة بمراجعة التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص.	9
متوسطة		0.733	3.528	المتوسط العام	

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات افراد العينة نحو البيئة الداخلية من حيث الأهمية النسبية متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.528) وبانحراف معياري (0.733). وقد حلت الفقرة (تقوم إدارة الشركة بمراقبة المعاملات والأنشطة والفعاليات المرتبطة بالأحداث ومقارنتها بمعايير محددة مسبقاً) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.837) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة (تقوم إدارة الشركة بالتأكد من مدى وجود قواعد إرشادية والامتثال للقوانين والأنظمة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.286) وبأهمية نسبية متوسطة.

الجدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات المعلومات والاتصالات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	تقوم إدارة الشركة بالتأكد من وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأنظمة الالكترونية.	3.776	1.038	7	مرتفعة
2	تقوم إدارة الشركة بالتأكد من توفر وعي كاف لدى مستخدمي أنظمة المعلومات الالكترونية.	3.923	0.966	3	مرتفعة
3	يوجد في الشركة نظام أمن لعدم اختراق الأنظمة المحوسبة.	3.770	1.120	8	مرتفعة
4	تقوم إدارة الشركة بالتأكد من وضوح الصلاحيات والمسؤوليات من خلال نظام اتصال فعال.	3.974	1.121	2	مرتفعة
5	تقوم إدارة الشركة بالتأكد من توفر قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأية مخالفات و اختراقات تحدث في الشركة.	3.821	1.064	6	مرتفعة
6	يوجد في الشركة خطة إستراتيجية لتطوير أنظمة المعلومات.	3.903	1.084	5	مرتفعة
7	يوجد في الشركة آليات لمعالجة ومتابعة الاتصالات الواردة من أطراف خارجية.	3.913	0.994	4	مرتفعة

مرتفعة	1	0.853	3.980	8	يتم استخدام أرقاماً سرية للدخول إلى برامج العمل المحوسبة في الشركة.
مرتفعة		0.657	3.881		المتوسط العام

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات افراد العينة نحو المعلومات والاتصالات من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.881) وبانحراف معياري (0.657). وقد حلت الفقرة (يتم استخدام أرقاماً سرية للدخول إلى برامج العمل المحوسبة في الشركة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.980) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة (يوجد في الشركة نظام أمن لعدم اختراق الأنظمة المحوسبة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.770) وبأهمية نسبية مرتفعة.

تقييم المخاطر

الجدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية ل فقرات تقييم المخاطر

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	تقوم إدارة الشركة بتحديد أهداف كل مستوى إداري والمخاطر المرتبطة به.	3.464	1.030	8	متوسطة
2	تتوفر في الشركة خطة طوارئ مرنة يمكنها التعامل مع كافة المخاطر التي تم تحديدها.	3.760	1.017	4	مرتفعة
3	تقوم إدارة الشركة بمراجعة المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها كل مستوى إداري بشكل دوري.	3.541	1.059	7	متوسطة
4	تقوم ادارة الشركة بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها.	3.577	1.052	6	متوسطة

مرتفعة	1	0.961	4.000	يساعد الهيكل التنظيمي إدارة الشركة على تحديد مستوى المخاطر المقبولة بشكل واضح.	5
مرتفعة	5	0.997	3.689	تقوم ادارة الشركة بتقييم المخاطر انطلاقاً من خطوط العمل الدنيا صعوداً إلى الأنشطة العامة.	6
مرتفعة	2	1.012	3.969	تقوم ادارة الشركة بتحديد المخاطر الرئيسية لكل هدف رئيسي في جميع المستويات في الشركة.	7
مرتفعة	3	0.921	3.832	تقوم إدارة الشركة بمراجعة مبدأ التكلفة والمنفعة لدى تقييم المخاطر في الشركة.	8
مرتفعة		0.627	3.729	المتوسط العام	

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات افراد العينة نحو تقييم المخاطر من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.729) وبانحراف معياري (0.627). وقد حلت الفقرة (يساعد الهيكل التنظيمي إدارة الشركة على تحديد مستوى المخاطر المقبولة بشكل واضح) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.000) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة (تقوم إدارة الشركة بتحديد أهداف كل مستوى إداري والمخاطر المرتبطة به) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.464) وبأهمية نسبية متوسطة.

الجدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات أنشطة المراقبة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	تتأكد إدارة الشركة من تطبيق السياسات والاجراءات التي تضمن الفصل بين المهام المتعارضة في الشركة بحيث تحسن من أداء الرقابة.	3.903	1.016	3	مرتفعة
2	يتوفر في الشركة الضوابط المادية في الشركة التي تمنع الوصول غير المصرح به الى الموجودات و السجلات.	3.796	0.987	5	مرتفعة
3	تساهم السياسات والإجراءات في ضمان مراجعة الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط.	3.709	1.087	7	مرتفعة
4	تساهم السياسات والاجراءات في ضمان الالتزام بالتوجيهات الإدارية في الشركة.	3.668	1.075	8	مرتفعة
5	تستخدم التقارير الادارية المكتوبة في الشركة كأداة رقابية.	3.806	1.134	4	مرتفعة
6	تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الادارية المختلفة بالشركة في تحسين اجراءات الرقابة الداخلية.	3.724	1.148	6	مرتفعة
7	تقوم الادارة بالفحص الدوري لوظائف الانشطة الرقابية و تعديلها عند الحاجة لمقابلة احتياجات التغيير.	4.276	0.964	1	مرتفعة

مرتفعة	2	0.964	4.061	تساهم اجراءات حل المشاكل المفاجئة سواء ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين اجراءات الرقابة الداخلية.	8
مرتفعة		0.723	3.868	المتوسط العام	

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات افراد العينة نحو أنشطة المراقبة من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.868) وبانحراف معياري (0.723). وقد حلت الفقرة (تقوم الادارة بالفحص الدوري لوظائف الانشطة الرقابية و تعديلها عند الحاجة لمقابلة احتياجات التغيير) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.276) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة (تساهم السياسات والاجراءات في ضمان الالتزام بالتوجيهات الإدارية في الشركة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.668) وبأهمية نسبية مرتفعة.

الجدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات المراقبة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	تساهم تقارير الأداء المقدمة لإدارة الشركة بمعالجة جوانب القصور و تطوير العمل.	3.842	1.008	4	مرتفعة
2	تؤخذ تقارير الأداء في الشركة بعين الاعتبار عند اجراء التنقلات بين العاملين .	3.821	0.979	5	مرتفعة
3	يتم التعامل مع أنشطة الرقابة الداخلية في الشركة كجزء من الواجبات اليومية .	3.663	1.032	9	مرتفعة
4	يتم اختيار وتطوير وتنفيذ عملية التقييم المستمرة لمكونات الرقابة الداخلية في الشركة.	3.745	0.959	8	مرتفعة
5	يتم اختيار وتطوير وتنفيذ عملية التقييم المنفصلة لمكونات الرقابة الداخلية في الشركة .	3.898	1.109	2	مرتفعة
6	يتم تنفيذ عملية التقييم الذاتي لأنظمة الرقابة في الشركة.	3.806	1.024	6	مرتفعة
7	يتم تعديل وتطوير وتنفيذ عملية التقييم بشكل متوافق مع مستوى الخطر.	3.959	1.032	1	مرتفعة
8	يتم تقييم أنظمة الرقابة الداخلية من خلال خبير .	3.804	1.040	7	مرتفعة
9	تستخدم نتائج تقارير الأداء بشكل أساسي في الشركة لتوقيع العقوبات .	3.878	0.974	3	مرتفعة
المتوسط العام		3.824	0.630		مرتفعة

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات افراد العينة نحو المراقبة من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.824) وبانحراف معياري (0.630). وقد حلت الفقرة (يتم تعديل وتطوير وتنفيذ عملية التقييم بشكل متوافق مع مستوى الخطر) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.959) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة (يتم التعامل مع أنشطة الرقابة الداخلية في الشركة كجزء من الواجبات اليومية) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.663) وبأهمية نسبية مرتفعة.

ولمقارنة أبعاد إدارة مخاطر المشروع، فقد تم إعداد الجدول التالي:

الجدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لأبعاد إدارة مخاطر المشروع

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	البيئة الداخلية	3.528	0.733	5	متوسطة
2	المعلومات والاتصالات	3.881	0.657	1	مرتفعة
3	تقييم المخاطر	3.729	0.627	4	مرتفعة
4	أنشطة المراقبة	3.868	0.723	2	مرتفعة
5	المراقبة	3.824	0.630	3	مرتفعة
	إدارة مخاطر المشروع	3.766	0.562		مرتفعة

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط العام لأبعاد إدارة مخاطر المشروع من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (3.766) وانحراف معياري بلغ (0.562). وقد حل بعد (المعلومات والاتصالات) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.881) وانحراف معياري (0.657) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حل بعد (البيئة الداخلية) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.528) وانحراف معياري (0.733) وبأهمية نسبية متوسطة.

ثانياً: المتغير المعدل: جودة التدقيق الداخلي

الجدول (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات جودة التدقيق

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	يتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي بالشركة دليل تدقيق إجرائي لآليات العمل.	4.000	0.982	3	مرتفعة
2	يؤدي قسم التدقيق الداخلي بالشركة اعماله التدقيقية وفقا للمعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية اللازمة المحلية والدولية .	3.872	0.944	8	مرتفعة
3	يقوم المدقق الداخلي بإبلاغ الادارة فور وصول معلومات من شأنها ان تؤثر على عملية التدقيق.	3.755	1.058	11	مرتفعة
4	يطبق قسم التدقيق الداخلي بالشركة سياسات واجراءات واضحة لمعالجة الاختلافات بين أعضاء فريق التدقيق.	4.056	1.014	2	مرتفعة
5	يقوم قسم التدقيق الداخلي بالشركة بتوثيق كافة الاجراءات التي قام بتنفيذها.	3.980	0.950	4	مرتفعة
6	تسهم الخبرة المهنية بأعمال التدقيق الداخلي في تحسين جودة أداء المدقق الداخلي.	3.837	1.015	9	مرتفعة
7	تسهم المعرفة بعمليات وإجراءات العمل بالشركة في تحسين جودة أداء المدقق الداخلي .	3.898	0.900	6	مرتفعة

مرتفعة	10	0.995	3.826	يساعد رفع تقرير التدقيق الداخلي إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق بشكل دوري .	8
مرتفعة	5	0.959	3.939	يسهم قيام أعضاء خارجيين في أداء مهمات التدقيق الداخلي لضمان جودة التدقيق.	9
مرتفعة	1	0.909	4.071	تمكن دقة وكفاءة برامج التدقيق الداخلي من التقليل من أخطاء التدقيق .	10
مرتفعة	7	1.043	3.883	يسهم فحص جودة الأداء بمعرفة أطراف من خارج الشركة في الارتقاء بمستوى أداء وظيفة التدقيق الداخلي .	11
مرتفعة		0.612	3.920	المتوسط العام	

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات افراد العينة نحو جودة التدقيق الداخلي من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.920) وبانحراف معياري (0.612). وقد حلت الفقرة (تمكن دقة وكفاءة برامج التدقيق الداخلي من التقليل من أخطاء التدقيق) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.071) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة (يقوم المدقق الداخلي بإبلاغ الإدارة فور وصول معلومات من شأنها ان تؤثر على عملية التدقيق) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.755) وبأهمية نسبية مرتفعة.

رابعاً: المتغير التابع: أداء الشركات

الجدول (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات الأداء

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	لدى الشركة القدرة على الإستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، مما يسهم في تحقيقها للأرباح.	4.179	0.963	1	مرتفعة
2	لدى الشركة القدرة على اتباع سياسة تخفيض النفقات دون المساس بحصتها السوقية.	4.010	1.062	3	مرتفعة
3	لدى الشركة القدرة على اتباع سياسة تخفيض النفقات دون المساس بجودة منتجاتها.	3.969	1.086	5	مرتفعة
4	يتلاءم حجم أرباح الشركة مع نوعية المنتجات وطبيعة الخدمات التي تقدمها للعملاء.	3.939	1.065	6	مرتفعة
5	تعمل الشركة على زيادة ثروة المساهمين وتحقيق عوائد حقيقية على الاستثمار.	3.847	1.149	11	مرتفعة
6	تتلاءم نسبة الأرباح الموزعة على مساهمي الشركة مع ميولهم وتوقعاتهم.	3.770	1.212	13	مرتفعة
7	تطبق الشركة أساليب وسياسات إدارية تسهم في زيادة مقدار التدفقات النقدية المستقبلية.	3.821	1.097	12	مرتفعة
8	تمتلك الشركة القدرة على الدخول إلى الأسواق الجديدة بهدف زيادة المبيعات.	3.934	0.961	7	مرتفعة

مرتفعة	10	1.025	3.856	لدى الشركة القدرة على إتباع سياسات رشيدة في عملية التحصيل وإدارة المخزون وسداد الإلتزامات	9
مرتفعة	4	1.015	3.974	تعتبر المؤشرات والنسب المالية التي تعكس أرباح الشركة مرتفعة مقارنة بمثيلاتها من الشركات في الصناعة.	10
مرتفعة	2	0.941	4.148	لدى الشركة القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة بهدف تطوير عملياتها الداخلية.	11
مرتفعة	8	1.115	3.908	لدى الشركة القدرة على الإعتماد على الأساليب والعمليات الحديثة والمتطورة في عملياتها الإنتاجية.	12
مرتفعة	9	1.112	3.903	لدى الشركة القدرة على تقييم أداءها التشغيلي بصورة مستمرة لتحديد كفاءة العمليات ومعالجة نقاط الضعف	13
مرتفعة		0.711	3.943	المتوسط العام	

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات افراد العينة نحو أداء الشركات من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.943) وبانحراف معياري (0.711). وقد حلت الفقرة (لدى الشركة القدرة على الإستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، مما يسهم في تحقيقها للأرباح) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.179) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة (تتلاءم نسبة الأرباح الموزعة على مساهمي الشركة مع ميولهم وتوقعاتهم) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.770) وبأهمية نسبية مرتفعة.

4-4 اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

لاختبار مدى ملاءمة نموذج الدراسة لتحليل الانحدار الخطي، تم اختبار وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد، حيث تشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب قيمة معامل بين المتغيرات المستقلة، حسب نموذج الدراسة، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول (18): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	البيئة الداخلية	المعلومات والاتصالات	تقييم المخاطر	أنشطة المراقبة	المراقبة	جودة التدقيق الداخلي
البيئة الداخلية	1.000					
المعلومات والاتصالات	0.581**	1.000				
تقييم المخاطر	0.556**	0.660**	1.000			
أنشطة المراقبة	0.573**	0.714**	0.607**	1.000		
المراقبة	0.540**	0.628**	0.582**	0.741**	1.000	
جودة التدقيق الداخلي	0.441**	0.492**	0.540**	0.523**	0.569**	1.000

(**) دال عند مستوى دلالة 0.01

يبين الجدول (18) أن أعلى معامل ارتباط كان بين المتغيرين (أنشطة المراقبة) و(المراقبة)، والذي بلغ (0.741)، وهي أقل من (0.80)، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات. حيث تعتبر قيمة معامل الارتباط التي تتجاوز (0.80) مؤشراً على وجود مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد (Guajarati, 2004, 359).

ولتأكيد النتيجة السابقة تم احتساب معامل تضخم التباين ((Variance Inflation Factor (VIF))

لكل من المتغيرات المستقلة للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (19): نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF	Tolerance
البيئة الداخلية	1.758	0.569
المعلومات والاتصالات	2.568	0.389
تقييم المخاطر	2.155	0.464
أنشطة المراقبة	2.975	0.336
المراقبة	2.583	0.387
جودة التدقيق الداخلي	1.663	0.601

يبين الجدول (19) أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد 1 وأقل من العدد

10، كما كانت قيمة (Tolerance) محصورة بين العدد 0.1 والعدد 1، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي

المتعدد بين متغيرات الدراسة.

4-5 اختبار فرضيات الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة نستعرض اختبار الفرضيات، حيث تم اخضاع فرضيات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear regression، أما الفرضية الرئيسية الثانية، فقد تم اخضاعها لتحليل الانحدار الهرمي Hierarchal Regression، وقد كانت النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى H01

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمكونات ادارة المخاطر المؤسسية (ERM) مجتمعة على اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (20): * نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى H01

جدول المعاملات				تحليل التباين		ملخص النموذج		المتغير التابع	
Coeffecient				ANOVA		Model Summery			
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	R2	R	
مستوى الدلالة	المحسوبة				مستوى الدلالة	المحسوبة	معامل التحديد	معامل الارتباط	
0.000	19.629	0.051	1.004	إدارة المخاطر المؤسسية	0.000	385.269	0.663	0.814	أداء الشركات

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

تشير نتائج الجدول (20) أن قيمة ($R = 0.814$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين (إدارة المخاطر المؤسسية) و(أداء الشركات). ويتبين أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.663$)، وهذا يعني أن (إدارة المخاطر المؤسسية) قد فسّر ما مقداره (66.3%) من التباين في (أداء الشركات)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (385.269) عند مستوى ثقة ($Sig=0.000$) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 1.004) وكانت قيمة (T= 19.629) عند مستوى ثقة ($Sig = 0.000$) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى، ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمكونات ادارة المخاطر المؤسسية (ERM) مجتمعة على اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية".

وتشير هذه النتيجة الى الدور الكبير الذي تلعبه إدارة المخاطر المؤسسية في أداء الشركات، إذ تعزز من قدرة الشركة على تحديد المخاطر وتصنيفها وتقييمها، وتحديد مستويات المخاطر المقبولة المتعلقة بأهداف النمو والعائد، كما تعزز من قدرة الشركات على تحديد الأحداث المحتملة، وتقييم المخاطر ووضع الردود المناسبة لها، وبالتالي تقليل حدوث المفاجآت والتكاليف أو الخسائر ذات الصلة بتلك المخاطر، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال توفير إدارة المخاطر المؤسسية أسلوباً إدارياً يأخذ في الاعتبار جميع الأحداث المحتملة، وليس المخاطر فقط، وبالتالي فإنه يمكن لإدارة الشركة ان تكتشف بعض الفرص المتاحة التي يمكن إستغلالها لتعظيم المنافع، وهو ما يؤدي إلى التأثير في أداء الشركة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه (Salaudeen et al., 2018) دراسة (Anton, 2018)، إلا أنها اختلفت مع ما توصلت اليه دراسة (Alawattegama, 2018) وقد يعود ذلك لإختلاف البيئة التي تم تطبيق الدراسة واجراءها فيها، وكذلك لا تتفق مع ما توصلت اليه دراسة (Agustina & Baroroh, 2016) والتي أشارت إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المؤسسية على قيمة الشركة وربحياتها.

ولاختبار الفرضية المتفرعة عن الفرضية الرئيسية الأولى، تم تطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة الداخلية على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الجدول (21): * نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

جدول المعاملات					تحليل التباين		ملخص النموذج		المتغير التابع
Coeffecient					ANOVA		Model Summery		
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	R 2	R	
مستوى الدلالة	المحسوبة				مستوى الدلالة	المحسوبة	معامل التحديد	معامل الارتباط	
0.000	11.841	0.054	0.635	البيئة الداخلية	0.000	140.207	0.417	0.646	أداء الشركات

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

تشير نتائج الجدول (21) أن قيمة $(R = 0.646)$ ، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد (البيئة الداخلية) و(أداء الشركات). ويتبين أن قيمة معامل التحديد $(R^2 = 0.417)$ ، وهذا يعني أن بعد (البيئة الداخلية) قد فسّر ما مقداره (41.7%) من التباين في (أداء الشركات)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (140.207) عند مستوى ثقة $(Sig=0.000)$ وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 0.635) وكانت قيمة (T= 11.841) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة الداخلية على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Annamalah et al., 2018)، ودراسة (Xiang et al., 2017)، ودراسة (Fredrick et al., 2014)، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال الدور الذي تلعبه البيئة الداخلية في الشركة من حيث تعزيز روح التعاون بين الموظفين وتحفيزهم على العمل بروح الفريق الواحد.

الفرضية الفرعية الثانية H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعلومات والاتصالات على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الجدول (22): * نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

جدول المعاملات				تحليل التباين	ملخص النموذج		المتغير التابع	
Coefficient				ANOVA	Model Summery			
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	R 2	R
مستوى الدلالة	المحسوبة				مستوى الدلالة	المحسوبة	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.000	13.589	0.055	0.748	المعلومات والاتصالات	0.000	184.661	0.485	0.696

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (22) أن قيمة ($R = 0.696$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد (المعلومات والاتصالات) و(أداء الشركات). ويتبين أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.485$)، وهذا يعني أن بعد (المعلومات والاتصالات) قد فسّر ما مقداره (48.5%) من التباين في (أداء الشركات)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (184.661) عند مستوى ثقة ($Sig=0.000$) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B= 0.748$) وكانت قيمة ($T= 13.589$) عند مستوى ثقة ($Sig = 0.000$) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعلومات والاتصالات على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل اليه في كل من دراسة (Alawattegama, 2018) والتي أشارت الى دور المعلومات والاتصالات في تعزيز أداء الشركة المالي، كما وتتفق مع ما توصلت اليه دراسة (Salaudeen et al., 2018) ودراسة (Wang et al., 2017)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بالدور الهام الذي تلعبه الإتصالات في تدفق المعلومات وسهولة وصولها الى كافة الاطراف داخل الشركة، وبالتالي إمكانية مواجهة المخاطر من قبل جميع العاملين في مختلف المستويات الادارية.

الفرضية الفرعية الثالثة H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقييم المخاطر على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الجدول (23): * نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

جدول المعاملات					تحليل التباين		ملخص النموذج		المتغير التابع
Coeffecient					ANOVA		Model Summery		
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	R 2	R	
مستوى الدلالة	المحسوبة				مستوى الدلالة	المحسوبة	معامل التحديد	معامل الارتباط	
0.000	12.826	0.059	0.759	تقييم المخاطر	0.000	164.497	0.456	0.676	أداء الشركات

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

تشير نتائج الجدول (23) أن قيمة $(R = 0.676)$ ، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد (تقييم المخاطر) و(أداء الشركات). ويتبين أن قيمة معامل التحديد $(R^2 = 0.456)$ ، وهذا يعني أن بعد (تقييم المخاطر) قد فسّر ما مقداره (45.6%) من التباين في (أداء الشركات)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (164.497) عند مستوى ثقة $(Sig=0.000)$ وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة $(B = 0.759)$ وكانت قيمة $(T = 12.826)$ عند مستوى ثقة $(Sig = 0.000)$ وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقييم المخاطر على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Wang et al., 2017) ودراسة (Mamai & Yinghua, 2017)، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال تعزيز قدرة الشركة على مواجهة المخاطر التي تستطيع ان تقيمها حيث يمكنها ان تضع الخطط والاجراءات التي يمكن ان يتبعها العاملين في الشركة لمواجهة المخاطر والحد منها وبالتالي تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها الشركة.

الفرضية الفرعية الرابعة H01-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنشطة المراقبة على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الجدول (24): * نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

جدول المعاملات					تحليل التباين		ملخص النموذج		المتغير التابع
Coefficient					ANOVA		Model Summery		
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	R 2	R	
مستوى الدلالة	المحسوبة			أنشطة المراقبة	مستوى الدلالة	المحسوبة	معامل التحديد	معامل الارتباط	
0.000	14.475	0.049	0.710	أنشطة المراقبة	0.000	209.519	0.517	0.719	أداء الشركات

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

تشير نتائج الجدول (24) أن قيمة ($R = 0.719$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد (أنشطة المراقبة) و(أداء الشركات). ويتبين أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.517$)، وهذا يعني أن بعد (أنشطة المراقبة) قد فسّر ما مقداره (51.7%) من التباين في (أداء الشركات)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (209.519) عند مستوى ثقة ($Sig=0.000$) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B= 0.710$) وكانت قيمة ($T= 14.475$) عند مستوى ثقة ($Sig = 0.000$) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الرابعة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنشطة المراقبة على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

وتشير هذه النتيجة الى أهمية أنشطة المراقبة في دفع العاملين وتحفيزهم على الاستجابة للمخاطر والتعامل معها وبالتالي تجنب الشركة للعديد من الاحداث التي يمكن ان تؤثر عليها وتحد من قدرتها على تحقيق الاهداف، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Fredrick et al., 2014) ودراسة (Annamalah et al., 2018)، إلا أنها لا اختلفت مع ما توصلت اليه دراسة (Karunaratne, 2017)، وقد يعود ذلك لاختلاف بيئة تطبيق الدراسة وخصائص العينة المبحوثة.

الفرضية الفرعية الخامسة H01-5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراقبة على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الجدول (25): * نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

جدول المعاملات					تحليل التباين		ملخص النموذج		المتغير التابع
Coefficient					ANOVA		Model Summery		
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	R 2	R	
مستوى الدلالة	المحسوبة				مستوى الدلالة	المحسوبة	معامل التحديد	معامل الارتباط	
0.000	14.838	0.055	0.812	المراقبة	0.000	220.170	0.529	0.727	أداء الشركات

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

تشير نتائج الجدول (25) أن قيمة $(R = 0.727)$ ، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد (المراقبة) و(أداء الشركات). ويتبين أن قيمة معامل التحديد $(R^2 = 0.529)$ ، وهذا يعني أن بعد (المراقبة) قد فسّر ما مقداره (52.9%) من التباين في (أداء الشركات)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (220.170) عند مستوى ثقة $(Sig=0.000)$ وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة $(B = 0.812)$ وكانت قيمة $(T = 14.838)$ عند مستوى ثقة $(Sig =$

$0.000)$ وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الخامسة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراقبة على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

وتشير هذه النتيجة الى دور المراقبة في الحد من التهديدات التي تواجه الشركة وتعزيز قدرتها على الإستجابة للفرص الممكنة والتي قد تعزز من اداء الشركة، وبالتالي إمكانية الاستفادة من هذه الفرص، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Fredrick et al., 2014) ودراسة (Alaa et al., 2018)، إلا أنها اختلفت مع ما توصلت اليه دراسة (Karunaratne, 2017)، وقد يعود ذلك لاختلاف بيئة تطبيق الدراسة وخصائص العينة المبحوثة.

الفرضية الرئيسية الثانية H02

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات ادارة المخاطر المؤسسية (مجتمعة) على الأداء في ظل جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية، تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي Hierarchical Regression، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (26) *نتائج الانحدار الهرمي لبيان الدور المعدل لجودة التدقيق الداخلي على أثر أبعاد المخاطر المؤسسية
مجتمعة في أداء الشركات

الخطوة الثانية			الخطوة الأولى			المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
Sig t	قيمة t المحسوبة	B	Sig t	قيمة t المحسوبة	B		
0.000	4.230	0.153	0.001	3.255	0.183	البيئة الداخلية	أداء الشركات
0.034	2.202	0.129	0.042	2.046	0.155	المعلومات والاتصالات	
0.002	3.251	0.072	0.005	2.839	0.201	تقييم المخاطر	
0.010	2.780	0.136	0.026	2.238	0.166	أنشطة المراقبة	
0.000	5.412	0.161	0.000	4.114	0.315	المراقبة	
0.000	8.970	0.489				جودة التدقيق الداخلي	
		0.788			0.667	R2 معامل التحديد	
		80.457			76.897	ΔF	
		0.000			0.000	Sig ΔF	

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يعرض الجدول أعلاه نتائج الانحدار الهرمي القائم على نموذجين، إذ عكست نتائج النموذج الأول المبنية على الخطوة الأولى وجود أثر ذي دلالة احصائية لأبعاد (إدارة المخاطر المؤسسية مجتمعة) على (أداء الشركات)، حيث كانت قيمة ($\Delta F = 76.897$) ومستوى دلالة ($\text{Sig } \Delta F = 0.000$) وهي أقل من 0.05، كما كانت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.667$)، وهذا يشير إلى أن (أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية مجتمعة) يفسر ما نسبته 66.7%، من التباين الحاصل في (أداء الشركات).

وفي الخطوة الثانية، تم ادخال متغير (جودة التدقيق الداخلي) لنموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.788$) ويلاحظ من ذلك زيادة في قيمة R^2 بمقدار (0.121)، وهذه الزيادة دالة احصائياً حيث كانت قيمة ($\Delta F = 80.457$) ومستوى دلالة ($\text{Sig } \Delta F = 0.000$) وهي أقل من 0.05، كما كانت قيمة ($B = 0.489$) عند (جودة التدقيق الداخلي)، ومستوى دلالة ($\text{Sig } t = 0.000$)، وهذا يؤكد الأثر الايجابي لمتغير جودة التدقيق في العلاقة بين ادارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية. وعليه نستنتج أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات ادارة المخاطر المؤسسية (مجتمعة) على الأداء في ظل جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال الدور الذي تلعبه جودة التدقيق الداخلي في مراقبة إدارة المخاطر المؤسسية ونوعية الأداء كجزء من واجباتهم العادية أو بناء على طلب خاص من الإدارة، وكذلك من خلال مساعدة المدققون الداخليون لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو لجنة التدقيق في عملية المراقبة والتحقق والتقييم والإبلاغ وتقديم التوصيات بإجراء تحسينات على مدى كفاية وفعالية عمليات إدارة مخاطر المؤسسات في الإدارة، وكذلك من خلال ترابط وتداخل أنشطة التدقيق الداخلي مع إدارة المخاطر المؤسسية ومكوناتها، حيث على المدقق الداخلي أن يفهم بيئة الشركة الداخلية، وأن يقوم بتحديد مخاطر مختلف الأحداث التي تتعرض لها الشركة، وقيامه بتقييم هذه الأحداث وتحديد تأثيرها على تحقيق الأهداف، بالإضافة إلى تقييم نظام الرقابة والضبط الداخلي في الشركة، وإعداد التقارير والإبلاغ عن إجراءات الإدارات المختلفة في الشركة، وتعتبر جميع هذه الأنشطة متداخلة مع مكونات إدارة المخاطر المؤسسية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبد الرزاق، 2015)، ودراسة (Fredrick et al., 2014) ودراسة (Ali, 2018) ودراسة (بوسالم وصلاح، 2017) ودراسة (عوماري واقاسم، 2017) ودراسة (حميدوش، 2018) ودراسة (بوغازي وتومي، 2018)، إلا أنها اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة (Teoh et al., 2017) والتي أشارت إلى عدم وجود أي تأثير جوهري دال إحصائياً لجودة وظائف التدقيق الداخلي (QIAF) في العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية والأداء المالي وغير المالي، وقد يعود ذلك لاختلاف قيئة التطبيق وطريقة إجراء الدراسة، حيث أجريت الدراسة في ماليزيا.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

من خلال تحليل أسئلة الدراسة وإختبار فرضياتها توصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

- ان إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) بمكوناتها تؤثر بمستوى مرتفع على اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية وجود أثر للبيئة الداخلية بمستوى متوسط على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
- وجود أثر للمعلومات والاتصالات بمستوى مرتفع على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
- وجود أثر لتقييم المخاطر بمستوى مرتفع على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
- وجود أثر لأنشطة المراقبة بمستوى مرتفع على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
- وجود أثر للمراقبة بمستوى مرتفع على الاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
- وجود أثر لمكونات ادارة المخاطر المؤسسية (مجتمعة) على الأداء في ظل جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

5-2 التوصيات

في هذا القسم تقدم الباحثة مجموعة من الإقتراحات والتوصيات التي من الممكن أن تكون مفيدة للجهات التنظيمية، والادارة، والتي تساهم في تعزيز دور إدارة المخاطر المؤسسية في أداء الشركات، وكذلك تفعيل دور التدقيق الداخلي في العلاقة بين إدارة المخاطر المؤسسية والأداء، وتشمل الآتي:

ضرورة تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الاردنية والعمل على زيادة جودتها.

ضرورة قيام الشركات بتعزيز ادائها بشقيه المالي وغير المالي وذلك بالتركيز بشكل أكبر على إدارتها للمخاطر.

ضرورة قيام الشركات بمواكبة التغيرات الحديثة المتعلقة بالتدقيق الداخلي وإستخدام التقنيات الحديثة في عمليات التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ضرورة تعزيز التواصل بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الشركة نظراً إلى تكامل وظائفهما.

عمل دراسات مشابهة لهذه الدراسة في قطاعات اخرى كالقطاع المالي والخدمي مما يسهم في تعزيز فهم دور التدقيق الداخلي في العلاقة بين ادارة المخاطر المؤسسية والأداء.

إجراء دراسات أخرى على العلاقة بين ادارة المخاطر المؤسسية وأداء الشركات تتناول متغيراً معدلاً غير جودة التدقيق الداخلي مثل الحاكمية المؤسسية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

أبو جبريل، أحمد يوسف، (2015)، "أثر التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الاردن.

بوسالم، أبوبكر وصلاح سعاد، (2017)، "التدقيق الداخلي ضمن إطار الحوكمة ودوره في إدارة المخاطر المصرفية"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد السادس، العدد الأول، ص: 193-210.

بوغازي، إسماعيل وتومي مليكة، (2018)، "مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة دراسة ميدانية على البنوك التجارية النشطة في الجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي (CHEEC)، العدد 1، المجلد 6، ص: 365-391.

جعفري، أسماء والعايب، عبد الرحمان، (2017)، "تأصيل نظري لأثر التدقيق الداخلي المتكامل على تحسين الأداء الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 8، العدد 2، ص: 151-173.

حمدان، ناصر والقضاة، علي، (2013)، "أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية"، مجلة المنارة، العدد 4، 2013.

حميدوش، حورية، (2018)، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة بشركات التأمين"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد التاسع، العدد الأول، ص: 7-19.

الذنيبات علي عبد القادر، (2015)، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية و تطبيق" دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة.

راضي، نوال حربي، (2010)، "تحليل العوامل المؤثرة في جودة التدقيق (دراسة تحليلية لآراء من عينة المدققين في جامعة القادسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

زريقات، قاسم محمد وزريقات، عمر محمد، (2010)، واقع مقاييس الأداء في البنوك التجارية الاردنية دراسة استكشافية بالاعتماد على منهجية بطاقة الأداء المتوازن، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الأول، جامعة بوسعيد، كلية التجارة.

سليمان، مبارك داؤود والحاكم، علي عبدالله، (2015)، "دور إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تنمية الموارد البشرية بالمنظمات الإنتاجية دراسة حالة مجموعة شركات دال (سيقا -كابو)"، مجلة ادارة الجودة الشاملة (2015) مجلد 16، عدد رقم (1).

سوق عمان المالي ، على الموقع الإلكتروني www.ase.jo

صاحلي، محمد يزيد وكسري أسماء، (2017)، "أثر تطبيق التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة ميدانية في شركة صيدال"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد السابع، ص: 74-84.

العابد، شفيق، (2015)، "الارتقاء مهنة التدقيق نحو العالمية، دور دائرة التدقيق الداخلي في البنك المركزي الاردني"، مجلة المدقق، جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، العدد الاول.

عبد الرزاق، سحر مصطفى محمد، (2015)، "دور المراجع الداخلي في تفعيل نظام إدارة المخاطر وانعكاساته على الأداء المالي للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة (دراسة تطبيقية)، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص: 159-191.

عبدالله، مايسا علي محمد، (2013)، "العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وممارسات إدارة الارباح: دراسة نظرية تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، غير منشورة.

علي، هاتف عبد علي والجوهر كريمة علي كاظم، (2017)، "مدى تأثير استخدام معايير تقنية six sigma في تحسين جودة التدقيق الداخلي"، مجلة كلية الاسلامية الجامعة، العدد (42)، ص: 185-151.

العمودي، أحمد عبدالله وبن كليب، سالم عبدالله، (2015)، "العوامل المؤثرة على دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر في المصارف اليمينية"، مجلة جامعة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، المجلد التاسع، ص: 168-139.

عوماري، عائشة واقاسم عمر، (2017)، "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك العمومية بولاية أدرار"، مجلة الحقيقة، العدد 41، المجلد الرابع، ص: 816-787.

كحلوي، أحلام بلقاسم وخير الدين معطى الله، (2018)، "دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيكدة"، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد السادس، العدد الأول، ص: 224-199.

لخضر، أوصيف، (2017)، "طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في ظل المعيار رقم 2100 (طبيعة العمل)"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، ص: 175-158.

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، (2015)، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الجزء الأول، المطابع المركزية، عمان.

مزياني، نور الدين والخضاري، صالح، (2010)، "الضوابط التنظيمية لفعالية وظيفة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية التدقيق الداخلي"، الملتقى. الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر: الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة، الجزائر.

منى، كشاط وتيجاني بالرقبي، (2017)، "الأدوار الحديثة للتدقيق الداخلي على ضوء مستجدات الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد 2، المجلد 7، ص: 319-335.

نقاز، أحمد، (2018)، "دراسة أبعاد الإستفادة من عمل المدقق الداخلي في ضوء المعيار الدولي للتدقيق 610"، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص: 215-229.

نوال سايح، (2016)، "التدقيق الداخلي مدخل لإدارة المخاطر في ظل التوجه الجديد للمعايير الدولية، دراسة حالة مجموعة من الشركات في الشرق الجزائري"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد الحادي عشر، ص: 189-213.

هادي، علي حسين، (2017)، " استراتيجية الدور الحوكمي للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمنشآت المالية، دراسة ميدانية في عينة من المصارف الأهلية العراقية"، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد، الثاني، ص: 800-822.

الواردات، خلف عبد الله، (2014) دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الوراق.

Abbasi Khalil and Moazen Mohammad Javad, (2015), "Enterprise Risk Management and Corporate Governance", international journal biology pharmacy and allied sciences, November 4(11), Special Issue, pp: 152-160.

Abbass, Dalia A., Mahmoud M. Aleqab., (2013) "Internal Auditors' Characteristics and Audit Fees: Evidence from Egyptian Firms" International Business Research, Vol. 6, Issue. 4, pp:67–80.

Abdel Ghany, K. (2012). Do Government Audits Need Engagement Quality Reviews? The Journal of Government Financial Management, 61(1), 48-4.

Agarwal Ruchi, (2017), "Implementation of Enterprise Risk Management practices", Doctor of Philosophy thesis, University of Edinburgh Business School, UK.

Agustina Linda and Baroroh Niswah, (2016), "The Relationship Between Enterprise Risk Management (ERM) And Firm Value Mediated Through The Financial Performance", Review of Integrative Business and Economics Research, Vol. 5, no. 1, pp.128-138.

Akben Selcuk E., (2016). Factors affecting Firm Competitiveness: Evidence from an Emerging Market. International Journal of Financial Studies, 4, (9), pp:1-10.

Alaa M. Soliman, Adam Mukhtar and Moade F. Shubita (2018). The long term relationship between enterprise risk management and bank performance: the missing link in Nigeria. Banks and Bank Systems, 13(1), 128-138.

Alawattegama, Kingsley Karunaratne, (2018), "The Effect of Enterprise Risk Management (ERM) on Firm Performance: Evidence from the Diversified Industry of Sri Lanka", Journal of Management Research, Vol. 10, No. 1, pp: 75-93.

Ali Barzan Omar, (2018), "Factors influencing the effectiveness of internal audit on organizational performance" International Journal of Advanced Engineering, Management and Science (IJAEMS), Vol. 4, Issue 4, pp: 219-226.

ALshbiel Seif Obeid & AL-Zeaud Hussein Ali, (2012), "Management Supporting and its Impact on the Performance of the Internal Auditors at the Jordanian Public Shareholding Companies", Global Journal of International Business Research Vol. 5, No. 5, 2012.

ALshbiel Seif Obeid, (2017), "Internal Auditing Effectiveness Success Model: A Study on Jordanian Industrial Firms", Proceedings of the Second American Academic Research Conference on Global Business, Economics, Finance and Social Sciences (AAR17New York Conference) ISBN: 978-1-943579-13-6 New York-USA. 28-30, April 2017. Paper ID: N727.

Alzeban, Abdulaziz., Nedal Sawan., (2016) "The Relationship between Adherence of Internal Audit with Standards and Audit Fees" Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 14, pp: pp.72 – 85.

Annamalah, Sanmugam, Murali Raman, Govindan Marthandan, and Arvindan Kalisri Logeswaran, (2018), "Implementation of Enterprise Risk Management (ERM) Framework in Enhancing Business Performances in Oil and Gas Sector", Economies, Vol., 6, No. 4, pp: 1-12.

Anton Sorin Gabriel, (2018), "The Impact of Enterprise Risk Management on Firm Value: Empirical Evidence from Romanian Non-Financial Firms", Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics, Vol. 29, No. 2, pp: 151–157.

Arens, A., Elder, R., and Beasley, M., (2014) "Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach", 15th Edition, Pearson Education International, New Jersey, USA.

Arnold, V., Benford, T., Canada, J., & Sutton, S. G., (2011), "The Role Of Strategic Enterprise Risk Management And Organizational Flexibility In Easing New Regulatory Compliance", International Journal of Accounting Information Systems, Vol. 12, No. 3, pp: 171-188.

Bonic Ljiljana and Dorđević Milica, (2012), "Potentials of Internal Auditing in Enterprise Risk Management", Economics and Organization, Vol. 9, No 1, pp: 123 – 137.

C. A. S., (2003), "Overview of Enterprise Risk Management", Casualty Actuarial Society Report, May, available at: <https://www.casact.org/area/erm/overview.pdf>

Carini, Cristian; Comincioli, Nicola; Poddi, Laura; Vergalli, Sergio, (2017), "Measure the Performance with the Market Value Added: Evidence from CSR Companies." Sustainability 9, no. 12: 2171, pp 1-19.

Chow, C.W. and W.A Van der Stede, (2006), "The use and usefulness of non-financial performance measures", Management Accounting Quarterly, 7(3): 1-8.

Connair, S., (2013), "Enterprise risk management: from silo to strategic objectives", Armed Forces Comptroller, Vol. 58, No. 1, pp: 24-26.

COSO, (2012), "Risk Assessment in Practice", Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.

COSO, I., (2004), "Enterprise risk management-integrated framework", Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.

Daft, R. L., (2010), "New era of management", (9th Ed.)", South-Western College, Cengage Learning.

De Angelo, L.E. (1981). "Auditor size and audit quality", Journal of Accounting and Economics, Vol. 3, No. 3, Pp.183-199.

Dionne, G., (2013), "Risk management: History, definition and critique", Risk Management and Insurance Review, Vol. 16, No. 2, pp: 147-166.

Doh Legima E. and Prince Damian R., (2015), "THE IMPACT OF RESEARCH AND DEVELOPMENT ON REVENUE GENERATION AND INVESTMENT VALUATION OF INFO-TECH CORPORATIONS", Journal of Business, Economics & Finance, Volume, 4, Issue: 4,

Dumitrescu, Diana; Bobițan, Nicolae, (2016), "COOPERATION AND COORDINATION BETWEEN INTERNAL AND EXTERNAL AUDITING", Annals of 'Constantin Brancusi' University of Targu-Jiu. Economy Series, Issue 1, p87-92. 6p.

European Central Bank. (2010). Beyond ROE - How to measure bank performance.

Farrell, M. & Gallagher, R., (2015), "The valuation implications of enterprise risk management maturity", Journal of Risk and Insurance, Vol.82, No. 3, PP: 625-657.

Florio, Cristina, and Giulia Leoni, (2017), "Enterprise risk management and firm performance: The Italian case", The British Accounting Review, Vol. 49, Issue 1, pp: 56–74.

Fredrick S. Odoyo, Gideon A.Omwono and Narkiso O. Okinyi, (2014), "An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study of State Corporations in Kenya", International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 6, pp: 169-176.

Gabriel, Gary, (2016), "The impact of the basel 3 capital requirements on the performance of European banks", Master Dissertation in Management Specialization Banking and Asset Management, HEC-Ecole de gestion University.

Gramling, A., D. Hermanson., (2009) "Internal Audit Quality; Would We Know it if we Saw it?" Internal Auditing, Vol.24, Issue 1, pp:36-39.

Gupta, Pankaj Kumar, (2011), "Risk management in Indian companies: EWRM concerns and issues", The Journal of Risk Finance, Vol. 12, pp: 121–39.

Hakeem, S. A. & Bambale, A. J., (2016), "Mediating effect of liquidity on firm performance and dividend payout of listed manufacturing companies in Nigeria", Journal of Economic Development, Management, IT, Finance and Marketing, 8(1), 15-35.

Hoyt, R.E. & Liebenberg, A.P., (2011), "The value of enterprise risk management", Journal of Risk and Insurance, Vol., 78, No.4, pp: 795-822.

Ibrahim, S., & Lloyd, C. (2011), "The association between non-financial performance measures in executive compensation contracts and earnings management", Journal of Accounting and Public Policy, 30(3), 256-274.

IIA, (2017), "International Standard for the Professional Practice of Internal Auditing", Institute of Internal Auditors.

IIA, (2018), "Definition of Internal Auditing", The International Professional Practices Framework, Institute of Internal Auditors, available at: <https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Definition-of-Internal-Auditing.aspx>

IIA. (2016). Definition of Internal Auditing. USA: Institute of Internal Auditors.

Ilhang Shin and Sorah Park, (2017), "Integration of enterprise risk management and management control system: based on a case study", Investment Management and Financial Innovations, Vol.14, No. 1, pp: 19-26.

International Federation of Accountants (IFAC), (2017), Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, New York, USA.

ISO 31000:2010, (2018), "Risk Management – Principles and guidelines" Geneva: International Standards Organisations, Available at: <https://www.iso.org/obp/ui#iso:std:iso:31000:ed-2:v1:en>.

Ittner, C. D., Larcker, D. F., & Meyer, M. W. (2003). Subjectivity and the Weighting of Performance Measures: Evidence from a Balanced Scorecard. *The Accounting Review*, 78(3), 725-758.

Karunaratne, A.H.G.K., (2017), "The Impact of the Adoption of Enterprise Risk Management on the Industrial Financial Performance: Evidence from Sri Lanka", *International Journal of Research in Business and Social Science*, 6(6), pp: 09-20.

Lundqvist, S., (2015), "Why firms implement risk governance: Stepping beyond traditional risk management to enterprise risk management", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol., 34, No. 5, pp: 441-466.

Mamai Mbiki & Yinghua Song, (2017), "Enterprise Risk Management Best Practices for Improvement Financial Performance in Manufacturing SMEs in Cameroon", *International Journal of Management Excellence* Volume 8 No.3, pp: 1004-1012.

Mazlina Mat Zain, Mahbub Zaman, Zulkifflee Mohamed, (2015), "The Effect of Internal Audit Function Quality and Internal Audit Contribution to External Audit on Audit Fees", *International Journal of Auditing*, Volume 19, Issue 3, Pages 134–147.

Merchant, K and Van der Stede, W., (2012), "Management control systems: Performance Measurement, Evaluation and Incentives", 3rd ed. Prentice Hall. 815 p. ISBN 978-0-273-73761-2.

Nabulsi Hussein and Haidoura Hani M., (2018), "Making a Difference through Internal Audit Leadership and Enterprise Risk Management", *Journal of Economics and Finance*, Volume 9, Issue 2, PP: 52-60.

Ogutu Jack, Bennett Mark R. and Olawoyin Ricgard, (2018), "Closing the Gap Between Traditional & Enterprise Risk Management Systems", Risk Management Peer-Reviewed, Professional Safety, No. 1, PP: 41-47.

Okoye, P. & Ezejiofor, R. (2013). Effect of Human Resource Development on Organizational Productivity. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences 3(10) 250– 268.

Pagura, I., (2016), "Work health and safety: Risk management", Journal of the Australian Traditional-Medicine Society, Vol. 22, No. 3, PP: 164-166.

Peterson, R. A., & Jeong, J. (2010). Exploring the impact of advertising and R&D expenditures on corporate brand value and firm-level financial performance. Journal of the Academy of Marketing Science, 38(6), 677-690.

Pintea MIRELA-OANA, (2011), "FINANCIAL AND NON-FINANCIAL APPROACHES REGARDING THE GROWTH OF THE ECONOMIC ENTITIES'PERFORMANCES", Unpublished PhD thesis, Cluj-Napoca, 2011.

Ramlee Roslida and Ahmad Normah, (2015), "Panel Data Analysis on the Effect of Establishing the Enterprise Risk Management on Firms' Performances", Proceedings of 4th European Business Research Conference 9 - 10 April 2015, Imperial College, London, UK, ISBN: 978-1-922069-72-6.

Sajjad Nawaz Khan and Engku Ismail Engku Ali, (2017), "The Moderating Role of Intellectual Capital between Enterprise Risk Management and Firm Performance: A Conceptual Review", American Journal of Social Sciences and Humanities, 2(1): 9-15.

Salaudeen Yinka M., Atoyebi Taibat A. & Oyegbile Bamidele A., (2018), "Enterprise Risk Management and Performance of Selected Listed Consumer Goods Companies in Nigeria", Applied Finance and Accounting, Vol. 4, No. 1, pp: 112-121.

Santos, J. B., & Brito, L. A. L. (2012), "Toward a subjective measurement model for firm performance", BAR. Brazilian Administration Review, 9, pp 95-117.

Saputra Wali, (2015), "The Impact Of Auditor's Independence On Audit Quality: A Theoretical Approach", INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC & TECHNOLOGY RESEARCH, VOLUME 4, ISSUE 1, pp: 348-353.

Schneider, K.N. & Becker, L.L., (2011), "Using the COSO model of internal control as a framework for ethics initiatives in business schools", Journal of Academic and Business Ethics, Vol. 4, pp. 1-18.

Sekaran, U., Bougie, R., (2016). Research Methods. For Business: A Skill- Building Approach (7th ed). New York: John Wiley& Sons Inc.

Sosiawani Ida, Azahari Bin Ramli, Munauwar Bin Mustafa, Rushami Zein Bin Yusoff, (2015), " Strategic Planning and Firm Performance: A Proposed Framework", International Academic Research Journal of Business and Technology, 1(2) 2015, Page 201-207.

Tahir, S.H., Sabir, H.M., Alam, T. and Ismail, A., (2013), "Impact of firm's characteristics on stock return: a case of non-financial listed companies in Pakistan", Asian Economic and Financial Review, 3(1), p.51.

Teoh Ai Ping, Lee Kaih Yeang and Muthuveloo Rajendran, (2017), "The Impact of Enterprise Risk Management, Strategic Agility, and Quality of Internal Audit Function on Firm Performance", International Review of Management and Marketing, Vol. 7, No. 1, pp: 222-229.

Togok Salinah Binti Haji, (2016), "Factors Influencing the Effectiveness of Enterprise Risk Management (ERM) in Public Listed Companies", Doctor of Philosophy thesis, University of Malaya, Kuala Lumpur.

Wang Qian, Guan Heshan & Deng Rongrong, (2017), "An Empirical Study on the Relationship between Enterprise Risk Management and Corporate Value—From the Perspective of Top Executives Incentives", International Journal of Business and Management, Vol. 12, No. 1, pp: 228-238.

Xiang Zou, Che Ruhana Isa & Mahfuzur Rahman, (2017), "Valuation of enterprise risk management in the manufacturing industry", Total Quality Management & Business Excellence, DOI: 10.1080/14783363.2017.1369877.

Yang Songling, Ishtiaq Muhammad and Anwar Muhammad, (2018), "Enterprise Risk Management Practices and Firm Performance, the Mediating Role of Competitive Advantage and the Moderating Role of Financial Literacy", Journal of Risk and Financial Management, Vol. 11, No. 3, pp: 1-17.

Yudong Hu, (2017), "Value Relevance of R&D Reporting Evidence from IT Companies listed on China Stock Market", Master's Thesis, Aalto University School of Business, China, 2017.

الملاحق

الملحق رقم (1) أداة الدراسة

جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم



حضرة الأستاذ الدكتور الفاضل:.....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

تسعى الباحثة للقيام بدراسة بعنوان (أثر جودة التدقيق الداخلي في العلاقة بين ادارة مخاطر المشروع والاداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية)، مع تقديم بعض التوصيات.

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة واسعة في مجال البحث العلمي، ولما نعده بكم من سمعة علمية طيبة ومرموقة، فان الباحثة توجه إليكم آملة منكم التكرم ببيان رأيكم بصدق الأداة المستخدمة بقياس المتغيرات المختلفة وذلك من خلال وضع إشارة مميزة في المكان المخصص للصلاحيّة.

ولا يسعني في الختام إلا بان أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لحسن تعاونكم ومشاركتكم في الحكم على فقرات الاستبانة.

الباحثة

شذى سفيان المصاروة

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية
1-الجنس	ذكر <input type="checkbox"/> انثى <input type="checkbox"/>
2- العمر	30 سنة فأقل <input type="checkbox"/> 31- 35 سنة <input type="checkbox"/> 36-40 سنة <input type="checkbox"/> 41 - 45 سنة <input type="checkbox"/> فأكثر <input type="checkbox"/>
3- سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات <input type="checkbox"/> 10 سنوات اقل 10 سنوات <input type="checkbox"/> 10 سنوات اقل 15 سنة <input type="checkbox"/> من 15 سنة <input type="checkbox"/>
4- المؤهل العلمي	بكالوريوس <input type="checkbox"/> بلوم عالي <input type="checkbox"/> ماجستير <input type="checkbox"/> وراه <input type="checkbox"/>
5- المسمى الوظيفي	مدير المالي <input type="checkbox"/> تدقيق داخلي <input type="checkbox"/> رئيس قسم الحسابات <input type="checkbox"/> مدير ادارة مخاطر <input type="checkbox"/>

القسم الثاني: الاسئلة حول متغيرات الدراسة.

الرجاء وضع إشارة (√) أمام كل عبارة لبيان مدى انطباقها عليك وفق درجات المقياس إلى يسار الصفحة.

الرقم	الفقرة	بدرجة قليلة جداً	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جداً
أولاً: البيئة الداخلية						
1	تقوم إدارة الشركة بالتأكد من مدى التزام الموظفين بالنزاهة والقيم الأخلاقية في إجراءات التعامل الداخلية والخارجية.					
2	تقوم إدارة الشركة بالتأكد من مدى امتلاك الموظفين الكفاءة والخبرة والمهارة والتدريب لأداء وظائفهم.					
3	يوجد ضمن الهيكل التنظيمي في الشركة دائرة خاصة بإدارة المخاطر					
4	تقوم إدارة الشركة بالتأكد من وجود سياسات فاعلة للتوظيف في الشركة.					
5	تقوم إدارة الشركة بالتأكد من مدى وجود قواعد إرشادية والامتثال للقوانين والأنظمة .					
6	تقوم إدارة الشركة بإطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة.					

					تقوم إدارة الشركة بالتأكد من واقعية أهداف الأداء وقابليتها للتحقق.	7
					تقوم إدارة الشركة بمراقبة المعاملات والأنشطة والفعاليات المرتبطة بالأحداث ومقارنتها بمعايير محددة مسبقاً.	8
					تقوم إدارة الشركة بمراجعة التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص.	
ثانياً: المعلومات و الاتصالات						
					تقوم إدارة الشركة بالتأكد من وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأنظمة الالكترونية.	1
					تقوم إدارة الشركة بالتأكد من توفر وعي كاف لدى مستخدمي أنظمة المعلومات الالكترونية.	2
					يوجد في الشركة نظام أمن لعدم اختراق الأنظمة المحوسبة.	3
					تقوم إدارة الشركة بالتأكد من وضوح الصلاحيات والمسؤوليات من خلال نظام اتصال فعال.	4
					تقوم إدارة الشركة بالتأكد من توفر قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأية مخالفات و اختراقات تحدث في الشركة.	5

					يوجد في الشركة خطة إستراتيجية لتطوير أنظمة المعلومات.	6
					يوجد في الشركة آليات لمعالجة ومتابعة الاتصالات الواردة من أطراف خارجية.	7
					يتم استخدام أرقاماً سرية للدخول إلى برامج العمل المحوسبة في الشركة.	8
ثالثاً: تقييم المخاطر						
					تقوم إدارة الشركة بتحديد أهداف كل مستوى إداري والمخاطر المرتبطة به.	1
					تتوفر في الشركة خطة طوارئ مرنة يمكنها التعامل مع كافة المخاطر التي تم تحديدها.	2
					تقوم إدارة الشركة بمراجعة المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها كل مستوى إداري بشكل دوري.	3
					تقوم ادارة الشركة بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها.	4
					يساعد الهيكل التنظيمي إدارة الشركة على تحديد مستوى المخاطر المقبولة بشكل واضح.	5
					تقوم ادارة الشركة بتقييم المخاطر انطلاقاً من خطوط العمل الدنيا صعوداً إلى الأنشطة العامة.	6

					تقوم ادارة الشركة بتحديد المخاطر الرئيسية لكل هدف رئيسي في جميع المستويات في الشركة.	7
					تقوم إدارة الشركة بمراعاة مبدأ التكلفة والمنفعة لدى تقييم المخاطر في الشركة.	8
رابعاً: أنشطة المراقبة						
					تتأكد إدارة الشركة من تطبيق السياسات والاجراءات التي تضمن الفصل بين المهام المتعارضة في الشركة بحيث تحسن من أداء الرقابة.	1
					يتوفر في الشركة الضوابط المادية في الشركة التي تمنع الوصول غير المصرح به الى الموجودات و السجلات.	2
					تساهم السياسات والإجراءات في ضمان مراجعة الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط.	3
					تساهم السياسات والاجراءات في ضمان الالتزام بالتوجيهات الإدارية في الشركة.	4
					تستخدم التقارير الادارية المكتوبة في الشركة كأداة رقابية.	5
					تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الادارية المختلفة بالشركة في تحسين اجراءات الرقابة الداخلية.	6

					تقوم الادارة بالفحص الدوري لوظائف الانشطة الرقابية و تعديلها عند الحاجة لمقابلة احتياجات التغيير.	7
					تساهم اجراءات حل المشاكل المفاجئة سواء ما يتعلق بالابلاغ أو سرعة التدخل في تحسين اجراءات الرقابة الداخلية.	8
خامساً: المراقبة						
					تساهم تقارير الأداء المقدمة لادارة الشركة بمعالجة جوانب القصور و تطوير العمل.	1
					تؤخذ تقارير الأداء في الشركة بعين الاعتبار عند اجراء التنقلات بين العاملين .	2
					يتم التعامل مع أنشطة الرقابة الداخلية في الشركة كجزء من الواجبات اليومية .	3
					يتم اختيار وتطوير وتنفيذ عملية التقييم المستمرة لمكونات الرقابة الداخلية في الشركة.	4
					يتم اختيار وتطوير وتنفيذ عملية التقييم المنفصلة لمكونات الرقابة الداخلية في الشركة .	5
					يتم تنفيذ عملية التقييم الذاتي لأنظمة الرقابة في الشركة.	6

					يتم تعديل وتطوير وتنفيذ عملية التقييم بشكل متوافق مع مستوى الخطر.	7
					يتم تقييم أنظمة الرقابة الداخلية من خلال خبير .	8
					تستخدم نتائج تقارير الأداء بشكل أساسي في الشركة لتوقيع العقوبات .	9
جودة التدقيق الداخلي						
					يتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي بالشركة دليل تدقيق إجرائي لآليات العمل.	1
					يؤدي قسم التدقيق الداخلي بالشركة اعماله التدقيقية وفقا للمعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية اللازمة المحلية والدولية .	2
					يقوم المدقق الداخلي بإبلاغ الادارة فور وصول معلومات من شأنها ان تؤثر على عملية التدقيق.	3
					يطبق قسم التدقيق الداخلي بالشركة سياسات واجراءات واضحة لمعالجة الاختلافات بين أعضاء فريق التدقيق.	4
					يقوم قسم التدقيق الداخلي بالشركة بتوثيق كافة الاجراءات التي قام بتنفيذها.	5
					تسهم الخبرة المهنية بأعمال التدقيق الداخلي في تحسين جودة أداء المدقق الداخلي.	6

					تسهم المعرفة بعمليات وإجراءات العمل بالشركة في تحسين جودة أداء المدقق الداخلي .	7
					يساعد رفع تقرير التدقيق الداخلي إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق بشكل دوري .	8
					يسهم قيام أعضاء خارجيين في أداء مهمات التدقيق الداخلي لضمان جودة التدقيق.	9
					تمكن دقة وكفاءة برامج التدقيق الداخلي من التقليل من أخطاء التدقيق .	10
					يسهم فحص جودة الأداء بمعرفة أطراف من خارج الشركة في الارتقاء بمستوى أداء وظيفة التدقيق الداخلي .	11
أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية						
					لدى الشركة القدرة على الإستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، مما يسهم في تحقيقها للأرباح.	1
					لدى الشركة القدرة على اتباع سياسة تخفيض النفقات دون المساس بحصتها السوقية.	2
					لدى الشركة القدرة على اتباع سياسة تخفيض النفقات دون المساس بجودة منتجاتها.	3
					يتلاءم حجم أرباح الشركة مع نوعية المنتجات وطبيعة الخدمات التي تقدمها للعملاء.	4

					تعمل الشركة على زيادة ثروة المساهمين وتحقيق عوائد حقيقية على الاستثمار.	5
					تتلاءم نسبة الأرباح الموزعة على مساهمي الشركة مع ميولهم وتوقعاتهم.	6
					تطبق الشركة أساليب وسياسات إدارية تسهم في زيادة مقدار التدفقات النقدية المستقبلية.	7
					تمتلك الشركة القدرة على الدخول إلى الأسواق الجديدة بهدف زيادة المبيعات.	8
					لدى الشركة القدرة على إتباع سياسات رشيدة في عملية التحصيل وإدارة المخزون وسداد الإلتزامات	8
					تعتبر المؤشرات والنسب المالية التي تعكس أرباح الشركة مرتفعة مقارنة بمثيلاتها من الشركات في الصناعة.	9
					لدى الشركة القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة بهدف تطوير عملياتها الداخلية.	10
					لدى الشركة القدرة على الإعتماد على الأساليب والعمليات الحديثة والمتطورة في عملياتها الإنتاجية.	11
					لدى الشركة القدرة على تقييم أداءها التشغيلي بصورة مستمرة لتحديد كفاءة العمليات ومعالجة نقاط الضعف	12

أسماء محكمي الإستبانة

الرقم	اسم المحكم	الرتبة	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور محمد الرحالة	استاذ	جامعة ال البيت
2	الأستاذ الدكتور سليمان الحوري	استاذ	جامعة ال البيت
3	الدكتور عودة بني أحمد	استاذ مشارك	جامعة ال البيت
4	الدكتور عبد الرحمن الدلاييح	استاذ مشارك	جامعة ال البيت
5	الدكتور محمد المشاقبة	استاذ مشارك	جامعة ال البيت
6	الدكتور مهند نزال	استاذ مشارك	جامعة ال البيت
7	الدكتور نوفان عليما	استاذ مشارك	جامعة ال البيت
8	الدكتور طارق الخالدي	استاذ مساعد	جامعة ال البيت
9	الدكتور علي القرعان	استاذ مساعد	جامعة ال البيت
10	الدكتور بدر العقيد	استاذ مشارك	جامعة عجلون الوطنية
11	الدكتور طارق مبيضين	استاذ مشارك	جامعة الزرقاء الخاصة
12	الدكتور حمزة الموالي	استاذ مساعد	الجامعة الأردنية
13	الدكتور خلدون الداوود	استاذ مساعد	جامعة اليرموك